04 كيف نبنى دولة مدنية ديمقراطية فى مصر

هل تدفع الحكومة إيجاراً لنفسها فى العاصمة الإدارية؟ 05

سيرةُ مصريٍّ.. مع عمار على حسن وعنه 03

قناة اتصال سرية بين الشرع والمخابرات البريطانية منذ 2023

كشفت صحيفة The Telegraph البريطانية، فى تقرير نشرته، عن تفاصيل مثيرة تتعلق بإدارة قناة اتصال سرية جمعت بين مسؤول بريطاني، وهيئة تحرير الشام التى يقودها أحمد الشرع، فى خطوة تعكس تحولا عميقًا فى طريقة تعاطى الغرب مع الملف السوري، ومع جماعات كانت حتى وقت قريب مصنفة رسميًا كتنظيمات إرهابية.

وبحسب ما ورد فى التقرير، لعب جوناثان باول، مستشار الأمن القومى البريطاني، دورًا محوريًا فى فتح قناة اتصال غير معلنة مع هيئة تحرير الشام فى عام ٢٠٢٣، وذلك خلال فترة عمله فى مؤسسة خيرية، وبعلم وطلب من أجهزة استخبارات بريطانية.

لم يكن الهدف من هذه القناة إنسانيًا بحتًا، بل سياسيًا وأمنيًا بالأساس، إذ سعت لندن من خلالها إلى استكشاف مستقبل سوريا فى حال سقوط نظام بشار الأسد، ومحاولة بناء خطوط تواصل مبكرة مع القوى الفاعلة على الأرض، حتى وإن كانت لا تزال مصنفة كتنظيمات "إرهابية".

ووضع التقرير اسم أحمد الشرع، أو "أبو محمد الجولاني" فى صلب هذه الاتصالات، فالشرع المعروف سابقًا بقيادة جبهة النصرة المرتبطة بتنظيم القاعدة، كان يقود وقتها هيئة تحرير الشام، التى تفرض سيطرتها على مساحات واسعة من شمال سوريا.

ورغم ماضيه الجهادي، إلا أنه بدأ خلال السنوات الأخيرة فى إعادة تقديم نفسه كزعيم محلى يسعى لإدارة مدنية، والتخلى – نظريًا – عن مشروع "الجهاد العالمي"، فى محاولة لكسب قبول إقليمى ودولي، أو على الأقل تخفيف حدة العزلة السياسية المفروضة عليه.

اللافت فى القضية ليس مجرد وجود اتصالات سرية، بل ما تلاها لاحقًا، فبعد سقوط نظام الأسد وتغير المعادلة السياسية فى سوريا، اتجهت بريطانيا إلى إعادة تقييم موقفها من هيئة تحرير الشام، وصولا إلى رفعها من قائمة التنظيمات الإرهابية فى ٢١ أكتوبر الماضي.

أثار هذا التحول حفيظة المعارضين، إذ يرى منتقدو هذه الخطوة أن التواصل مع تنظيم يقوده أحمد الشرع يعنى منح شرعية سياسية لشخصية متهمة تاريخيًا بالعنف والإرهاب، دون محاسبة واضحة على الجرائم السابقة، مما يثير التساؤلات حول جدية ضمانات عدم العودة إلى الإرهاب.

فيما يدافع أنصار هذا التوجه عن فكرة أن الواقع يفرض نفسه وأن تجاهل القوى الفعلية فى سوريا لن يؤدى إلا إلى مزيد من الفوضى، مؤكدين أن دمج هذه القوى فى العملية السياسية قد يكون وسيلة لاحتوائها بدل تركها خارج النظام الدولي.

غياب التفاصيل فى التقرير البريطانى على هذا النحو، لم يغلق باب التساؤل بل وسّعه، خاصة فى ضوء التحولات اللافتة فى مواقف القيادة السورية الجديدة خلال المرحلة الأخيرة.

غموض العلاقة قبل سقوط الأسد

رغم أن التقرير البريطانى أشار بوضوح إلى وجود قناة اتصال سرية بين جوناثان باول وهيئة تحرير الشام، إلا أنه تعمد عدم الخوض فى طبيعة هذه العلاقة أو مضمون التواصل بينهما قبل سقوط نظام بشار الأسد، وهذا الغموض لا يعنى بالضرورة غياب تفاهمات، لكنه يفتح بابًا مشروعًا للتساؤل حول توقيت وحدود هذه الاتصالات، وما إذا كانت جزءًا من ترتيبات أوسع جرى إعدادها مبكرًا لإدارة مرحلة ما بعد الأسد.

تحوّل فى خطاب وسلوك أحمد الشرع

لوحظ خلال المرحلة الأخيرة، تحول واضح فى خطاب أحمد الشرع وسلوكه السياسي، فالرجل الذى ارتبط اسمه طويلًا بخطاب الجهاد والمواجهة المفتوحة، بات يركز على مفردات الإدارة والحكم المحلي، مع حرصه على تقديم نفسه كشخص يمكن التعامل معه دوليًا، فى محاولة لإزالة الحواجز النفسية والسياسية التى تراكمت بفعل نشاطه السابق.

التنازلات السيادية والرسائل الدولية

أكثر المؤشرات إثارة للجدل تمثلت فى التنازلات السيادية غير المسبوقة، سواء عبر التصريحات السياسية للشرع نفسه، التى أبدى فيها رفضه الدخول فى صراع مع إسرائيل المحتلة أجزاء من أرض سوريا بعد سقوط نظام بشار، أو عبر خطوات رمزية اتخذتها حكومته، وفى مقدمتها نشر وزارة الخارجية السورية خريطة رسمية لسوريا خالية من هضبة الجولان المحتلة ولواء اسكندرون، تحت عنوان "بدون قانون قيصر".

هذا التصريحات والخطوات لا يمكن قراءتها باعتبارها تفصيلًا فنيًا أو سهوًا بروتوكوليًا، بل تحمل دلالات سياسية عميقة، توحى بقبول ضمنى بالأمر الواقع، أو توجه رسالة طمأنة إلى أطراف دولية بعينها.

العلاقة مع الولايات المتحدة

فى السياق السياسى الدولي، من الصعب تصور أن الولايات المتحدة تمنح شرعية أو اعترافًا سياسيًا لقوى صاعدة دون مقابل واضح، فتاريخ السياسة الأمريكية فى الشرق الأوسط يؤكد أن الانفتاح غالبًا ما يكون مشروطًا بضمانات تتعلق بأمن إسرائيل وتثبيت الحدود، وإنهاء الملفات التاريخية العالقة.

وفى قراءة لتداعيات زيارة الشرع للولايات المتحدة الأمريكية، أثار تصريح الرئيس الأمريكي دونالد ترامب فى منتصف الشهر الجاري، بشأن "إهداء" رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نتنياهو، هضبة الجولان، بعد عناء استمر ٧٠ عامًا، دون مقابل، التساؤلات حول الثمن الذى ربما دفعته القيادة السورية الحالية مقابل هذا الاعتراف الدولي.

بين الغموض والوقائع.. أسئلة بلا إجابات

فى ظل غياب المعلومات الكاملة حول كواليس الاتصالات السابقة بين المخابرات البريطانية وهيئة تحرير الشام، وتزامن ذلك مع مواقف سياسية لافتة فى الحاضر، تصبح قراءة المشهد معقدة ومفتوحة على أكثر من احتمال، كما تطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل السيادة السورية وحدود التغيير المقبول دوليًا فى المرحلة المقبلة.

تقرير - إيمان جمعة

جريدة أسبوعية - تصدر عن مؤسسة المشهد للصحافة والنشر

رئيس مجلس الإدارة ورئيس التحرير

مجدى شندى

العدد 343 السنة الرابعة عشرة

الأحد 28 ديسمبر 2025م

8 رجب 1447هـ

12 صفحة - الثمن: 5 جنيهات

المشهد

لا سقف للحرية

الموقع الإلكترونى

www.elmashhad.online

المال السايب فى الكرة المصرية 13

داود عبد السيد يرحل من "أرض الخوف"..

رحل السبت الماضى المخرج الكبير داوود عبد السيد، أحد أبرز صناع السينما فى جيله، عن عمر ناهز ٧٩ عامًا، بعد صراع مع المرض.

يمثل الراحل داوود عبد السيد جزءا مهما من تاريخ الفن السينمائى فى مصر والعالم العربى فى مجالات الإخراج وكتابة السيناريو، حيث تتميز أفلامه بالقرب من شخصيات المجتمع العادية، وترتبط موضوعاته بهموم الناس وقضاياهم مثل الظلم الاجتماعى أو البيروقراطية.

وكسر رحيله الحائط الوهمى بين عنصرى الأمه حيث شاركت قطاعات كبيرة من النخبة فى تشييع جنازته الأحد بكنيسة مار مرقس بمصر الجديدة، وكذا فى عزاء اليوم التالى بنفس الكنيسة..

ولد الراحل فى نوفمبر عام ١٩٤٦، وتخرج فى المعهد العالى للسينما عام ١٩٦٧، وبدأ حياته المهنية بالعمل كمساعد مخرج فى أفلام، من بينها "الأرض" ليوسف شاهين، و"الرجل الذى فقد ظله" لكمال الشيخ.وقال فى أحد الحوارات الصحفية إن مهنة مساعد مخرج شاقة جدا وتتطلب تركيزا شديدا.

بدأ داوود عبد السيد مسيرته بأفلام تسجيلية، بينها "وصية رجل حكيم فى شؤون القرية والتعليم" عام ١٩٧٦، والعمل فى الحقل عام ١٩٧٩، وعن الناس والأنبياء والفنانين" عام ١٩٨٠. وأخرج أول أفلامه السينمائية "الصعاليك" عام ١٩٨٥، بطولة نور الشريف ومحمود عبد العزيز ويسرا، ويعرض قصة صعود إثنين من اللصوص إلى أن يصبحا من نجوم المجتمع. ثم توالت أعماله السينمائية خلال الثمانينيات والتسعينيات والتى كتب السيناريو لأغلبها، ومن أبرزها "البحث عن سيد مرزوق ١٩٩١، الكيت كات ١٩٩١، سارق الفرح ١٩٩٣، أرض الأحلام (١٩٩٣) أرض الخوف ٢٠٠٠، مواطن ومخبر وحرامى ٢٠٠١، رسائل البحر ٢٠١٠، وقدرات غير عادية ٢٠١٥.

وخيم الحزن على مواقع التواصل الاجتماعى كما لم يحدث فى وفاة مخرج سينمائى من قبل:

نعاه مهرجان القاهرة السينمائى الدولى بالقول إنه رحل بعد مسيرة استثنائية ترك خلالها بصمات خالدة فى تاريخ الفن السابع، وقدّم أعمالًا شكلت وجدان أجيال من محبى السينما، وقال الفنان حسين فهمي، رئيس المهرجان:"برحيل داود عبد السيد تفقد السينما المصرية أحد أهم مبدعيها وأكثرهم صدقًا وخصوصية. كان صاحب رؤية فلسفية وإنسانية نادرة، وترك لنا أعمالًا ستبقى مرجعًا فى الجمال والوعى والمعنى. لقد ساهم داود عبد السيد فى ترسيخ مفهوم السينما كفن للتأمل والبحث فى الإنسان والمجتمع، وسنظل نحتفى بإرثه ونتعلم من بصيرته السينمائية العميقة."

الأديب عمار على حسن قال: برحيل داود عبد السيد تكون صفحة مهمة من تاريخ السينما المصرية قد طويت. وأضاف: قابلت الرجل قبل سنوات قليلة فى لقاء سياسي، وسألته عن حاله مع السينما، فوجدته حزينًا قانطًا دون حنق أو حقد لأنه لا يجد إنتاجًا لسيناريوهات تحمس لها، وبدا لى وقتها أن مستقبله قد بات خلفه، مع تغير اتجاهات الإنتاج والتوزيع. كان داود عبد السيد لا يقبل أى سيناريو عابر، ولا يخرج أى فيلم لمجرد الوجود على الساحة، أو كسب المال، إنما كان يُحسن الاختيار، ويعمل باقتدار، حسبما رأينا فى فيلمه الفارق "الكيت كات".وقد خسرنا برحيله واحدًا من أهم المخرجين فى تاريخ السينما المصرية المديد.

أما د. نبيل عبد الفتاح الباحث الشهير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية فقال إنه المخرج الكبير المكانة والمقام الذى اثرى السينما ،وحياتنا بالجمال والعمق والمعني، دواد الغالى كان من ابرز شخصيات مصر الأخرى المستقلة المؤمنة برسالتها ودورها ، رمزًا للحرية والعقل الحر المستقل ، واحد بناة الجمال والتفرد".

فيما ودعه خالد البلشى نقيب الصحفيين بالقول: وداعًا فيلسوف السينما، الكلمات تعجز عن التعبير عن حجم الفقد برحيلك

وأكد المخرج الكبير يسرى نصر الله أن "خياله كان أوسع من هذا العالم. وأفلامه احتضنت العالم.. أحبت أفلامه الناس فأحبه الناس وأحبوا خياله. مع السلامة يا داود".

الشركة المتحدة للخدمات الإعلامية لم تغب عن مشاعر الفقد فقالت إنه: أحد أهم رموز السينما المصرية والعربية، وصاحب التجربة الفنية المتفردة التى أثرت الوجدان وطرحت أسئلة الإنسان والمجتمع بصدق وعمق. لقد كان الراحل نموذجا نادرا للمبدع المثقف، الذى قدم أعمالا خالدة ناقشت قضايا الإنسان والمجتمع بجرأة وصدق وعمق، وأسهمت فى ترسيخ مكانة السينما المصرية كأداة للتنوير. وتؤكد الشركة أن إرثه الفنى والفكرى سيظل حاضرًا، وأن أعماله ستبقى شاهدة على موهبة استثنائية ورؤية لا تموت. وكذلك فعلت نقابة المهن السينيمائية. والمرشح الأسبق لرئاسة الجمهورية حمدين صباحي.

السينيمائية الكويتية فرح الهاشم قالت إن خبر رحيل داود عبد السيّد كان "كصاعقة على قلبي. استيقظتُ من قيلولتي، وغرفتى غارقةٌ فى العتمة، والشمس تميل إلى الغروب خلف النافذة، فإذا بى أقرأ خبر وفاته... وإذا بالدموع تنساب، وأنا أكتب الآن ودموعى تنهمر. لم ألتقِ به يومًا، لكننى عرفته منذ طفولتي. كنتُ فى سينما السيارات فى الكويت فى تسعينيات القرن الماضي، أجلس داخل السيارة مأخوذةً بسحر الشاشة، عندما شاهدت أوّل أفلامه: «أرض الأحلام». كانت فاتن حمامة تبحث عن جواز سفرها، ويسكنها القلق، فانتقل القلق إليّ طفلةً صغيرة.ظلّ ذلك التوتّر يعيش فى ذاكرتي، وتحوّل إلى ظلّ يرافق أسفارى كلّها:" من الكويت إلى أمريكا، ومن بيروت إلى فرنسا، ثم عودتى إلى الكويت الحوار الداخلى نفسه، التردّد نفسه، والأسئلة ذاتها قبل كل رحلة. وأحبّ مشهد فى الفيلم ذاك الذى تجلس فيه فاتن حمامة مع يحيى الفخرانى على الرصيف، يضحكان ببساطة، وتفوتها رحلة السفر... فتظلّ فى القاهرة. وكنت أقول فى داخلي: من ذا الذى يترك القاهرة أصلًا؟ ربّما لهذا السبب أحببت القاهرة، وربّما لهذا كبرتُ على حبّها .أفلام كهذه ربّت قلوبنا، وزرعت فينا مدنًا كاملة تنبض بالحياة. رحم الله داود عبد السيّد صانع الأحلام الهادئة، الذى كان يضع الكاميرا على كتف الروح، ثم يتركنا نكمل الطريق وحدنا. وأنا أكتب الآن، أبكي... ليس حزنًا عليه فقط، بل على جزءٍ من طفولتى رحل معه

وقال الدكتور محمد ابو الغار أكثر رجال السياسة المصرية احتراما: لم يكن فقط فنانا كبيرا بل كان مثقفا عظيما . كان داوود يؤمن بمصر العظيمة الحرة ويؤمن بحقوق المواطن البسيط ، لم يتنازل أبدا عن مبادئه من أجل سلطة أو مال أو شهرة بل كان يبدع ما يراه فنا حقيقيا، تأبى السنة الكبيسة والحزينة أن ترحل قبل أن تأخذ معها قطعة من قلب الوطن.

حزن عميق يخيم على من يعرفون قدره ومطالب بإطلاق اسمه على ميدان بالقاهرة

وقال العقيد أحمد شعبان المسؤول الإعلامى السابق: رحل صانع الأسئلة، وواهب الإبداع السينمائى الفلسفى لجيلنا. رحل مبدع "الكيت كات"، فترك لنا ثراء الشيخ حسنى بصيرة لا تُرى، وتركنا فى "أرض الخوف" نواجه ذواتنا بلا يقين، نبحث عن الحقيقة كما أرادها دائمًا... سؤالًا مفتوحًا لا إجابة نهائية له. وإن غاب الجسد، فالأثر باقٍ، والحيرة الجميلة لا تموت

أما خالدً عاشور فقال: من قابل المخرج العظيم الأستاذ داود عبد السيد يعرف مدى خسارتنا فيه.. خسارة كبيرة يدركها عشاقٍ سينما داود عبد السيد وعشاق السينما عموماً من المحيط الى الخليج.. فهو واحد من عظماء السينما المصرية والعربية ومن انبل واجمل الشخصيات التى قابلتها فى حياتي. أتمنى من العزيزة أ.د. غادة جبارة رئيس أكاديمية الفنون أن يسمى احدى قاعات الأكاديمية أو المعهد العالى للسينما بأسمه تخليداً لذكراه.. وان يسمى أحد ميادينِ مصر أو الشارع الذى عاش فيه باسمه تخليداً لذكراه.. رجل مثله هذا اقل تكريم لمكانته التى لا تقدر بشيء ولإنسان ومخرج عظيم ظل طيلة حياته مخلصاً للسينما وآثر فينا بفنه وفلسفته.. وسيظل يؤثر فى الأجيال القادمة الى الأبد. يوم حزين فى تاريخ مصر

وقالت ابتهال عبدالوهاب: لم يكن داود عبد السيد مخرجا بالمعنى التقنى للكلمة، بل كان فيلسوفا يكتب أطروحاته بالكاميرا، ويصوغ أفكاره بلغة الصورة والظل، ويترك للشخصيات أن تتكلم نيابة عن الإنسان وهو يتعثر فى أسئلته الكبرى: الحرية، الخوف، السلطة، المعنى، والوهم. فى أفلامه لم يكن البطل فردا، بل حالة وجودية إنسان محاصر بين ما هو كائن وما يجب أن يكون. من البحث عن سيد مرزوق إلى أرض الخوف، ومن الكيت كات إلى الصعاليك، لم نكن نشاهد حكايات بقدر ما كنا ندخل متاهات الوعى المصري: دولة تراقب، ومجتمع يدجن، وفرد يتعلم كيف يعيش وهو خائف، أو كيف يخون نفسه كى ينجو، كان داود عبد السيد يضع إصبعه على الجرح، لا ليصرخ، بل ليجعلنا نرى الدم بأعيننا، ونفهم أن الصمت أحيانا أكثر فتكا من القمع. ينتمى داود عبد السيد إلى جيل استثنائى حمل الراية الثقيلة بعد الكبار: صلاح أبو سيف، توفيق صالح، يوسف شاهين. جيل محمد خان، وعاطف الطيب، وخيرى بشارة... جيل لم يتعامل مع السينما كصناعة ترفيه، بل كمسؤولية أخلاقية ومعرفية، كفعل مقاومة ناعم، وكقوة مصر الحقيقية التى لا تُقاس بعدد الدبابات، بل بعدد العقول الحرة. ومأساة مصر كما هى دائما ليست فى رحيل الكبار بل فى ندرتهم، حصتنا من هذه العقول أقل بكثير مما تستحقه بلاد بتاريخها وعدد سكانها وثراء تجربتها. نصف قرن مضى، ولم يظهر العدد الكافى لتعويض من يرحلون. كأن الأرض تنجب عباقرتها على استحياء، ثم تتركهم وحدهم فى مواجهة الإهمال، والرقابة، وسوء الفهم. داود عبد السيد لم يكن محبوبا لأنه مريح، بل لأنه صادق. والصدق، فى بلاد اعتادت المواربة، باهظ الثمن، ستبقى أفلامك رسائل ليست كلمات تقرأ، بل أرواح تعاش، وأسئلة تطرق العقول فى زمن يكره الأسئلة. ستبقى أرض الخوف خريطة لوجداننا المرتبك، وسيبقى الكيت كات شهادة على عبقرية الضحك فى مواجهة العجز، وسيبقى بحثك عن سيد مرزوق بحثنا نحن عن معنى لم نفقده تماما، لكننا نخشى الاعتراف به. وداعا لفيلسوف الصورة، وناسك الحرية، ومخرج لم يجامل السلطة ولا ذائقة السوق.ستبقى مصر رغم كل شيء، مدينة لك بهذا النور الذى لن ينطفئ ابدا

ونعاه المخرج الكبير خالد يوسف بالقول: سيظل ابداعه ملهما للكثيرين وستبقى شخوص افلامه حية تنبض بالحياة عابرة للزمن ولا تموت اما مواقفه الثابتة الشجاعة ستظل مقياسا نعرف منها الموقف الصحيح وكلماته ستبقى نورا واضاءة دائمة على الطريق.

تقرير- هيباتيا موسى

المشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى
/ كحب عابر
/ وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

أى أم كلثوم تقصدون ؟!

الفيلم يبحث عن "الثقوب" فى الثوب الأبيض ويمجد الملكية على حساب ثورة يوليو

هل جاء ضمن حملة شرسة وممنهجة لطمس وعينا الجمعى.. ولماذا حوّل سقوط الأولمبيا إلى لحظة "انكسار"؟

تصوير الأب والأخ كعائق والبيئة الريفية كبيئة طاردة مغالطات تناقض الواقع وتنزع الانتماء عن كوكب الشرق

النظارة السوداء تحولت بفضل ذكاء أم كلثوم إلى "أيقونة" للموضة وليس قناعا تضطر لارتدائه ليخفيها عن الناس

حين يذكر لقب الست تكون هى وبلا منازع رغم رحيلها منذ ٥٠ عاما.. حين يذكر الغناء العربى قديمه وحديثه تكون هى على قمته ولا أبالغ إذا قلت إذا كانت هناك أهرامات فى العصر الحديث فى كافة المجالات، تكون هى فى المقدمة .. هى الست أو السيدة أم كلثوم.

قلت منذ فترة إننا نخوض حربا شرسة لطمس وعينا الجمعى لنكون بعد ذلك لقمة سائغة أمام المتربصين بمصر، حربا تحاول نزع هويتنا وطمسها بتشويه كل ماهو مصري، لنكون مثلهم بلا تاريخ او تميز ليتساوى الجميع، والسؤال لماذا؟

لأن مصر بمفردها تاريخ وحضارة وكل متكامل، ويتصور البعض أن وجودهم واستمراهم الهش والشيطانى والذى طبعا بـ"لا جذور" مرتبط بمحو تاريخ مصر وحضارتها وقواها الناعمة !

● والسؤال هل جاء فيلم الست الذى يتناول السيرة الذاتية لام كلثوم ضمن هذه الحملة المنهجة؟

تعالوا نناقش الفيلم لنصل إلى الإجابة

فى البداية لا يمكن أن نقف امام حرية الإبداع بأى شكل من الأشكال، لكن هذه الحرية ليست مطلقة إذا اصطدمت بثوابت الأمة، ولا تعنى تشويه الرموز ووصمهم بالسوء من الأفعال والسلوك وأهلهم بالعار، بصفات لا تمت للواقع بصلة، ولا تاريخ وطنهم بالتزييف وإعلاء لملك وحقبة وسياسات، قامت ضدهم ثورة ونجحت فى تغيير خريطة العالم الثالث، بل والعالم كله بدق آخر مسمارين فى نعش الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية.

- مثلا الفيلم محتشد بالمغالطات التاريخية المتعلقة بعلاقة أم كلثوم بأهلها، ومتدثرا بتقنية ومهنية عالية لبريق السينما من المخرج مروان حامد، وهذا هو كلمة السر فى وضع السم فى العسل ليصل إلى الجمهور المتعدد الثقافات والوعي، الآن وغدا من خلال صناعة سحرية للوصول الى الهدف وهو فخ التشويه التاريخى للرمز وللعائلة والحقبة المهمة من تاريخ مصر.

-نعم السير الذاتية فى السينما والدراما سلاح ذو حدين؛ فهى إما أن تخلد الرمز بصدق إنسانى يتماس مع الواقع والتاريخ ، أو تسقط فى فخ "الدراما المصطنعة" على حساب الحقيقة التاريخية... هنا فى فيلم الست، المبالغة الدرامية نالت من صورة عائلة أم كلثوم، محولةً واقعاً ريفياً محافظاً إلى مادة للصراع الذى قد يفتقر أحياناً للدقة والموضوعية.

- "الوالد".. الشيخ إبراهيم البلتاجى هو المعلم الأول والداعم الأساسى لموهبة ابنته، ورغم طبيعة المجتمع الريفى المحافظ فى بدايات القرن العشرين، إلا أنه هو من اصطحبها للإنشاد بملابس الأولاد ليحميها اجتماعياً، لا ليقمعها فنياً.

والمغالطة هنا تصوير الأب كعائق أو كشخصية خاضعة لسطوة العادات بشكل سلبى يظهر "ثقل الظل" على طموح أم كلثوم، بينما الواقع يؤكد أنه خاطر بسمعته كمنشد دينى فى مجتمع محافظ ليسمح لابنته بالوقوف أمام الجمهور، وكان هو "مدير أعمالها" الأول الذى آمن بأن صوتها هبة إلهية لا يجوز حبسها. وتحويل هذا الدعم إلى صورة "السلطة الأبوية الخانقة" قد يخدم الدراما التصادمية لكنه يظلم الحقيقة التاريخية للشيخ إبراهيم. وتحويله الى مستغل للدرجة التى تجعله يجبرها على الإنشاد فى ليلة عاصفة مطيرة لم تبق من الجمهور فردا واحدا إلا حمار مسكين غنت له الطفلة أم كلثوم!!

وتوالت مشاهد الاستعلال بعد ذلك فى الفيلم وعلاقتها بشقيقها " خالد إبراهيم البلتاجى ، رفيق رحلة البدايات العضو الأساسى فى تختها الصغير "تحول فى الفيلم من السند إلى "الظل الباهت" والشخصية ثانوية بل والـ "انتهازية" تعيش فى جلباب نجاح شقيقته، متجاهلاً الدور الاجتماعى الذى لعبه كحماية لها فى مجتمع لم يكن يتقبل خروج المرأة للفن بسهولة. هذا التشويه يكسر صورة "العائلة المترابطة" التى كانت الحصن المنيع لسومة ضد هجمات المنافسين فى القاهرة.. بل على العكس تحول الى صاحب جيب جلابية مخرومة بالتشكيك فى الذمة المالية له ولأبيه الذى قدمه الفيلم بالمستغل وقدم الفيلم الريف المصرى كبيئة طاردة لا حاضنة، يتبرأ أولاده ومنهم ام كلثوم بالإنتماء إليه، الذى هو فى حقيقة الأمر إنتماء الى الوطن ..

و"طماى الزهايرة" هنا قيد ثقيل حاولت أم كلثوم الانفلات منه، بينما الحقيقة أن أم كلثوم ظلت طوال حياتها تفتخر بجذورها الفلاحية، واستمدت قوتها وشخصيتها القيادية من تلك الأصول...

فلم تكن رحلة الست هى "الهروب نحو الأضواء" بالتمرد على العائلة والقرية، بينما كان الواقع رحلة صعود جماعية شاركت فيها العائلة بكل ثقلها.

وأكبر إشكاليات الفيلم هى محاولة إيجاد "صراعات نفسية" مع الأهل لتبرير عظمتها اللاحقة.. والحقيقة أن أم كلثوم لم تنجح "رغم" أهلها، بل نجحت "بهم"، من البداية وحتى النهاية وإن اضيف لهم أشخاص جدد، سياسيون وموسيقيون وملحنون وأدباء وشعراء لم نجد لهم ظلا فى الفيلم، وتصوير العائلة كعقبات اجتماعية يقلل من شأن الذكاء الفطرى للشيخ إبراهيم الذى أدرك بعبقرية ريفية أن ابنته مشروع قومى قبل أن تكون مجرد مطربة.

نعم قد يكون فيلم "الست" قد نجح فى الإبهار البصرى واستحضار زمن الفن الجميل، إلا أنه سقط فى فخ "الأمركة الدرامية" التى تتطلب دائمًا وجود "عدو داخلي" أو "عائلة معرقلة" ليظهر البطل فى صورة المخلص.. واذا كان الأمر متحققا عند البعض، كانت أم كلثوم حالة استثنائية من التوافق بين الموهبة الفطرية والدعم العائلى المطلق ويتماثل معها عبد الحليم حافظ بشكل مختلف فى التفاصيل، وأى محاولة للعبث بهذا الخيط التاريخى هى تشويه لقصة كفاح مصرية خالصة، وللدور المهم للبيئة المصرية.

أم كلثوم وثورة يوليو

ونأتى إلى علاقة أم كلثوم بالسلطة السياسية، وتحديداً مع الزعيم جمال عبد الناصر وثورة يوليو، وكيف تم "تقزيم" أو تشويه هذه العلاقة مقارنة بالواقع التاريخي، وما قدمته الدراما سابقاً من جهة وعلاقة ثورة يوليو بالإبداع والمبدعين ونهضة الستينات الثقافية من جانب أخر.

إذا كان فيلم "الست" قد حاول تقديم قراءة "إنسانية" متحررة من القداسة، فإنه سقط فى فخ التزييف للتاريخ من خلال تقديم علاقة أم كلثوم بجمال عبد الناصر (الذى جسد شخصيته الفنان عمرو سعد) بشكل يفتقر للعمق والندية التى كانت تميز هذه العلاقة الفريدة والسمات الشخصية لعبد الناصر التى نجح فى تجسيده من قبل احمد زكى فى فيلم ناصر ٥٦.

الفيلم صدر لنا علاقة الإذعان بين جمال عبد الناصر وام كلثوم، فبدلاً من التحالف وتعامل القمم كان الإذعان والخضوع.. وكأن الثورة أو عبد الناصر "أملي" على أم كلثوم توجهات معينة، أو أن استمرارها كان رهناً بقرار سياسى بحت بعد أزمة منع أغانيها فى الراديو عقب الثورة مباشرة. ولم يحتف الفيلم بقرار عبد الناصر ضد هذا المنع و يُصور أحياناً أم كلثوم فى موقف "المترقب" أو "الخاضع" لسطوة النظام الجديد.

ولضحالة ثقافة كاتب السيناريو والحوار لم يدرك كنه العلاقة بين ناصر وأم كلثوم، والتى كانت علاقة "مشروعين"؛ مشروع سياسى قومى ومشروع ثقافى وجداني.. عبد الناصر هو من ألغى قرار منع أغانيها (الذي اتخذه بعض الضباط الأحرار بسبب غنائها للملك) قائلاً جملته الشهيرة: "هل تريدون أن تحرموا الشعب من صوت أم كلثوم؟.. اهدموا الاهرامات فقد عاشت حقبة الملك". فقد كانت أم كلثوم "شريكاً" فى الثورة، ولم تكن مجرد أداة لها.

لكن الفيلم يميل لتصوير القلق الشخصى لأم كلثوم من ضياع امتيازاتها الملكية، وكأن علاقتها بالثورة كانت "براجماتية" لتأمين مكانتها متجاهلا أن أم كلثوم كانت تمهد للثورة قبل وقوعها بسنوات من خلال قصائد تحمل نفساً اشتراكياً ودينياً تمرداً على فساد القصر (مثل "ولد الهدى" و"سلو قلبي")... هى من ذهبت لمبنى القيادة لتهنئة الضباط، وهى من تحولت لاحقاً إلى "سفير متنقل" للمجهود الحربى بعد ١٩٦٧، وبجواز سفر دبلوماسى منحه لها عبد الناصر ، وهو دور وطنى لا يمكن اختزاله فى "بخل" أو "تدخين"، أو خمر، أو قرار اتخذه ضابط صغير، ألغاه فورا عبد الناصر مثلما ركز الفيلم فى بعض لقطاته.

كان ناصر قائدا يحترم الفن، وأم كلثوم دولة فنية داخل الدولة، حيث كانت العلاقة بينهما مبنية على الاحترام المتبادل والخدمة الوطنية وللدرجة التى جعلت ناصر يقوم بالصلح الفنى بين محمد عبد الوهاب وثومة ليقدما لنا مجموعة من أجمل الأغانى ويتابع نشاطها مع الكثير من المتابعات الثقافية والفكرية ..

الفيلم يبحث عن "الثقوب" فى الثوب الأبيض، فركز على اللحظات الهامشية والمواقف الشخصية الصدامية، مما جعل ظهور الزعيم عبد الناصر يبدو "باهتاً" درامياً، ولم ينجح فى تجسيد تلك الكيمياء التاريخية التى جعلت من صوت أم كلثوم وصورة ناصر وجهين لعملة واحدة هى "عصر القومية العربية" بإلتفاف الجماهير حولهما حتى خارج العالم العربى .

قد يرى البعض ان تجريد الرموز من "هالتهم" هو حق مشروع للفن، لكن عندما يتحول هذا التجريد إلى "تشويه" وتزييف للحقائق الموثقة (مثل توقيت إلقاء بيان الثورة أو طريقة تعاملها مع فرقتها الموسيقية وشربها للسجائر فلم يبق إلا قيامها بالسكر فى الحانات كمعادل موضوعى للأزمات التى مرت بها مثلما نرى بعض الأفلام !

ويقدم الفيلم ام كلثوم المستغلة بإستغلال حاجة الموسيقيين للعمل معها فى أخذ اصواتهم عنوة فى انتخابات نقابة الموسيقيين لتفوز بأصوات المحتاجين وليس المؤيدين .. لذلك أعتقد ان الفيلم فقد قيمته كوثيقة "سيرة ذاتية" ويحوله إلى مجرد "رؤية فانتازية" لا تمت للواقع بصلة.

السقوط

ويأتى مشهد البداية و"الماستر كي" الذى قدمه الفيلم وكأنه الهدف الذى حاول اخفاءه بواقعة سقوط أم كلثوم على مسرح "الأولمبيا" فى باريس بعد هزيمة ١٩٦٧ كواحدة من أكثر اللحظات دراماتيكية فى تاريخها، لكن الطريقة التى عالج بها الفيلم هذه اللحظة أخرجتها من سياقها الإنسانى والوطنى لتضعها فى إطار رمزى مثير للجدل.

● فهل سقوط "الأولمبيا" سقوط لـ "الست" أم سقوط "الدولة"؟

ذهبت أم كلثوم إلى باريس فى مهمة وطنية مقدسة لجمع التبرعات لصالح المجهود الحربى بعد نكسة يونيو، والحفلة هنا "معركة سياسية" فنية وثقافية وحضارية لإثبات أن مصر لا تزال صامدة فنياً وثقافياً رغم الانكسار العسكرى ومتوازية مع حرب الإستنزاف التى بدأها جيشنا بعد أيام ضد العدو ليتوج بنصر أكتوبر ..

لكن الفيلم حول "الواقعة" إلى "نبوءة بالفشل" بالتركيز على لحظة تعثر أم كلثوم وسقوطها على المسرح (بسبب اندفاع أحد المعجبين لتقبيل قدمها) بشكل سينمائى يوحى بأن هذا السقوط هو تجسيد لسقوط الدولة المصرية بأكملها فى ذلك الوقت.. تم تصوير اللحظة ببطء درامى (Slow Motion) مع إضاءة خافتة، وكأنها "نهاية الحقبة" أو انكسار الكبرياء المصرى أمام العالم خاصة بعد الحوار الخاطف من مدير المسرح بأن الحفل فنى وليس سياسى بعد تعالى الصيحات بين الجمهور بفلسطين ومصر .

لم يظهر الفيلم أن سقوط أم كلثوم فى باريس كان "سقوطاً جسدياً" عارضاً، لكن "الوقوف" الذى تلاه كان هو المعجزة. .. نهضت "الست" فى ثوان، وبابتسامة الواثق أكملت وصلتها الغنائية، بل واستغلت الموقف لتمتص حماس الجمهور. فلم تكن لحظة ضعف، بل كانت لحظة "استعادة توازن" لمصر فى قلب أوروبا.. لكن الوقت الطويل والحركة البطيئة فى التصوير أرادت عكس ذلك!

وركز الفيلم على وجود بعض الشخصيات الدبلوماسية (سفراء السعودية وانجلترا وأمريكا والوجود الفرنسى طبعا، اشارة طبعا لدعمهما اللا محدود لإسرائيل فى ١٩٦٧ وقبلها طبعا العدوان الثلاثى ١٩٥٦ و) كأن وجودهم ومتابعتهم لحظة سقوط أم كلثوم وتسليط الكاميرا عليهم لحظة تشفي، وعلى الجانب الآخر انحصر دور عبد الناصر فى تدخين سيجارة !

لم يكن حضور هؤلاء السفراء (أمريكا، إنجلترا، والسعودية) مجرد توثيق لجمهور الحفل، بل استُخدم كأداة درامية لإيصال رسالة "انكسار الدولة"، وتحويل المسرح لمنصة دولية للسقوط تحت أنظار "الخصوم والحلفاء"

و"شماتة القوى العظمى" أسبابه تاريخية، أمريكا وإنجلترا فى تلك الفترة (١٩٦٧) على طرفى نقيض مع نظام جمال عبدالناصر ودعمهما اللا محدود لإسرائيل، وكذلك السعودية بعد حرب اليمن، وجود سفراء هذه الدول فى الفيلم وهم يراقبون "سقوط" الهرم المصرى (أم كلثوم) يرمز إلى انكسار المشروع القومى الناصرى تحت أنظار القوى التى ساهمت أو باركت هزيمة ٦٧.. والسقوط هنا لم يكن لجسد "الست"، بل كان سقوطاً لـ "القوة الناعمة المصرية" أمام القوى التى كسرتها عسكرياً.

وتحويل المسرح فى باريس كساحة حربٍ للقول إن مصر التى خُدعت فى ٥ يونيو وسقطت عسكرياً، عادت لتسقط "بروتوكولياً" وجمالياً فى باريس أمام العالم

والواقع يدحض المغالطة السياسية المتمثلة فى حضور السفراء العرب والأجانب لحفل أم كلثوم بباريس.. هو "اعتراف بشرعية الدولة المصرية" وبقوتها الثقافية رغم الهزيمة... السفراء لم يأتوا ليشاهدوا سقوطاً، بل جاءوا لأن "الست" كانت تمثل "دولة داخل الدولة".

بإختصار حشد "سفراء العالم" فى مشهد السقوط بفيلم "الست" هو فخ درامى حول الحفلة من "ملحمة وطنية للصمود" إلى "جنازة رمزية للدولة المصرية" والفيلم هنا لم يؤرخ لأم كلثوم، بل استخدمها "كجثة سياسية" ليعبر عن وجهة نظر صُناعه فى نكسة ٦٧ وضياع الحلم القومي.

الملكية والثورة

و هذه النقطة تقودنا الى الجوهر الحقيقى للفيلم حيث أختار صُناعه تبنى رؤية "رومانسية" للملكية مقابل رؤية "سوداوية" للثورة والجمهورية، وهو ما يتجلى بوضوح فى المقارنة بين تصوير الملك فاروق والحكم الملكى وتصوير جمال عبد الناصر وقادة ثورة يوليو.

الملك فاروق: يمنح نيشان "الكمال" لأم كلثوم ليسرق مع قيام ثورة يوليو ويتم تصوير حقبة الملك فاروق وكأنها عصر "الجمال المطلق والكمال الملهم"، ويظهر الملك فى صورة الحاكم الذى يقدر الفن والجمال والرقي، وإظهار الجانب "الأرستقراطي" للملك كداعم وحيد لأم كلثوم، متجاهلاً أن علاقتها شابتها توترات (خاصة مع الملكة الأم نازلى التى عارضت زواج أم كلثوم من شريف صبرى باشا، خال الملك).. يعنى تقديم و تصوير الملك كشخصية "عظيمة" بلا شائبة وهو نوع من الحنين لزمن الملكية (Nostalgia) الذى يطمس الحقائق التاريخية حول أسباب قيام الثورة أصلاً. وفى المقابل يأتى تهميش "تكريم الثورة" وجمال عبد الناصر مقابل تضخيم "عطايا الملك" من الأوسمة الملكية (مثل وسام الكمال الذى حصلت عليه أم كلثوم عام ١٩٤٤) كدليلٍ على رقى العهد السابق، لكنه فى المقابل يغفل أو يمر مروراً عابراً على التقدير غير المسبوق الذى نالته من "دولة يوليو" مثل التجاهل المتعمد من الفيلم بأن ثورة يوليو هى التى منحت أم كلثوم "جواز سفر دبلوماسي"، وهى التى جعلت منها "أيقونة قومية" بقرار سياسى من عبد الناصر.. ومنحتها جائزة الدولة التقديرية عام ١٩٦٨ وهو تكريم رسمى لم يحصل عليه فنان بهذا الثقل من قبل...

"الصدام" أو "السقوط"

لكن الفيلم اختار أن يركز على لحظات "الصدام" أو "السقوط" (كما فى مشهد الأولمبيا) بدلاً من توثيق لحظات التتويج الجمهورى الذى جعل منها "كوكب الشرق" فعلياً فى كامل التراب العربي.

ويظهر الضباط الأحرار فى الفيلم أحياناً بصورة تفتقر إلى الكاريزما أو الثقافة، فى مقابل صورة "الباشوات" والملك الذين يفيضون رقيًا متجاهلا موقف عبد الناصر وبعض الضباط الأحرار مثل ثروت عكاشة من الفن والثقافة.. هذا التباين البصرى والسلوكى يهدف إلى إقناع المشاهد بأن "الجمهورية" كانت بداية تدهور الذوق العام، وهو ادعاء يتناقض مع حقيقة أن أزهى عصور أم كلثوم الفنية (بالتعاون مع بليغ حمدى وعبد الوهاب والسنباطى ومكاوى الخ) كانت فى الخمسينيات والستينيات تحت رعاية نظام يوليو.

لقد تحول فيلم "الست" من سيرة ذاتية لمطربة تاريخية إلى "مانيفستو سياسي" يعيد قراءة تاريخ مصر الحديث من وجهة نظر منحازة. من خلال تضخيم صورة الملك فاروق وتصويره كرمز للكمال المفقود، مقابل تقزيم دور ثورة يوليو وتصوير لحظات سقوط أم كلثوم كرمز لسقوط الدولة، يعنى سقط الفيلم فى فخ "التسييس" الذى أفسد القيمة الفنية للعمل. أم كلثوم "الست" لم تكن ملكية ولا جمهورية؛ لقد كانت "مصرية" فوق كل اعتبار، وكان صوتها هو القاسم المشترك الذى لم يستطع الملك ولا ناصر الاستغناء عنه. وتصويرها كأداة للمفاضلة بين العهود هو ظلم كبير لتاريخ "فاطمة إبراهيم البلتاجي".

رموز الفن

تجاهل الفيلم علاقة ام كلثوم برموز الفن أمثال رياض السنباطى وزكريا احمد وبليع حمدى ومحمد عبد الوهاب والموجي.. الخ. وكأنها نبت شيطانى فى إشارة لتجاهل بل إسقاط رموز الحركة الفنية، وعندما قدم القصبجى قدمه مجرد عازف عود فى تخت بل ومحاولا قتل الملحن محمود الشريف.

ونأتى للملف الصحى .. طبيا حول الفيلم أزمة الغدة الدرقية والمعاناة الإنسانية إلى "تشويه بصري"مثل جحوظ فى العينين وتأثيره على حالتها النفسية والبدنية، والمبالغة فى "قبح" المرض بـ"التدهور الشكلي" الصادم، مع التركيز على لقطات قريبة (Close-ups) تبرز الجحوظ بشكل قد يراه البعض "منفراً" درامياً.

وهذا عكس الواقع التاريخى وحرص أم كلثوم على"هيبتها" وصورتها أمام الجمهور بإرتداء النظارة السوداء الشهيرة ، لا لإخفاء المرض فحسب، بل للحفاظ على تلك الهالة الوقورة. والفيلم، فى محاولته لتقديم "واقعية فجة"، كشف ما حرصت كوكب الشرق على ستره طوال حياتها، وهو يعد "انتهاكاً لخصوصية الرمز" بدلاً من كونه تعاطفاً مع مرضها...

وحتى الرفض الطبى لإجراء العملية الجراحية فى الولايات المتحدة صوره الفيلم وكأنه نابع من خوف طفولى أو عناد شخصي، أو حتى هوس بالشكل الخارجى فقط.

ولم يؤكد أن رفض أم كلثوم للجراحة كان نابعاً من تقارير طبية حذرتها من أن أى خطأ جراحى بالقرب من الأوتار الصوتية قد ينهى مسيرتها الفنية للأبد.. لذلك اختارت "الست" أن تعيش بآلام الجحوظ وتغير الملامح فى سبيل الحفاظ على "الحنجرة" التى كانت ملكاً للشعب العربى بأكمله. الفيلم لم ينصف هذا التضحية، بل ركز على "الألم الجمالي" أكثر من "القرار المصيري".

يعنى النظارة السوداء تحولت بفضل ذكاء أم كلثوم إلى "أيقونة" للموضة والغموض الفني.. لكن أظهره الفيلم كأنها "قناع" تضطر لارتدائه لتختبئ من الناس، وصور لحظات نزعها للنظارة فى الكواليس بشكل يوحى بالانكسار التام.. لقد طوعت أم كلثوم مرضها لخدمة صورتها الكاريزمية، وهو ما فشل الفيلم فى نقله، حيث أظهرها كـ "ضحية" للمرض أكثر من كونها "منتصرة" عليه بفنها..

لم يدرك صناع الفيلم ومنتجوه مع افتراض حسن النية ان محاولة "أنسنة" العمالقة لا تعنى بالضرورة التركيز على مواطن ضعفهم أو تشويه علاقاتهم بمن صنعوهم (سواء الأهل أو الوطن)

رحلت أم كلثوم وبقيت صورتها فى الوجدان كنموذج للشموخ، وجاء الفيلم ليقدم "فاطمة" التى تتألم وتضعف وتختلف مع عائلتها،

أخيرا ..نقد الفيلم لا يقلل من القيمة الفنية للأداء أو الإخراج، بل يسلط الضوء على "الأمانة التاريخية" تجاه شخصية لم تكن مجرد مطربة، بل كانت جزءاً من تشكيل الوجدان والهوية المصرية.

•ويبقى السؤال: هل خدم هذا التناول سيرة كوكب الشرق، أم أنه حاول هدم "الهرم الرابع" لإقامة بناء درامى هش لا يصمد أمام صدق الوثائق التاريخية؟... أم لأهداف اخرى مدروسة بعناية بهدم وتشويه كل رموز مصر سياسيا وثقافيا وفكريا.

بقلم: يسرى السيد

قالت العرب
"وأنت تعد فطورك، فكر بغيرك... (لا تنس قوت الحمام)
وأنت تخوض حروبك، فكر بغيرك... (لا تنس من يطلبون السلام)
وأنت تسدد فاتورة الماء، فكر بغيرك...
(ثمة من يرضعون الغمام)

المشهد
العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

سيرةُ مصريّ.. مع عمار على حسن وعنه

وأنت تقف مشدوهًا أمام أثر مصرى قديم، أو داخل معبد، أو مقبٍرة، ستجد أن السؤال الذى يملأ عقلك وقلبك: كيف فعلوا هذا؟ والأجدر أن يكون: مَن فعل هذا؟ وإجابته تحكيها لك الآثار والمعابد؛ المصرى حين يكِدُ ويبدع.. حين يعرف قيمته، المواطن السيد فى البلد السيد، إنه ذلك البسيط الذى تخطئه العين، وتحت جلده حضارة آلاف القرون، ورثها نعمةً للكون، ونقمة عليه، وأحسب أنك تستطيع معرفة المصرى الخالص؛ بإبداعه وتواضعه وصدقه، أما من اختلطت أصوله بأوشاب الآخرين فستجده مقلدًا متكبرًا منافقًا... ولنتتبع اليوم سيرة مصرى من هذا الزمان.

(١)

أين يقف؟

فى رائعته (العمامة والقبعة) يحاكم صنع الله إبراهيم النخبة المصرية التى لم تقاوم الجيش الفرنسي، وهربت عند احتلاله القاهرة، وعادت حين أعطاها سارى عسكر الأمان، وحاولت شرعنة احتلاله، وصَمّت الأذن عن نداءات محمد كريم الذى حكم عليه نابليون بالإعدام إلا أن يفتدى نفسه، وتتجلى إهانة هذه النخبة عند معايرة كليبر لها بعجزها عن إيقاف ثورة القاهرة الثانية، ثم فرضه ضرائب عليهم، وحبسهم فى مجلسهم حتى تبول بعضهم على نفسه.. ولم يجد صنع الله مفرًا من أن يخترع شخصية – لا اسم لها – لتعبر عن المصريين ولتكتب تاريخهم الحقيقي، ورغم سرقة الطيارات – الأوراق التى دون فيها المجهول يوميات الحملة – ورغم نسبة الجبرتى بعضها إليه بعد تحريفها وتهذيبها – فإنها وصلت إلينا حاملة عنوانًا دالا يجمع النخبة (العمامة) والمحتل (القبعة).

لكن ما تخيله صنع الله، وجده أحمد بهاء الدين فى (أيام لها تاريخ) فقد مثّل رفاعة الطهطاوى النخبة المصرية التى ظهرت دون قصد من (عزيز مصر الألباني) الذى أراد بناء جيش غاز يمكنه من تحقيق أطماعه؛ فأنشأ المدارس وأرسل فِرق الجيش لتلقى العلوم العسكرية، ومع إحداها كان الطهطاوى خطيبًا وإمامًا لكنه تجاوز ذلك بنقله ما رأى وتأسيسه لمدرسة الترجمة، وما يلفت النظر أن أول مقالات الطهطاوى فى (الوقائع المصرية) كان عن الديمقراطية، ومع أن الألبانى لم ينتبه لخطر مشروع الطهطاوى فقد خلفه من صرخ: «الأمم الجاهلة أسلس قيادًا من الأمم المتعلمة» وأطاح بالطهطاوى إلى المنفى، وأعاد البعثات، وقلص ميزانية التعليم، لكن كل هذا لم يوقف مسار النخبة التى تؤمن بأحقية المصريين فى معيشة أفضل، بل نمت حتى إذا جاء المتباهى وأراد مجلس شورى للزينة، ملأه تلامذة الطهطاوى مطالبين بحقوقهم فى مناقشة ميزانيتهم والحد من تدخل الأجانب، وهذا ما لم يتحمله الغرب فعزل المتباهى وولى المطيع.

وجده بهاء أيضًا فى عبد الله النديم رغم بداياته المخفقة وظروفه السيئة، الذى مثّل نموذجًا لقائد الرأى المصري، الذى لا ينكسر ولا ينحني، والذى يكون حضور اسمه برهانًا على أن مصر لم تزل تقاوم وفق صحيفة التيمس فى سياق تحريضها للاحتلال على إغلاق صحيفة الأستاذ التى أصدرها النديم عقب العفو عنه لاشتراكه فى الثورة العرابية، وعلى حين عاش الأفغانى الذى كان يوزع «السعوط بيمينه والثورة بيساره» فى كنف السلطان العثمانى – حتى قرّر تسميمه – وعاد عرابى بثلاث مقالات اعتذارية للإنجليز على صفحات الأهرام، بقى النديم رائدًا لا يكذب أهله.. ولم تزل مصر تنجب الاثنين؛ من يسير فى معية السلطان الأرضى سواء كان محتلاً أو مستبدًّا أو وكيلاً للمحتل، ومن يقف وسط شعبه.. ومن هؤلاء عمار على حسن.

(٢)

يقر عمار بأن الأدب هو الأبقى، وهو محق فى ذلك فمن يذكر وظائف ابن زيدون أو طه حسين أو الجرجانى أو بودلير أو ويتمان أو ديستوفسكى أو نجيب محفوظ؟ لكن من ينسى نونية ابن زيدون، أو دعاء الكروان، أو دلائل الإعجاز أو أزهار الشر أو أوراق العشب أو الإخوة الأعداء أو الحرافيش؛ وقد انتبه محفوظ لهذا فهو نادر كتابة المقالات، ممتنع حين يعمل على رواية، هذا الإقرار جعل عمار ينتج فى مختلف الأنواع الأدبية أعمالاً تلفت انتباه الناقد وتجذب القارئ منها روايات: «حكاية شمردل؛ ٢٠٠١"، و"جدران المدى ٢٠٠٦» و «زهر الخريف؛ ٢٠٠٦» و «شجرة العابد؛ ٢٠١٢» و «سقوط الصمت؛ ٢٠١٣» و «السلفي؛ ٢٠١٤» و «جبل الطير؛ ٢٠١٤» و «باب رزق؛ ٢٠١٥» و «بيت السناري؛ ٢٠١٧» و «خبيئة العارف؛ ٢٠١٨» و «صاحب السر؛ ٢٠٢١» و «احتياج خاص؛ ٢٠٢٣» و « ملحمة المطاريد؛ ٢٠٢٥» .

وفى مجموعات قصصية: «عرب العطيات؛ ١٩٩٨» و «أحلام منسية ٢٠٠٥» و « التى هى أحزن؛ ٢٠١٣» و «حكايات الحب الأول؛ ٢٠١٤» و «عطر الليل؛ ٢٠١٦"، و" تلال الرماد؛ ٢٠٢١» و»أخت روحي؛ ٢٠١٩».

ودواوين الشعر: «لا أرى جسدي؛ ٢٠٢٠"، و"غبار الطريق؛ ٢٠٢٣"، و"حفرة تصطاد العابرين؛ ٢٠٢٥»

وأعمال سردية: « «مكان وسط الزحام؛ ٢٠١٨» و «عجائز البلدة؛ ٢٠٢٠» و « مقام الشوق؛ ٢٠٢٢"، و"ألف نافذة لغرفة واحدة.. رحلة من الطبيعة إلى الطبائع؛ ٢٠٢٢"، و" الأرانب الحجرية.. حكايات من عوالم خفية؛ ٢٠٢٥»

مسرح وأعمال أخرى: «غريب الحارة؛ ٢٠٢٣"، و" قاموس الروح.. حوار بين الشيخ والمريد؛ ٢٠٢٤»

ولم يتوقف الإنتاج الأدبى على الإبداع، بل كان النقد الأدبى والثقافى حاضرًا وبقوة وبتمكن: «النص والسلطة والمجتمع.. القيم السياسية فى الرواية العربية؛ ٢٠٠٣» و» بهجة الحكايا.. على خطى نجيب محفوظ؛ ٢٠١٣"، و"أقلام وتجارب؛ ٢٠١٩"، و"بصيرة حاضرة.. طه حسين من ست زوايا ٢٠٢٣"، و" خطوط فرعية؛ ٢٠٢٥»

(٣)

لكن عمار رغم إقراره بأهمية الأدب؛ فإنه يتصدى عبر تخصصه النوعى (الاجتماع السياسي) للتفسير والتنبؤ بغية التحكم عبر مسارات متعددة منها تغريداته وحالاته على وسائل التواصل الاجتماعى ومقالاته فى الصحف والمواقع ودراساته المعمقة وكتبه؛ وقد عالج كل بحسب جمهوره ووسيلته وأهدافه القضايا السياسية والاجتماعية والفكرية: «التنشئة السياسية للطرق الصوفية فى مصر: ثقافة الديمقراطية ومسار التحديث لدى تيار دينى تقليدي؛ ١٩٩٧"، و"وزارة العدل المصرية: سيرة مؤسسية؛ ٢٠٠٣"، و"عشت ما جرى، شهادة على الثورة؛٢٠١٢"، و"التحديث ومسار البنى الاجتماعية التقليدية: حالة اليمن؛ ٢٠٠٥"، و"الفريضة الواجبة: الإصلاح السياسى فى محراب الأزهر والإخوان المسلمين؛ ٢٠٠٣"، و"العلاقات الخليجية – المصرية: جذور الماضى ومعطيات الحاضر وآفاق المستقبل؛ ٢٠٠٦"، و" أمة فى أزمة: من أمراض العرب السياسية فى الفكر والحركة؛ ٢٠١٠» و»الأيديولوجيا: المعنى والمبنى؛ ٢٠١٢» «حناجر وخناجر: دراسات حول الدين والسياسة والتعليم فى مصر؛ ٢٠٠٩"، و"العودة إلى المجهول: راهن الإصلاح فى مصر ومستقبله؛ ٢٠١٠"، و"التغيير الآمن: المقاومة السلمية من التذمر إلى الثورة، ٢٠١٢"، و"الطريق إلى الثورة: التباشير والنبوءة، الانطلاق والتعثر؛ ٢٠١٢» و «فرسان العشق الإلهي» و «أصناف أهل الفكر؛ ٢٠١٣"، و" القرية والقارة: دراسات فى النظم السياسية والعلاقات الدولية؛ ٢٠١٤"، و"انتحار الإخوان: انطفاء الفكرة وسقوط الأخلاق وتصدع التنظيم؛ ٢٠١٣"، و"تقريب البعيد؛ ٢٠١٧» و» المجتمع العميق: الشبكات الاجتماعية والاقتصادية للأصولية فى مصر؛ عام ٢٠١٧"، و"الخيال السياسي؛٢٠١٧"، و "جامعات وجوامع.. جدل التعليم الدينى والمدني؛ ٢٠٢٠"، و"عالم فى العراء .. الإعلام الجديد والثقافة والمجتمع؛ ٢٠٢٢"، و"المجاز السياسي؛ ٢٠٢١"، و" أبواب الأذى.. دفتر أوجاع أهل مصر؛ ٢٠٢٥».

(٤)

«كثيرون حصرونى فى صوت السياسة الزاعق» هذه العبارة المؤلمة التى قالها عمار فى أكثر من مناسبة، والمتأمل يجد أن هذا الأمر هو ما يظهر من بعيد لكن الواقع يختلف؛ فحين يصدر عالم المعرفة والشروق ونهضة مصر وهى من كبريات دور النشر فى العالم العربى كتبه، وحين تعتنى مراكز الدراسات الكبرى كمركز الأهرام الاستراتيجى بدراساته الرصينة فإن هذا يعنى أن نحذف كلمة (الزاعق) من جملة عمار، وحين نجد أعماله الأدبية مطبوعة عدة طبعات فإن سنحذف (حصروني) وحين نجد مئات المقالات وعشرات الأطروحات الجامعية التى تناقش أدب عمار على حسن فإننا سنجعل الجملة هكذا: «يصل أدبى وفكرى لكل الناس فى كل مكان».

ويمكن أن نطوف ببعض عناوين الأطروحات التى أعدت عنه: «المكان وأبعاد الدلالية فى أعمال عمار على حسن الروائية.. دراسة من منظور الجغرافيا الثقافية» للباحثة سارة قويسى جامعة الإسكندرية، و «الواقعية السحرية فى روايات عمار على حسن» للباحث عيد خليفة بجامعة الأزهر، و»الخطاب الصوفى فى الرواية العربية.. «شجرة العابد» لعمار على حسن نموذجًا» للباحثة كريمة بوكرش . جامعة محمد بوضياف بالجزائر، و»الواقعية السحرية فى شجرة العابد لعمار على حسن» للباحث كاوة خضرى بجامعة طهران، و»تحليل معجمى أسلوبى للواقعية السحرية فى روايات مختارة لعمار على حسن» للباحث محمد مصطفى عبادي، وهى أطروحة باللغة الإنجليزية.. جامعة السويس، ومن بينها التى سجلت فى جامعة قنا بعنوان «المهمشون فى روايات عمار على حسن وماريو فارجاس يوسا.. دراسة مقارنة» وتقارن بين تناول نماذج روائية لقضية التهميش الاجتماعى روايات الأديب البيروفى الحاصل على جائزة نوبل، ورواياته، وهناك أطروحة باللغة التركية بعنوان «الروايات ما بعد الحداثية فى الأدبين التركى والمصري»، تضع روايتى «جبل الطير» مع رواية نجيب محفوظ «ليالى ألف ليلة» ورواية خيرى شلبى «رحلات الطرشجى الحلوجي» فى مقارنة مع روايات «اسمى أحمر» لأورهان باموق، و»قواعد العشق الأربعون» لأليف شافاق، و»أطلس القارات الضبابية» لإحسان أوكتاى أنار، وهناك دراسة أعدها مجموعة من طلاب قسم اللغة الألمانية بجامعة عين شمس المصرية، عن تجليات القمع بين روايتى «زهر الخريف» ورواية «أرض لا صاحب لها « للأديب الألمانى ماتياس فريدريش موكي، وهناك الكثير من الدراسات التى أعدها مدرسون وأساتذة جامعيون حول رواياته للترقى أو غيره، وقد صدرت عدة كتب عن أعماله منها؛ «أجنحة الخيال.. الواقعية السحرية فى روايات عمار على حسن» للباحث عيد خليفة؛ ٢٠٢١» و «صناعة الدهشة.. تأملات فى سرد عمار على حسن» للناقد فرج مجاهد عبد الوهاب؛ ٢٠٢٥، وهناك كتابان أحدهما للمرحوم للدكتور محمد السيد إسماعيل «خمسة أجنحة لطائر.. قراءة فى أعمال عمار على حسن». و»زيارة للنار المقدسة للكاتب سعيد نصر».

(٥)

هل منعت كفاءة عمار على حسن الفردية من اشتراكه فى فرق عمل؟ وهل عطلته الكتابة من الاحتكاك بالوسطين؛ العلمى والثقافي؟ بمتابعة مسيرته نجد أنه شارك فى الإشراف على عدد من أطروحات جامعية، للماجستير والدكتوارة، بمعهد الدراسات الأسيوية بجامعة الزقازيق، ومعهد البحوث والدراسات العربية التابع لجامعة الدول العربية، كما شارك فى مناقشة أطروحات أخرى فى جامعات القاهرة والزقازيق وطنطا، وأشرف مشتركًا على رسالة دكتوراه بجامعة مونتريال الكندية، كما عمل باحثًا فى الكثير من مراكز الأبحاث منها «مركز دراسات التنمية السياسية والدولية/ القاهرة» و»مركز الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية/ أبو ظبي) وشارك فى مشروعات بحثية لمراكز بحثية كثيرة منها «مركز البحوث والدراسات السياسية/ كلية الاقتصاد . جامعة القاهرة» و»مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية» بمؤسسة الأهرام المصرية، و»مركز الدراسات الحضارية» . جامعة القاهرة» ومركز «السيداج» الفرنسي، فرع القاهرة، إضافة إلى أنه أسس مطلع عام ٢٠٠٥ مركز أبحاث ودراسات الشرق الأوسط، بوكالة أنباء الشرق الأوسط، وأطلق خلال فترة رئاسته له، الكثير من المشروعات البحثية منها «سبل تعزيز الوحدة الوطنية فى مصر» و»كيفية دمج أهالى سيناء فى الجسد الوطنى المصري» و «التعليم التكاملى والاستفادة من التجربة اليابانية» و»القيم الديمقراطية لدى المؤسسات الدينية غير المسيسة فى مصر»، ولا يفوتنا هنا أن نذكر أنه ألقى الكثير من المحاضرات فى ربوع مصر معظمها، وفى عدد كبير من الدول منها فى جامعة أكسفورد البريطانية عن التصوف الإسلامى وحوار الحضارات ٢٠١٠، وفى جامعة إيرفورت الألمانية عن الدين والسياسة فى مصر ٢٠١٢، فى الجامعة الأمريكية بالقاهرة للطلاب الدارسين باللغة العربية عن «مستقبل الإرهاب» و»المجتمع المصرى فى الأدب» ٢٠٠٩ و ٢٠١٥، والتاريخ والأدب عام ٢٠٢١، وفى جامعة سقاريا التركية عن التنافس المدنى الدينى فى مصر ٢٠١٢، وعن الحوار المصرى الأندونيسى فى جاكارتا ٢٠١٢، و عن «الإصلاح الديني» و»مؤشر لقياس جودة الدعوة الإسلامية» فى الكويت ضمن أعمال الهيئة الخيرية الإسلامية ٢٠١٦، وفى مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى أبو ظبى عن «الإسلام السياسي».

ويدفعنا هذا إلى التساؤل: إن كان هذا هو أقل مجال أسهم فيه عمار؟ فلماذا لم يحصل جائزة الدولة التقديرية حتى كتابة هذه الأسطر؟

(٦)

أكبر حزب فى مصر ليس الأهلى ولا الزمالك، بل «أعداء النجاح» الذين يرون فى كل موهبة خطرًا، وفى كل مخلص داءً، وفى كل صادقٍ عدوًا، وانظر حولك تجد تكريمات يومية لأساطين الغبار والخواء؛ ولو وجهت الجوائز والمكافآت لمن يستحق، أو لِما يستحق لكانت الأمور على غير ما نرى.. مع هذه الظلمة وذلك التيه استطاع عمار أن يحقق جوائز مهمة ومستحقة؛ ليقول للناس: أنتم تستطيعون.

نلحظ أولاً امتداد الجوائز منذ بدايات عمار حتى كتابة هذه السطور، ونلحظ أنها تنوعت تنوع كتاباته وجهوده ومنها؛ جائزة جامعة القاهرة فى القصة القصيرة ١٩٨٨، ونوط الواجب العسكرى من الطبقة الثانية عن حصوله على المركز الثانى فى نهاية تخرج الدفعة ٨٩ من كلية الضباط الاحتياط وجائزة «الفقه والدعوة الإسلامية» التى تشرف عليها هيئة قضايا الدولة فى مصر، ويشارك فى تحكيمها مفتى مصر، ورئيس المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية وبعض مشايخ الأزهر ومستشارون من الهيئة، وبعض الشخصيات الفكرية والفقهية المرموقة، وذلك عن عامى ١٩٩١ و١٩٩٢، وجائزة فى مسابقة «القصة القصيرة» التى نظمتها جريدة أخبار الأدب المصرية عام ١٩٩٤، وسلمها له الأستاذ نجيب محفوظ، وجائزة «القصة والحرب» التى نظمتها أخبار الأدب بالتعاون مع الشؤون المعنوية بالقوات المسلحة المصرية ١٩٩٥، وجائزة غانم غباش للقصة القصيرة ٢٠٠٣، وجائزة الدولة للتفوق ٢٠١٢، وجائزة اتحاد كتاب مصر فى الرواية ٢٠١٤، و جائزة الشيخ زايد للكتاب ٢٠١٠، وجائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابى فى القصة القصيرة ٢٠١١، وجائزة الطيب صالح العالمية للإبداع الكتابى فى الرواية ٢٠١٦، والجائزة التشجيعية لجائزة دبى للصحافة ٢٠١٧، وجائزة ابن بطوطة فى أدب الرحلات ٢٠٢١، وجائزة ساويرس الثقافية فى النقد الأدبى ٢٠٢٥.

ولو أن الجوائز لا يحدث فيها ما يحدث، لكان لهذه القائمة المعتبرة أن تتضاعف مرات كثيرة، ولو أضفنا هذه الجوائز إلى قيمة عمار عند قرائه وجمهوره وقرائه ومن يُعتدُّ بهم من المسؤولين، لرأينا قدوة حقيقة لكل كاتب وباحث ومفكر.

(٧)

«ينحنى ليأخذ الألوان التى استخلصها بيديه، من النباتات التى زرعها بيديه، ويمضى فى طريقه حتى يصل إلى مقر عمله، يظل بفرشاته وألوانه يومًا، عامًّا، عقدًا، عقودًا، لا كلل، لا ملل، لا بحث عن جائزة.. ويأتى بعد رحيل جسده النحيل بآلاف السنوات، ملايين البشر يتأملون ما ترك من أثر ومعابد وأبهاء وتماثيل.. ويتساءلون: كيف؟ فنشير إلى البناَّة العظام: هؤلاء. لكنهم يبتسمون فى تواضع ويطلبون منا الانضمام إليهم وهم يقولون: «نحن» فيطيع من يطيع، فيكون رفاعة الطهطاوى وعبد الله النديم ونجيب محفوظ وطه حسين وعمار على حسن...

بقلم: أحمد سراج

ريشة: محمد صادق

المشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

ليسَ القتلُ ما أخافُهُ / ليسَت المِيتةُ المُفجِعَةْ / ليسَ انفجارُ هذا
البابِ، فجأةً، أو دخولُهم / عندَ منتصفِ الليلِ، بالأسلحةِ المُشرَعَةْ /
لا .. ليسَ دَمي الذي يسبحُ في قيحه / ولا جُمْجُمَتي التي تتشظَّى
على .. الجِدارْ.
(كمال الجزولي – شاعر سوداني معاصر)

كيف نبنى دولة مدنية ديمقراطية حديثة فى مصر؟

لم يعد من الممكن تصور عدم الوفاء بالاستحقاق المدنى الديمقراطى الذى تأخر لأكثر من سبعة عقود

"أن تأتى متأخرًا خير من ألا تأتى أبداً". ينطبق هذا المثل تمامًا على استحقاق أن تتحول مصر إلى "دولة مدنية ديمقراطية حديثة" بما يتماشى مع مشروعات التحديث وتغيير البنية الأساسية للدولة، كى تكون مواكبة للتغيرات المتلاحقة والمتسارعة فى العالم بتأثير الثورة الرقمية والدور المتزايد الذى تلعبه الخوارزميات فى الحياة اليومية لحياة مليارات البشر حول العالم. لم يعد من الممكن تصور عدم الوفاء بالاستحقاق المدنى الديمقراطى الذى تأخر لأكثر من سبعة عقود، والذى كان مطلبًا رئيسيًا للجماهير التى انتفضت فى عام ٢٠١١. وأصبح هذا الاستحقاق أكثر إلحاحًا فى ضوء ما جرى فى انتخابات مجلس النواب التى جرت مؤخرًا، وما شابها من مخالفات وممارسات تتنافى مع أبسط مبادئ الديمقراطية والتى استدعت تدخل رئيس الدولة وإصدار توجيهات ببحث ما ورد من تقارير وشكاوى واستغاثة من مرشحين مستقلين والتحقيق فيها، وقد ترتب على ذلك إعادة الانتخاب بالكامل فى الكثير من الدوائر الفردية.

الآن، ومع اقتراب الذكرى الخامسة عشر لثورة 25 يناير، وفى ضوء ما جرى خلال تلك السنوات من ممارسات أوصلتنا إلى المشهد الذى رأيناه فى الانتخابات البرلمانية لعام 2025، والتأثير الكبير للمال السياسي، وما يترتب على ذلك من وصول نواب لا يمثلون القاعدة الكبيرة للناخبين، خصوصًا فى ظل المؤشرات الرسمية عن تدنى الاقبال على التصويت، والذى تشير تقديرات غير رسمية لمراقبى الانتخابات إلى أنها أقل بكثير من الأرقام المعلنة. هذه المؤشرات أضاءت إشارات حمراء على ما يبدو فى دوائر الحكم، وتحدث نائب مقرب للرئيس ولأجهزة نافذة فى الدولة، عن تغييرات وشيكة بعد اكتمال انعقاد البرلمان بمجلسيه، الشيوخ والنواب والتى تطول وجوهًا كثيرة فى الحكومة وتدفع بوجوه جديدة ودماء جديدة. ثمة ضرورة فى ظل هذه التطورات لفتح النقاش العام حول الانتقال إلى الديمقراطية وبناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. فالقضية ليست قضية شخوص ووجوه، وإنما الفلسفة العامة التى تحكم توجهات النظام السياسي.

قبل خمسة أعوام، وتحديدا فى التاسع من ديسمبر 2020، قال رئيس مجلس الوزراء، مصطفى مدبولي، أثناء مشاركته فى احتفال هيئة الرقابة الإدارية باليوم العالمى لمكافحة الفساد، إن الرئيس عبد الفتاح السيسي، أصدر "توجيهات بالتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة". وأبرزت صحف مصرية هذا التصريح، لكن لم تُتخذ أى خطوات لتحويل توجيهات الرئيس إلى برنامج أو خطة عمل قابلة للتنفيذ. ومن حقنا أن نسأل ما الذى يمنع تنفيذ هذه التوجيهات التى تعبر عن إدراك الرئيس لضرورة هذا التحول وأهميته؟ ولماذا لم تتصرف الجهود خلال الحوار الوطنى الذى انطلق فى سبتمبر 2023، أى بعد مرور عامين وتسعة أشهر على تصريح رئيس الوزراء، لتفعيل التحول لدولة مدنية حديثة تنفيذا لتوجيهات الرئيس؟ إن عدم الإجابة على هذين السؤالين يعزز الاعتقاد لدى كثير من المراقبين، فى الداخل والخارج، بأن تصريح رئيس الوزراء كان تصريحًا به فى مناسبة رسمية وانتهى الأمر عند هذا الحد.

صحوة ممكنة وصيحة للتصحيح

كان من الممكن أن تكون هذه التوجيهات بداية صحوة والمضى قدمًا للوفاء بالاستحقاق المؤجل كمقدمة لإصلاحات سياسية ضرورية لتحقيق الاستقرار السياسى المنشود والتخطيط لترسيخ الديمقراطية كأسلوب للحكم، يبدأ بنظام انتخابى تتوافر فيه المعايير التى تضمن تشكيل برلمان يُعبر عن الإرادة الحقيقة للسواد الأعظم للمواطنين، ويمارس سلطته التشريعية باستقلالية وثقة بما يجعل المواطنين مطمئنين بأن التشريعات تحقق مصالحهم، وبما يحقق التوازن بين مصالح متعارضة بالضرورة، وبما يضمن أيضًا ترسيخ الديمقراطية كآلية فى الإدارة لترشيد عملية اتخاذ القرارات، عبر تفعيل الآليات التى تضمن مشاركة المستويات المختلفة فى الجهاز الإدارى للدولة فى عملية صنع القرار واتخاذه، ليتحول مبدأ "سيادة القانون" الذى هو ركن أساسى للدولة المدنية الحديثة إلى واقع يبعث الاطمئنان فى نفوس المواطنين بأن حقوقهم مُصانة من خلال آليات واضحة للرقابة والمساءلة على مستوى الدولة. هذه هى المبادئ المرتبطة بالنظم الديمقراطية الحديثة التى توجه ممارسة السياسة والحكم، معلومة للجميع ولا يثور خلاف حولها، إنما الخلاف يثور بصدد كيفية تنفيذها فى الواقع، وهى مسألة يزيدها تعقيدًا تراجع الثقة فى فاعلية الديمقراطية، حتى فى الدول التى ترسخت فيها العملية الديمقراطية.

لا يخفى على أحد أن الوضع الراهن فى مصر تسببت فيه قوى محافظة تخشى أى عملية للانتقال الديمقراطي، وأن هذه القوى ناصبت ثورة يناير 2011 العداء، واحتشدت فى مارس 2011، تأييدا لإدخال تعديلات على دستور 1971، لقطع الطريق على القوى المطالبة بانتخاب هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد، كانت ترفع شعار "الدستور أولاً". وتنكّرت هذه القوى للوثيقة الثانية التى أصدرها مثقفون من كل التوجهات اجتمعوا فى الأزهر، فى إبريل 2011، والتى حملت اسم وثيقة الأزهر "للدولة المدنية الحديثة"، رغم حذف كلمة "ديمقراطية" من هذه الوثيقة كحل توافقى بين الفرقاء الذين اجتمعوا. فى ذلك الوقت، أصرت مجموعة من المثقفين الذين بادروا إلى إعلان "التحالف المدنى الديمقراطي" فى مارس 2011، على ربط فكرة "مدنية" الدولة بالديمقراطية والحداثة، وأكدوا أنه "لا مرجعية للدولة المدنية" سوى الفكر المدنى الحديث، وأن الزج بأى مرجعيات أخرى هو نوع من الدجل لدغدغة مشاعر الجماهير وفرض تصور واحد لشكل الدولة، وأكدوا أن هذا التوجه هو نقطة البداية للاستبداد. صحيح أن قطاعًا واسعًا من النخبة السياسية والاستراتيجية وجد فى الفكرة المدنية الديمقراطية مخرجًا من المأزق الذى ارتبط بحكم جماعة الإخوان المسلمين، إلا أن هذا القطاع لم يبذل ما يكفى من جهد لتحويل التحول الديمقراطى إلى عملية متتابعة ترسم ملامح جديدة للدولة ومؤسساتها.

غير أن هذه النخبة التى انبثقت عنها لجنة الخمسين التى أعدت دستور 2014، استطاعت تضمين رؤيتها فى مواد الدستور، الذى يتضمن الكثير من الاستحقاقات التى لم يتم الوفاء بها بعد. ثمة أحاديث تتردد عن مشاورات لتشكيل مفوضية مكافحة التمييز، وهى من الاستحقاقات التى طال انتظارها، والتى تعد تتويجا لجهود قطاعات عريضة من المثقفين أواخر عهد الرئيس حسنى مبارك لمعالجة مشكلة الطائفة والتمييز الديني. واحتشدت تلك القطاعات للعمل من خلال مبادرة "مصريون ضد التمييز الديني" والتى تحولت لاحقًا إلى مؤسسة "مصريون فى وطن واحد". تم من خلال هذه المبادرة إصدار العديد من الدراسات والتقارير والتوصيات والاقتراحات للخروج من مأزق التمييز الدينى والطائفية، الذى أصبح سمة مرتبطة بأسلوب الحكم والإدارة لأسباب عديدة، فى مقدمتها غياب الديمقراطية ومشروع الإصلاح السياسي، والتى كادت أن تهدد ركيزة أساسية من ركائز الدولة المصرية الحديثة والتى استقرت فى خضم ثورة مصر الوطنية الديمقراطية فى عام 1919، بتأثير سلسلة من الحوادث كان آخرها تفجير استهدف كنيسة القديسين فى الإسكندرية عشية أول أيام عام 2011، والذى كان مقدمة للانتفاضة فى 25 يناير، وما سبقها من اعتداءات كانت سببًا لانطلاق عشرات المبادرات الأخرى.

الديمقراطية وروح المبادرة الفردية

تشجيع المبادرات الفردية والمجتمعية كان من بين الأهداف الأساسية التى أكدتها مبادرة "التحالف المدنى الديمقراطي" فى عام 2011، انطلاقًا من إيمان عميق بأن كثرة المبادرات المستقلة، الفردية والمجتمعية، يعد أحد المؤشرات الدالة على حيوية فكرة الديمقراطية فى المجتمع. المبادرة ذاتها تبلورت فى خضم التفاعل فى أعقاب انتخابات عام 2005، واستندت إلى فرضية أساسية تبلورت فى خضم النقاشات التى أعقبت حصول مرشحى جماعة الإخوان المسلمين على 88 مقعدًا فى مجلس النواب، لتصبح أكبر كتلة معارضة فى البرلمان. طرحت جماعة الإخوان فى ذلك الوقت فكرة "الدولة المدنية بمرجعية إسلامية" والتى عارضها عدد من المثقفين الليبراليين الذين أكدوا فكرة "الحكم المدني"، و"التشريع الوضعي" و"سيادة القانون" كركائز للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، ودارت مناقشات وحوارات كثيرة حول هذه النقاط، ورأينا فى أعقاب ثورة 2011، ضرورة أن يكون هناك فرزٌ سياسيٌ جديد على أساس الموقف من المرجعية المدنية الخالصة للدولة والحكم، ورفض أى مرجعية دينية للدولة.

لا ينطلق هذا الموقف من العداء للدين، وإنما من الحرص على ضرورة وضع حدود فاصلة بين المجالين، السياسى والديني، تأكيدًا لمبدأ المواطنة، وهو ما أقره دستور 2014، والتعديل الذى أجرى على نص المادة 200 فى عام 2019، بتكليف القوات المسلحة يصون الدستور والديمقراطية، والحفاظ على المقومات الأساسية للدولة ومدنيتها، ومكتسبات الشعب وحقوق وحريات الأفراد، إلى جانب مهامها الأخرى المنصوص عليها فى الدستور، وهو تعديل ضرورى لتصحيح وضع القوات المسلحة ودورها، كضامن أساسى لتماسك المجتمع والدولة وحامى للمبادئ الأساسية للدولة المصرية الحديثة.

ثمة معلومات تفيد بأن مؤسسات الدولة، وفى مقدمتها القوات المسلحة المصرية انخرطت أثناء ثورة 2011، فى مراقبة وتحليل "الديناميكيات الاجتماعية والسياسية والدولية الأوسع"، انطلاقا من تقدير بأن ثورة 25 يناير لم تكن حدثًا سياسيًا، وإنما كانت تعبيرا عن "تحول مجتمعى شامل يعيد صياغة العلاقات الشخصية والعقليات والصراعات اليومية، حتى خارج نطاق الخطاب السياسى المباشر"، بتعبير الدكتور أحمد حمدى درويش فى تعليقه على ملاحظة أبديتها على ما كتبه بخصوص توجيهات الرئيس للتحول للدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، على حسابه الشخصى على الفيسبوك. وأشار فى تعليقه إلى أن المعركة على مفهوم "الدولة المدنية" لم يقتصر على ندوات المثقفين، بل "كانت جزءا من صراع وجودى أوسع". يسلط هذا التعليق بالغ الأهمية الضوء على كيفية تعامل الدولة المصرية، "ببنيتها العميقة ونخبها البيروقراطية والأمنية التاريخية"، مع صعود قوة سياسية قديمة، مثل جماعة الإخوان المسلمين فى تلك المرحلة، ورأت أن فى هذا الصعود "إختطاف للدولة" و"استباحة" لامتيازاتها المُتوارثة، مما أدى لاحقاً إلى سياسة منهجية تهدف إلى "استعادة الدولة" وقطع الطريق على التغيير السياسى وجعله "غير ممكن".

غير أن هذه الدوائر لم تغفل فى الوقت نفسه عن التحولات العميقة فى بنية المجتمع المصرى والتى تبشر بصعود قوى اجتماعية وسياسية جديدة. يوضح درويش فى تعليقه، أنه فى هذا السياق، لم يكن الحوار حول مصطلحات وثيقة الأزهر، "حوارًا فكريًا وحسب، وإنما كان مناورة فى معركة كبرى لتحديد هوية الدولة ومصادر شرعيتها، وهى معركة كانت الدولة العميقة وأجهزتها طرفاً رئيسياً فيها منذ اللحظة الأولى"، ويشير إلى إدراك لدى القيادات فى الدولة بأن تحقيق "الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة" يتطلب ما هو أكثر من تغيير الدستور أو النخبة الحاكمة؛ ويتطلب تحولاً فى بنى السلطة المُتعددة داخل المجتمع نفسه، ومواجهة شبكة مصالح مترسخة ترى فى أى تغيير جوهرى تهديداً لوجودها".

هذه شهادة مهمة تسلط الضوء على طريقة تفكير القيادة التى قادت التغيير فى 2013، والتى توافرت عليها بيانات يمكن استخلاصها من بين سطور التصريحات التى صدرت من بعض رموزها فى تلك الفترة. كان تقديرى الشخصى من خلال تحليل المعطيات والبيانات المتوافرة، فى ذلك الوقت، وقراءتى للمشهد وتحليل مواقف الأطراف المختلفة، أن مصر لم تكن بصدد انتقال نحو الديمقراطية، وأن ما تشهده البلاد هو "صراع على السلطة"، يُدار بمنطق الدفاع عن هوية الدولة وتراثها فى مواجهة مشروع انقلابى كبير أطلق عليه اسم "أخونة" الدولة، كجزء من خطة "التمكين"، التى وضعها المخطط الاستراتيجى للجماعة، خيرت الشاطر، وجرى كشفها. هذه الخطة كانت ستضع مصر فى تحالفات إقليمية تضم دولا وجماعات وتزج بها فى صراعات إقليمية ودولية بغرض تعديل موازين القوى الداخلية وإحكام السيطرة على الدولة ومقدراتها.

غير أن هذه الخطة تصادمت، بشكل مباشر، مع تطلعات الشعب والقوى التى انتفضت لمواجهة الخطوة الأولى لتنفيذها والمتمثلة فى التعديلات الدستورية التى أعلنها الرئيس المخلوع محمد مرسى فى 22 نوفمبر عام 2012، والتى جاءت كانقلاب على الإعلان الدستورى المكمل الصادر فى يونيو من ذلك العام والذى قبلته جماعة الإخوان المسلمين، قبل إعلان نتيجة جولة الإعادة فى انتخابات الرئاسة مباشرة، كمحصلة لما تم الاتفاق عليه فى جولات من التفاوض مع المجلس الأعلى للقوات المسلحة المكلف بإدارة شؤون الدولة بموجب خطاب التنحى فى 11 فبراير 2011. ولجأ المجلس إلى هذه الآلية فى سياق إدارة الأزمة التى ترتبت على إعلان جماعة الإخوان المسلمين نتائج الفرز الذى أجرته للأصوات والذى يؤكد فوز مرشحها وإصرارها على رفض أى نتيجة مغايرة قد تعلنها الهيئة المشرفة على الانتخابات، وما أحدثه هذا الإعلان المبكر من انقسامات على مستوى النخبة السياسية، وما ينطوى على ذلك من مخاطر تهدد تماسك الدولة والمجتمع.

كان من المهم التذكير ببعض تفاصيل هذا التاريخ القريب والتى ضاعت فى غمرة الأحداث التالية، للتفكير فى كيفية طرح موضوع التحول إلى الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة، فى هذا الظرف الدقيق الذى تمر به مصر، داخليًا وإقليميًا، وأظن أننا بحاجة إلى إجراء مصالحة فكرية وتاريخية بين فكرتى الاستقرار من ناحية، والصراع السياسى من ناحية أخرى. ثمة آراء منسوبة للرئيس عبد الفتاح السياسى وقت المفاوضات بين الإخوان والمؤسسة العسكرية تعكس رؤية الرجل للمشهد السياسى والحزبى فى مصر فى ذلك الوقت، وتعبر عن تقييم لمستوى نضج النخبة السياسية والأحزاب السياسية. لا يختلف اثنان على حقيقة هشاشة المجتمع السياسى المصري، رغم الخلافات الكبيرة حول أسباب هذه الهشاشة. فى وضع كهذا لم نكن نملك سوى طرح رؤية من خلال "التحالف المدنى الديمقراطي"، الذى سبق تجربة "جبهة الإنقاذ" بشهور، إلى أن تحين اللحظة المناسبة لإعادة طرحها. وتتمحور هذه الفكرة حول الإصرار على الربط الواضح بين المدنية والديمقراطية والحداثة، وأظن أنه بات واضحًا من خلال قراءة وتحليل المشهد الراهن ضرورة البدء فى حوار بناء وجاد يتعامل مع التحديات التى تحول دون هذا الانتقال بغرض تذليلها، وليس بغرض تصديرها للتهرب من الوفاء بهذا الاستحقاق المؤجل، الذى أرى فيه خلاصًا من الأزمات التى تحيط بنا، مجتمعًا ودولة. وكم أسعدتنى كلمات الدكتور أحمد حمدى درويش التى أكد خلالها "خطورة الصمت عن أى غموض أو تسوية فى المرجعية" المدنية للدولة والتى تعنى "فتح الباب أمام استعادة الأوضاع القديمة بثوب جديد".

مأسسة الحوار حول الانتقال الديمقراطى

أظن أن الحوار الذى أشرت إليه فى السطور السابقة، قد يكون لفتة تشير إلى نوع الحوار الذى تتطلع إليه الكثير من القوى الإصلاحية والديمقراطية، وهو حوار شامل يجرى على مستويات عدة، ترعاه الدولة ومؤسساتها المختلفة من ناحية، وتشارك فيه كطرف عبر ممثلين لتلك المؤسسات من ناحية أخرى، ولا يقتصر فقط على جلسات رسمية يجرى ترتيبها، وإنما يمتد عبر المنصات الإعلامية المختلفة، ومراكز البحث والتفكير، والاستفادة مما تطرحه مختلف البحوث الاجتماعية والسياسية كى تكون الرؤية مؤسسة على بحوث علمية دقيقة، تضبط الميول والتقديرات الشخصية والانطباعات الأولية لدى المشاركين، وتستفيد من المبادرات والتجارب السابقة وتبنى على التراكم الذى حققته، وأشير فى هذا الصدد إلى كتاب مهم للدكتور على الدين هلال، عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، صدر أواخر عام 2019، حول الانتقال الديمقراطي. هذه اعتبارات أساسية تُثرى النقاش حول شروط التحول الديمقراطى الناجح، وتُظهر التعقيدات العملية التى قد تعترض تطبيق فى سياقات محددة، بغرض التعامل مع التحديات وتذليلها كما أشرت.

الانتخابات الأخيرة أضاءت إشارات حمراء على ما يبدو فى دوائر الحكم

الحوار حول الانتقال الديمقراطى ضرورى كى لا تفلت أيادينا فرصة تضاف إلى قائمة طويلة من "الفرص الضائعة"

ما الذى يمنع من تنفيذ توجيهات الرئيس بالتحول إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة؟

حين يتحول مبدأ "سيادة القانون" إلى واقع يبعث الاطمئنان فى نفوس المواطنين بأن حقوقهم مُصانة

قوى محافظة تخشى أى عملية للانتقال الديمقراطى، وهذه القوى ناصبت ثورة يناير 2011 العداء

فى 2013 لم تكن مصر بصدد انتقال نحو الديمقراطية، وإنما "صراع على السلطة"، يُدار بمنطق وقف "أخونة" الدولة

البدء فى هذا الحوار ضرورى كى لا تفلت أيادينا فرصة أخرى سانحة، لتضاف إلى قائمة طويلة من "الفرص الضائعة" بتعبير المفكر الاستراتيجى الراحل، أمين هويدي. الغاية الرئيسية من هذا الحوار هو بلورة واستئناف للعديد من المبادرات التى انطلقت، فى سياق تجربة تحالف الأحزاب المدنية، والحوار الوطني، وما صدر عن هذه المبادرات من أوراق وتوصيات يمكن التعويل عليها فى عملية اجتماعية وسياسية ممتدة لبناء توافق عام حول المقومات الأساسية لعملية الإصلاح السياسى التى تستهدف الانتقال إلى دولة مدنية ديمقراطية حديثة. هذا الحوار يجب أن يشمل جميع القوى، بما فى ذلك القوى المحافظة المتوجسة من الديمقراطية، وحتى القوى الرافضة للديمقراطية انطلاقًا من خلفيات أيديولوجية دينية أو بشرية، ويجب أن يكون مفتوحًا لكل من يرغب فى المشاركة فيه دون شروط مسبقة يضعها أى طرف من أطرافه. وبهذا يكون الانعزال والإقصاء خيار للقوى التى ترفض المشاركة فى الحوار. فبناء التوافق العام لا ينفى وجود قوى رافضة، ويتعين وضع تصورات للتعامل مع هذه القوى الرافضة ومواصلة الحوار معها، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

من المهم فى هذا الصدد الانشغال بإطلاق هذه الآلية، وألا يعوق الانشغال بالنتائج المرجوة إطلاقها، انطلاقا من شرط وحيد وأساسى وضرورى وهو التفكير فى كيفية إحداث التحول المنشود، الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة. هذه الآلية مؤشر على جدية الرغبة فى البدء فى إصلاح سياسى شامل قد يكون ضرورة للتعامل مع الضغوط والتحديات المصاحبة لعملية التحديث الاقتصادى والاجتماعى وما قد يترتب عليها من توترات واضطرابات، وأن يكون الحوار آلية حضارية للنقاش حول الرؤى المختلفة للمستقبل يحول دون فرض رؤية هذه القوة أو تلك من القوى السياسية المتنافسة، بل المتصارعة حول مفاهيم المفاهيم السياسية الكبرى، وفى مقدمتها مفاهيم المدنية والديمقراطية والحداثة. وقد يكون من الضرورى استلهام الدروس المستفادة من التجارب السابقة والتعلم منها لعدم تكرار تجارب أفضت إلى نماذج للتوافق الهش، على النحو الذى بينته تجربة "وثيقتى الأزهر"، التى لا يستحضرها أحد بسبب عدم الجدية التى حالت دون صدور الوثيقة الثالثة الخاصة بحقوق المرأة المصرية رغم الانتهاء من صياغة مسودتها النهائية فى 17 مارس عام 2013، وهى الصياغة التى أظهرت هيمنة القوى الإسلامية وهمّشت القوى المدنية، والتى تجسد تُفاوض القوى السياسية على المصطلحات فى لحظات "التوافق الهش"، والتى تعكس التوتر البنيوى بين الرغبة فى تحقيق توافق واسع، رغم وجود خلافات جوهرية حول مضمون المفاهيم، وهى إشكالية وتحدى ينبغى للحوار المنتظر التعامل معها، ويمكن فى هذا الصدد الاستفادة من الحلول التى يقترحها نموذج "الديمقراطية التوافقية" وما يرتبط بها من مفاهيم، قد تستدعى التريث لبعض الوقت فى الانتقال إلى صيغة "الديمقراطية التنافسية". وعلى الرغم من نموذج "الديمقراطية الليبرالية" بما ينطوى عليه من قيم ومبادئ تحمى الأقليات السياسية والاجتماعية من استبداد الأغلبية، استنادًا إلى مبدأ أغلبية الأصوات، إلا أن استدعاء هذا النموذج قد يلقى معارضة من القوى الرافضة لليبرالية استناد إلى مرجعيات أيديولوجية محافظة أو تقدمية.

الغرض من هذا الحوار المقترح هو الوصول إلى تفاهمات بخصوص الإشكاليات المركزية التى تعرقل الانتقال إلى الديمقراطية، وفى مقدمتها المرجعية، وهى إشكالية مركزية فى "نظرية الدولة"، تتعامل مع أسئلة جوهرية من قبيل: هل المرجعية للشعب باعتباره صاحب الحق الأصيل وفق لنظرية السيادة الشعبية، والتى يعبر عنها الدستور؟ أم أن المرجعية مستمدة من قيم أو نصوص تتجاوز الإرادة الشعبية؟ مع ملاحظة أن النظرية الدستورية الحديثة قدمت حلا لهذه الإشكالية يتمثل فى الدستور الديمقراطى هو الذى يجمع بين الشرعية الشعبية (الإرادة العامة)، وبين الضمانات الدستورية (حماية الحقوق)، والمراجعة القضائية (الرقابة الدستورية). لكن من المهم هنا الانتباه إلى أن الدساتير ليست نصوصًا جامدة أو مقدسة وأنها تفعل من خلال كيفية تطبيقها أو إدخال تعديلات عليها بما يتماشى مع التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية دون إخلال بالمبادئ الأساسية والعليا للدستور، على النحو الذى تبينه التجربة الدستورية الأمريكية، أو استنادًا إلى التقاليد الراسخة التى تقوم مقام الدستور، على النحو الذى تبينه التجربة الديمقراطية البريطانية التى تستند إلى "الوثيقة العظمى" (الماجنا كارتا)، التى صدرت أوائل القرن الثالث عشر.

من المهم هنا تأكيد المواقف المبدئية التى لا يجوز أن تكون محل مساومات وحلول وسط، والموقف المبدئى فى هذا الصدد هو ربط المدنية بالديمقراطية والحداثة، ذلك لأن المدنية بدون ديمقراطية قد تتحول إلى دولة تكنوقراطية استبدادية، والديمقراطية بلا مدنية: قد تتحول إلى استبداد الأغلبية، والحداثة بلا ديمقراطية ومدنية: قد تتحول إلى تحديث استبدادي، وهو أمر تثبته تجربة الدولة الحديثة فى مصر التى أسسها محمد على وتحولت إلى نموذج للتحديث السلطوي. ويجب التنبيه فى هذا الصدد إلى خطورة استخدام المفاهيم كأدوات سياسية فى الصراع لبناء تحالفات وشرعيات بديلة، وهو ما أظهرته تجربة جبهة الإنقاذ، ومن قبلها جملة المفاهيم والشعارات التى رفعتها بعض القوى السياسية فى خضم الصراع فى أعقاب تنحى الرئيس مبارك عن الحكم.

ثمة مبادئ خلص إليها الدكتور أحمد حمدى درويش من تحليله لمبادرة "التحالف المدنى الديمقراطي" وما قدمته من مادة تستند إلى التجربة، لإثراء النقاش حول عدد من القضايا النظرية التى تتصل بمسألة التوظيف السياسى للمفاهيم كيف تتحول المفاهيم إلى ساحات صراع، وإشكالية بناء توافقات دستورية فى مجتمعات منقسمة، والتى تؤدى عادة إلى توافقات هشة، وكيفية تجسير الفجوة بين النخب والجماهير، بخصوص المفاهيم السياسية وتقدير الموقف، وتأكيد الدور التاريخى للمثقفين خصوصًا فى لحظات التحول وصياغة الوثائق التأسيسية. هذه المبادئ تؤكد حقيقةً أن بناء الدولة المدنية الديمقراطية الحديثة ليس مساراً نظرياً، بل هو عملية تاريخية معقدة تتشابك فيها "المبادئ والمصالح والصراعات والفرص"، ومن ثم فهى عملية متكاملة تتطلب إصلاحًا سياسيًا جذريًا وشاملًا، كما أشارت الأستاذة حنان عبد المنعم فى تعليقها الصائب.

هذا المقال مقدمة للدعوة إلى حوار مؤسسى شامل ومفتوح، وهو استئناف لسجل حافل من الحوار الذى دار على صفحات الجرائد وفى برامج تلفزيونية وإذاعية وما طرحته برامج حزبية وتناولته كتب لسياسيين وباحثين وانشغلت به مراكز للتفكير والبحث فى مصر وخارجها، ودعوة لاستخلاص الدروس من هذا السجل وبلورتها والبناء على ما تم التوافق عليه وتطويره من أجل المستقبل. وعلى المهتمين بهذه القضية المساهمة فى هذا الحوار بالوسائل المتاحة لديهم لتطويره وتعميقه، فلم يعد الوقت يحتمل انتظارا لإرادة سياسية ما مفترضة، فالإرادة السياسية الحقيقة هى ما يملكه كل فرد، والتطور يحدث من خلال طرح الأفكار والتصورات والرؤى وخوض غمار التجربة السياسية. صحيح أن الإصلاحات التشريعية والدستورية ضرورية لإصلاح الشأن الحزبى من أجل وضع لبنات أساسية فى بناء المجتمع السياسي، هو مسؤولية مباشرة للدولة وأجهزتها ومؤسساتها والقائمين عليها، لكن الرهان هو أن مثل المناقشات والحوارات التى تطلقها مبادرات فردية قد تسهم فى تشكيل وعى جديد يقود إلى الإصلاحات المنشودة.

بقلم: أشرف راضي

الشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م- 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

لم تلحقْ أنتَ / ودارت عندي الدورةُ كاملةً / وأنا أرجعُ للبحر الآنْ / منكسرٌ فرحي فيكَ / ومنكسرٌ حزني منكَ / ومنكسرٌ في الإنسانْ

هل تدفع الحكومة إيجارًا لنفسها؟

استئجار الحكومة لمبانى العاصمة الإدارية يثير جدلًا.. أين تذهب الـ 6 مليارات؟

جدل واسع أثاره تصريح خالد عباس، رئيس مجلس إدارة شركة العاصمة الإدارية للتنمية العقارية، بعدما كشف فى لقائه مع قناة CNN الاقتصادية، عن أن المبانى الحكومية فى العاصمة الإدارية الجديدة مملوكة للشركة، وأن الحكومة تستأجرها بعقد طويل الأجل يصل إلى ٤٩ عامًا، مقابل ٦ مليار جنيه سنويًا.

وفتح التصريح باب تساؤلات مشروعة، من بينها: **كيف تستأجر الحكومة مبانى من شركة مملوكة للدولة؟ ولماذا بعدما كانت تمتلك مبانيها الخاصة بها فى العاصمة القديمة؟ وأين تذهب أموال الإيجار؟ وهل هذا النموذج ناجح اقتصاديًا أم لا؟**

من يملك المبانى ومن يدفع الإيجار؟

رغم أن شركة العاصمة الإدارية مملوكة لجهات تابعة للدولة، إلا أنها شركة مساهمة مستقلة قانونيًا، لها ميزانية منفصلة لا علاقة لها بالميزانية العامة للدولة، وتُدار وفق منطق استثمارى ليس باعتبارها وزارة أو مصلحة حكومية، بمعنى أن الدولة أنشأت شركة، بنت هذه الشركة أصولًا، تستخدم الحكومة هذه الأصول مقابل إيجار.

أين تذهب الـ ٦ مليارات جنيه سنويًا؟

وفقًا لمحللين اقتصاديين، تتوزع الإيجارات التى تدفعها الحكومة مقابل استخدام هذه الأصول، إلى عدة مسارات رئيسية، أهمها:

- إيرادات تشغيلية لشركة العاصمة الإدارية، تمثل دخلًا ثابتًا يضمن استدامة المشروع.
- تعويض تكلفة البناء والبنية التحتية لهذه المقرات الحكومية التى تحملتها الشركة، حيث يُعد الإيجار جزءًا من استرداد هذه التكاليف على مدى زمنى طويل.
- تمويل استكمال مراحل العاصمة وصيانة المبانى وتطوير المرافق.
- أرباح للجهات السيادية المالكة للشركة.

هل هذا النموذج ناجح اقتصاديًا؟

يرى الخبراء أن هذا النموذج ليس خاطئًا فى حد ذاته، لكنه ينجح أو يفشل حسب التطبيق، فعوامل نجاحه تكمن فى عدة نقاط:

- الإيجار أقل من تكلفة التملك والصيانة لو دفعتها الدولة مباشرة.
- إدارة الشركة بشفافية وحسابات واضحة.
- استخدام المبانى بكامل طاقتها ولا تتحول لأصول معطلة.

بينما يفشل النموذج إذا:

- كان الإيجار مبالغًا فيه.
- كانت الجهة التى تحدد سعر الإيجار هى نفسها التى تدفعه.
- غابت الرقابة أو الشفافية.
- لم تنتقل الحكومة بموظفيها فعليًا وتظل المبانى فارغة.

نماذج دولية: نجاح وفشل

ماليزيا: بدأت الحكومة الماليزية فى بناء مدينة بوتراجايا عام ١٩٩٦، عبر شركة حكومية طوّرت المدينة واستأجرت الوزارات المبانى منها، كبديل عن مدينة كوالالمبور العاصمة السابقة لماليزيا، وبدأت فى نقل جميع الدوائر الحكومية إليها فى عام ١٩٩٩، ونجح النموذج بسبب الانتقال الفعلى للوزارات وكامل الموظفين، والاستخدام الحقيقى للمباني، والإدارة الاقتصادية الواضحة للأصول.

البرازيل: طبّقت البرازيل نماذج مشابهة عبر شراكات فى النصف الثانى من القرن العشرين، ونجحت بعض المشروعات بينما فشلت أخرى بسبب الفساد وضعف الرقابة.

بريطانيا: استخدمت نموذج الشراكة مع شركات لبناء مدارس ومستشفيات، ثم استأجرتها الحكومة لمدد طويلة، لكن الإيجارات التى كانت أعلى من تكلفة التملك، اضطرت الدولة لدفع أضعاف السعر الحقيقي، مما أدى إلى فشل النموذج وإلغائه رسميًا فى عام ٢٠١٨.

أين تقف مصر من هذا النموذج؟

تمثل العاصمة الإدارية الجديدة أضخم تطبيق لهذا النموذج فى المنطقة، ولها نقاط قوة واضحة، منها تخفيف الضغط على الموازنة العامة، وإنشاء أصول حديثة فى وقت قصير، ونقل الجهاز الإدارى إلى بيئة حديثة أكثر تنظيمًا.

لكن فى المقابل تظل هناك تساؤلات مفتوحة: هل قيمة الإيجار عادلة مقارنة بتكلفة البناء؟ هل البيانات المالية للشركة متاحة للرأى العام للاطلاع؟ هل المبانى سيتم استغلالها بالكامل؟

فى النهاية، يبقى الحكم الحقيقى على نموذج العاصمة الإدارية الجديدة، مرهونًا بالتجربة العملية لا بالتصريحات ولا التحليلات النظرية، فمعيار النجاح سيقاس بمدى الشفافية فى الإدارة، وكفاءة استخدام الأصول، والجدوى الاقتصادية على المدى الطويل، وهو ما سيحسم ما إذا كان النموذج أداة تنموية حقيقية، أم عبئًا ماليًا مستمرًا.

إيمان جمعة

من يحل ألغاز الاقتصاد المصرى للمواطن البسيط؟!

«ندرك تمامًا أن قضية الدّين العام وخدمة الدّين في مصر لم تعد مجرد أرقام تُتداول في تقارير اقتصادية، بل أصبحت سؤالًا مشروعًا لدى المواطنين عن القدرة على الاستمرار وحدود الاحتمال فى ظل ضغوط معيشية متزايدة».

هكذا بدأ الدكتور مصطفى مدبولى مقاله عن الديون فى مصر بعدما تعالت صرخات المصريين وتساؤلاتهم، وبعدما اكتشف أن لقاءه الأسبوعى مع الصحفيين ليس كافيا للإجابة على كل التساؤلات التى تدور فى بال المواطن البسيط.

ولكنى بكل أسف بعدما قرأت مقال د. مصطفى مدبولى المنشور على صفحة رئاسة مجلس الوزراء عن الديون المصرية لم أخرج منه بأى رؤية واضحة سوى أن هذه الديون التى كبلت مصر كانت نتيجة لظروف عالمية مثل الكورونا والحرب الروسية الأوكرانية، وليست نتيجة المشروعات الكبرى وحدها، وانتقاده الآراء التى تتجاهل أن مشروعات البنية الأساسية لا تُقام باعتبارها مشروعات ربحية، بل كاستثمارات تُخفض تكاليف الإنتاج والنقل، وترفع إنتاجية العمل، وتزيد القيمة الاقتصادية للأصول، وهي شروط لا غنى عنها لتحسين التعليم، والصحة، وخلق فرص عمل مستدامة.

وتناسى الدكتور مدبولى أن تكاليف الإنتاج والنقل لم تنخفض بدليل ارتفاع الأسعار المستمر ، وأن التعليم والصحة أصبحا عبئا على كل الأسر المصرية بكل ما يحيط بهما من استنزاف لميزانية الأسرة بما يفوق قدرات وإمكانيات كل الطبقات الاجتماعية.

واستمعت إلى حوار دكتور حسن الصادى أستاذ اقتصاديات التمويل بجامعة القاهرة مع رانيا بدوى عن الديون والذى تم بثه بعد نشر المقال، ففهمت أن كل إيرادات الدولة لا تكفي لسداد فوائد الدين الداخلي والخارجي، فما بالك بـ أصل الدين؟ وأن هناك ما هو أخطر من ذلك، فكل استحقاقات أصل الدين تُسدد ببيع أصول الدولة، وأن مبادلة الديون تعني اقتصاديًا شيئًا واحدًا : عدم قدرة الدولة على السداد.

وأن الدائن لا يأخذ من أصول الدولة إلا أفضل ما فيها، فهو يأخذ أحسن الأراضي، وأفضل المواقع، وأكثر المشروعات ربحية. فمن حقه أن ينتقى ما يحلو له طالما سيدفع المقابل.

وشاهدت حلقة للمحامى خالد ابو بكر وهو المحسوب على إعلاميي الدولة، وحديثه عن معاناة الناس بجميع طبقاتها بداية من الطبقة الفقيرة المقدمة وصولا إلى سكان الكومباوندات وطبقة الإيليت.. ولم أفهم هل تحول خالد ابو بكر إلى المعارضة الوطنية، أم أنه مجرد بالونة اختبار لمعرفة مدى رضا الناس عن الأوضاع الاقتصادية، أم يتم استخدامه لرفع الغطاء المكتوم قليلا لتفريغ شحنات الغضب؟!

لا أدرى لماذا قفز إلى ذهنى فيلم «العتبة الخضراء» وأنا أشاهد حوار خالد عباس رئيس شركة العاصمة الإدارية مع شبكة سى إن إن الذى ذكر فيه أن المباني الحكومية بالعاصمة الإدارية مملوكة للشركة، وأن هناك عقد إيجار طويل الأجل مع الدولة تصل مدته إلى ٤٩ عاما، تدفع بموجبه الدولة نحو ٦ مليارات جنيه سنويا مقابل إيجار هذه المباني.

ولم أفهم سر هذا اللغز ، فمن يؤجر لمن؟ ولماذا ؟ ومن أين تأتى الحكومة بـ ٦ مليار جنيه سوى من جيوب المواطن الغلبان، ولماذا تستأجر الحكومة مقراتها فى العاصمة الإدارية وهى صاحبة (ملك) وتمتلك مقرات فى مواقع فريدة تعرضها للبَيع واحدة تلو الأخرى، ولماذا تستأجر مقراتها من شركة تتبع للدولة، وإذا كنا نعرف أن هناك فرقا بين الدولة والحكومة، فلماذا تكبل هذه الحكومة الحكومات التالية لها على مدار ٤٩ عاما بإيجار هذه المقرات، وهل ستزداد قيمة الإيجار بمرور السنين أم أنها ثابتة، ولماذا لم تشتر الحكومة مقراتها فى العاصمة بالتقسيط بدلا من استئجارها بهذا المبلغ الضخم.

وأين تذهب هذه الإيجارات وغيرها ؟

ولماذا لا تدير شركة العاصمة اقتصاد مصر طالما لديها هذه القدرة على الربح والانجاز ..

ولم أفهم حتى الآن

ما هو السر فى استمرار هذه الحكومة

رغم كل هذه الكوارث ..

وهل من حقنا أن نسأل متى ترحل هذه الحكومة وينعم الله علينا بحكومة تعيد للناس ثقتها فى الاقتصاد الوطنى.

بقلم: سحر عبدالرحيم

الوعى الجمعى للشعوب يصبح أسير التزييف

كيف تصنع حملات التشويه الإعلامي؟

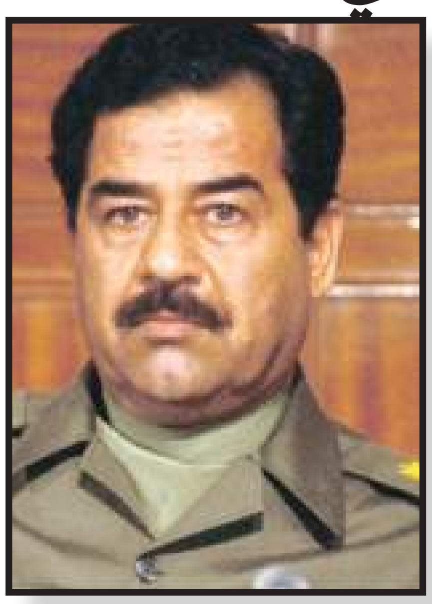

نماذج لشخصيات تم تشويهها: الأميرة ديانا – ناصر – السادات – صدام حسين

لم يكن التشويه الإعلامى يومًا بالهجوم المباشر، دائمًا ما يأتى ناعمًا مغلفًا حتى يستقبله عقل المستقبل دون أى تشكيك، وفى عصرنا الرقمي، أصبح أسلوبًا ممنهجًا تُستخدم فيه منصات الإعلام العادية ووسائل التواصل الاجتماعي، لخلق روايات مضللة تُغيّب الحقيقة وتُشوّه السُمعة، وتُخضِع الرأى العام لرؤى محددة.

والتشويه الإعلامى هو نشر معلومات مضللة أو جزئية أو مُحرفة بهدف التأثير على صورة شخص أو دولة فى الوعى الجمعي، وليس بالضرورة أن تكون دائمًا المعلومات كلها مغلوطة، لكنها تعتمد على طريقة "دسّ السُمّ فى العسل" من خلال اختيار عناوين مثيرة، وتحريف محتوى حقيقي، وتسويق العاطفة بدل المنطق، تُنشر من خلال حسابات وهمية وبصورة متتالية وفى توقيت متقارب، مما يجعل الجمهور يُكوّن رأيًا مبنيًا على انطباع أكثر من حقائق.

وَلا يقتصر التشويه الإعلامى على الداخل فقط، بل تُظهر تجارب دولية حديثة كيف تحولت التكنولوجيا إلى أداة خطيرة لتزييف الوعي.

حين تتحول الدراسة الأكاديمية إلى موقف سياسى مسبق

وتزداد علامات الاستفهام حول الفيلم الوثائقى الذى نشرته قناة ARTE الأوروبية منتصف الشهر الجاري، تحت عنوان "عبد الفتاح السيسي.. فرعون مصر الجديد"، خاصة مع الدور الذى لعبه الباحث الفلسطينى يزيد صايغ فى إعداده، ليس فقط بسبب مواقفه النقدية، بل بسبب طبيعة اهتمامه الإعلامى نفسه. فعلى الرغم من كونه فلسطينيًا، إلا أن الجزء الأكبر من إنتاجه البحثى والمقالاتى خلال السنوات الأخيرة لا ينصرف إلى الشأن الفلسطينى أو تعقيداته الداخلية، بقدر ما يتركّز بشكل لافت على مهاجمة الدولة المصرية ومؤسستها العسكرية.

هذا التركيز المكثف على مصر، وتكرار الخطاب ذاته فى مقالات منشورة بمنابر غربية مختلفة، يكشف عن موقف عدائى واضح أكثر منه اهتمامًا بحثيًا محايدًا، فبدل تقديم قراءة متعددة الزوايا للواقع المصري، يُعاد اختزاله فى سردية واحدة تُحمِّل الجيش مسؤولية كل الأزمات، ويتم تصدير هذه الرواية للجمهور الغربى محاولًا تغيير الصورة العالمية الايجابية التى تكونت فى العقل الغربى بعد جهود مصر فى وقف إطلاق النار فى غزة. وهنا لا يصبح الفيلم الوثائقى عملًا استقصائيًا بقدر ما يتحول إلى امتداد لخطاب شخصى مُسبق، يُعاد إنتاجه بصيغة بصرية مؤثرة، لكن بمحتوى انتقائي.

أمثلة واقعية لحملات تشويه إعلامى دوليًا

فى الفلبين، ظهر فى عام ٢٠٢٤ فيديو مزيف لزعيم الدولة، يأمر فيه الرئيس القوات بالتصرف بطريقة غير صحيحة خلال أزمة بحرية فى المنطقة، أكدت السلطات بعد انتشار الفيديو أنه مفبرك بالكامل ولا أساس له من الصحة.

أوكرانيا: كشفت أبحاث وتقارير حديثة عن حملات منظمة خلال النزاع بين أوكرانيا وروسيا، عن طريق نشر مئات الفيديوهات والصور المزيفة لإظهار الأحداث بطرق تخدم سردية بعينها، مثل اتهام طرف بارتكاب أفعال لم تحدث، أو إعادة استخدام صور قديمة للحروب كأنها حديثة.

أمثلة واقعية لحملات تشويه فى مصر

تشويه جماعة الإخوان لدور مصر فى حرب غزة، فمنذ اندلاع الحرب فى غزة، واجهت مصر دورًا مركزيًا فى إدارة معبر رفح وتسهيل دخول المساعدات الإنسانية، فضلًا عن جهودها الدبلوماسية للتوصل إلى وقف إطلاق النار ودعم القضية الفلسطينية على الساحة الدولية، لكن هذا الدور قُوبل بمحاولات ممنهجة لتشويه صورتها عبر وسائل الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، خاصة من قبل جماعة الإخوان وأنصارها فى الخارج، الذين ينقلون صورة سلبية ومغلوطة عن موقف مصر تجاه القضية الفلسطينية.

وكان ذلك من خلال اتهام مصر بالتواطؤ مع إسرائيل فى إبقاء الحصار على غزة ومنع دخول المساعدات الإنسانية، رغم الأدلة الرسمية التى تؤكد أن مصر كانت من أكبر الدول مساهمة فى إدخال تلك المساعدات، وتنظيم احتجاجات أمام السفارات المصرية فى الخارج مع رفع شعارات تُحمّل القاهرة مسؤولية معاناة المدنيين فى غَزة، وذلك فى إطار محاولات ممنهجة زعزعة الثقة الداخلية وتحويل الغضب الشعبى بعيدًا عن الاحتلال إلى الداخل المصري.

تشويه شخصيات تاريخية

الأميرة ديانا:

والتى تُعد من أشهر الأمثلة على التشويه الإعلامى غير المباشر، حيث لم يتم استهدافها باتهامات سياسية أو تاريخية، بل جرى تفكيك صورتها الإنسانية وتحويل حياتها الخاصة إلى مادة استهلاكية للإعلام.

فعلى مدار سنوات، لاحقتها الصحافة بالكاميرات والعناوين المثيرة، وقدمتها مرة فى صورة ضحية، ومرة أخرى فى صورة المرأة المتمردة أو غير المستقرة نفسيًا، وفقا لما يخدم نسب المشاهدة لا الحقيقة، ولم يتوقف هذا التشويه إلا بعد وفاتها المأساوية، حين أُعيد تقديمها فجأة كرمز عالمى للإنسانية والرحمة، مما يكشف كيف يمكن للإعلام أن يُعيد تشكيل صورة الشخص الواحد عدة مرات دون أى اعتبارات، فى سبيل صناعة رواية جذابة للجمهور.

جمال عبد الناصر:

يُعد الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، من أكثر الشخصيات التى أثارت جدلًا واسعًا فى وسائل الإعلام سواء محليًا أو عالميًا، فقد كان مادة خصبة للتشويه والتحوير.

ففى بعض الدوائر على منصات التواصل الاجتماعي، يُقدم عبد الناصر فى صورة زعيم فاشل اقتصاديًا أو سياسيًا، مُحمّلينه مسؤولية المشاكل الاقتصادية لفترة السبعينات ما بعد حرب ١٩٦٧، وإن كان هناك مؤيد ومعارض لهذه النظرية طبقًا للأحداث التى وقعت، إلا أن ذلك يُقدم بشكل مختزل أو بدون سياق تاريخى شامل، ما يجعلها تبدو كحقائق بدلًا من آراء نقدية تتطلب تحليلًا موضوعيًا دقيقًا.

محمد أنور السادات:

برغم أن الرئيس أنور السادات قاد مصر فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وانتصر على اسرائيل، إلا أنه بعد توقيعه اتفاقية كامب ديفيد واجه العديد من حملات التشويه فى بعض الأعمال الإعلامية الخارجية، وصلت إلى وصفه بالفرعون فى الفيلم الوثائقى الإيرانى "Execution of a Pharaoh" (إعدام فرعون)، فى إشارة إلى اغتياله بسبب خيانته وتوقيعه اتفاقية كامب ديفيد.

كذلك على الشبكات الاجتماعية تجد آراء تهاجم توقيع السادات لاتفاقية كامب ديفيد، وتحوله إلى رمز "تسليم القضايا العربية"، بدلًا من النظر إلى الاتفاقية من منظور سياسى كامل، مما يُعد تحريفًا لأحد أهم محطات الدولة المصرية فى التاريخ الحديث.

صدام حسين:

قدم الإعلام الغربى صدام حسين كتهديد عالمى من خلال التركيز على مزاعم أسلحة الدمار الشامل، بينما تم تجاهل تقارير وأدلة معاكسة، ما أتاح للرأى العام تكوين انطباع مبنى على سردية واحدة.

وهكذا لم يعد التشويه مقتصرًا على الأفراد أو الدول، بل أصبح نمطًا متكررًا طال التاريخ نفسه، من تقديم شخصيات سياسية بوصفها "أبطالًا" أو "خونة" وفقًا للهوى السياسى السائد، إلى إعادة صياغة صور رموز إنسانية وإعلامية وفنية، وصولًا إلى تشويه أدوار دول كاملة فى أزمات إقليمية معقدة، تُعاد كتابة الوقائع بشكل انتقائى يخدم سرديات بعينها.

ومع تكرار هذه الروايات عبر المنصات الرقمية، تتحول الانطباعات إلى قناعات، ويصبح الوعى الجمعى أسيرًا لما يُقدم له، لا لما حدث فعليًا.

إيمان جمعة

قالت العرب

ليس الحاسد هو الذي يطمع أن يساويك بأن يرقى إليك، بل هو الذي يريد أن تساويه بأن تنزل إليه!

عباس محمود العقاد

المشهد
العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

لماذا فشلت مصر فى صناعة جائزة أدبية عربية كبرى رغم ثقلها الثقافى؟

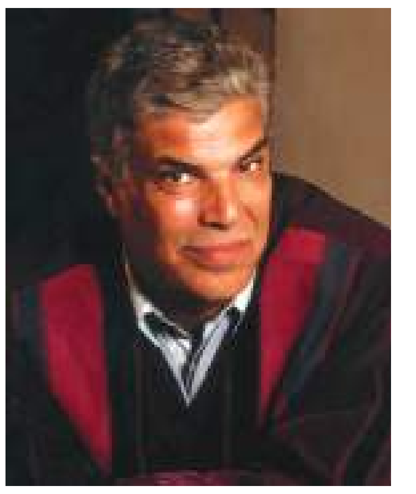

إبراهيم عبدالمجيد: غياب الترجمة يحول الجوائز المصرية إلى حدث محلى بلا امتداد عالمي

عمار على حسن: المال قد يصنع ضجيجًا إعلاميًا لكنه لا يصنع وعيًا ثقافيًا مستدامًا

على عطا: لا يمكن الحديث عن جائزة أدبية مؤثرة فى ظل مناخ لا يحترم حرية التعبير

عبدالرحمن الشرقاوي: غياب الدعاية الاحترافية أحد أسباب تراجع حضور الجوائز المصرية

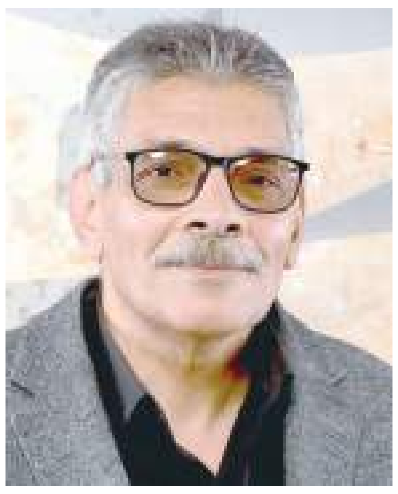

أمل سالم: أزمة الجوائز ليست منفصلة عن أزمة الثقافة المصرية ككل

سعيد شحاتة: الاعتراف الصادر من مؤسسة مصرية ما زال حلمًا لكثير من المثقفين العرب

على قطب: القول إن مصر خرجت من خريطة الجوائز الكبرى طرح غير دقيق

الدولة التى صنعت الوعى الأدبى العربى الحديث، وخرجت من عباءتها أسماء كبرى فى الرواية والشعر والفكر، تبدو اليوم حاضرة بإنتاجها وغائبة بتأثير جوائزها، فى وقت باتت فيه الجوائز الأدبية أحد أهم أدوات القوة الناعمة وصناعة النفوذ الثقافي.

على مدار السنوات الأخيرة، نجحت دول عربية عدة فى تأسيس جوائز ذات ثقل مادى ورمزي، قادرة على صناعة نجومية الكاتب، وتسويق العمل الأدبى عربيًا وعالميًا، بينما ظلّت الجوائز المصرية، على كثرتها، محصورة فى نطاق محلى محدود الأثر، لا يتجاوز لحظة الإعلان أو الاحتفال الرسمي. هذا التناقض بين التاريخ الثقافى المصرى العريق والواقع الراهن للجوائز يفتح باب التساؤل حول أسباب هذا الغياب: هل يتعلق الأمر بضعف التمويل؟ أم بغياب الرؤية الثقافية؟ أم بمناخ عام لا يسمح للجائزة بأن تتحول إلى مشروع مؤسسي؟

فى هذا التحقيق، تحاول «المشهد» الاقتراب من الإجابة عبر شهادات نقدية وإبداعية لعدد من أبرز الكتّاب والمفكرين المصريين، ممن حصدوا جوائز محلية وعربية، ويمتلكون خبرة مباشرة مع آليات الجوائز وتأثيرها. شهادات تكشف وجوه الأزمة المتعددة، من غياب الترجمة والزخم الإعلامي، إلى إشكاليات حرية التعبير، واختلال البنية الثقافية الأوسع، فى محاولة لفهم لماذا لم تنجح مصر، حتى الآن، فى تأسيس جائزة أدبية عربية كبرى تليق بتاريخها الثقافي.. وتستعيد بها بعضًا من نفوذها الغائب.

التأثير المعنوي

كانت البداية مع الروائى الكبير إبراهيم عبدالمجيد الذى يرى أن تراجع قيمة الجنيه المصرى أسهم بشكل واضح فى تقليص التأثير المعنوى والمادى للجوائز المحلية. فجائزة النيل، وهى أرفع الجوائز المصرية، تبلغ قيمتها نحو ٥٠٠ ألف جنيه مصري، أى ما يعادل قرابة ١٠ آلاف دولار، فى حين تصل قيمة الجوائز العربية الكبرى إلى أكثر من ٥٠ ألف دولار، وهو ما يتجاوز مليونى جنيه مصري.

ويضيف لا يرتبط الأمر فقط بسعر الصرف، بل أيضًا بحالة الغلاء العامة التى تضرب كل مناحى الحياة الثقافية فى مصر، ما جعل الجوائز العربية أكثر جذبًا واهتمامًا لدى الكُتّاب.

يؤكد عبدالمجيد أن المشكلة الحقيقية ليست فى القيمة المادية وحدها، وإنما فى غياب بند الترجمة عن الجوائز المصرية. فالجوائز العربية الكبرى لا تكتفى بالمكافأة المالية، وتتكفل بترجمة الأعمال الفائزة أو دفع أجر المترجم، ما يمنح الكاتب فرصة للانتشار العالمي.

ويشير إلى أن الاستثناء الوحيد فى مصر هو جائزة نجيب محفوظ للرواية، التى تتولى الجامعة الأمريكية بالقاهرة ترجمة العمل الفائز بها إلى اللغة الإنجليزية. أما جوائز الدولة المصرية، فلا تقوم بترجمة أى عمل فائز، ما يحرم الأدب المصرى من الوصول إلى قارئ أجنبى أوسع.

يلفت عبدالمجيد إلى أن ضعف ميزانية وزارة الثقافة يُعد سببًا رئيسيًا لهذا القصور، لكنه يرى أن الحلول متاحة وقانونية. من بين هذه الحلول فتح باب التبرع لرجال الأعمال لدعم الترجمة، بحيث يكونون كفلاء لمشروعات نقل الأدب المصرى إلى اللغات العالمية.

ويتساءل: «تخيل لو حصلت وزارة الثقافة على مائة مليون جنيه سنويًا من التبرعات، أى ما يعادل نحو مليونى دولار، كم رواية وكتابًا يمكن ترجمته بالتعاون مع دور نشر عالمية، مع ضمان حقوق المترجمين؟»

يشير عبدالمجيد إلى أن دولًا عربية مثل السعودية وعُمان والإمارات تدعم ترجمة أعمال كتابها بشكل مؤسسي، بينما يظل الكاتب المصرى محرومًا من هذه الفرصة، إلا إذا فاز بإحدى الجوائز العربية الكبرى. وحتى فى هذه الحالة، لا يتجاوز عدد المصريين الفائزين كاتبًا أو اثنين سنويًا.

يختتم عبدالمجيد حديثه للمشهد بالتأكيد على أن مصر تزخر بعدد كبير من الكُتّاب البارعين الذين يستحقون أن تكون أعمالهم نافذة يطل منها العالم على الثقافة المصرية. مطالبًا وزارة الثقافة بأن تعمل جديًا على دعم الترجمة، سواء للفائزين بجوائزها أو لغير الفائزين، حتى لا يظل الأمل معلقًا فقط بجائزة عربية قد تأتي... أو لا تأتي.

جدل متواصل

فى خضم الجدل المتواصل حول قيمة الجوائز الأدبية العربية، يطرح المفكر والروائى عمار على حسن رؤية مختلفة، تضع التأثير الثقافى الحقيقى فى مواجهة السخاء المالى الذى بات معيارًا أساسيًا عند تقييم مكانة أى جائزة أدبية.

يرى عمار على حسن أن الدور الثقافى المؤثر لا يقتصر على تقديم جوائز كبيرة من الناحية المادية، إنما يتأسس بالأساس على ترسيخ المسار الثقافى على المستوى القاعدي، أى دعم القراءة والتأليف والترجمة والانتشار الواسع للأعمال الجيدة.

ويضرب مثالًا بسلسلة «عالم المعرفة» الصادرة فى الكويت، مؤكدًا أنها أثّرت فى الوعى العربى لعقود طويلة أكثر بكثير من أى جائزة أدبية، ويشير إلى أن مصر لعبت الدور نفسه تاريخيًا، عبر التأليف والنشر والترجمة، إضافة إلى السينما والمسرح والصحافة الثقافية، وهو دور ما زال قائمًا حتى اليوم.

ويشدد عمار على حسن على أن تراجع قيمة الجوائز المصرية ماليًا لا يعنى تراجع التأثير الثقافى لمصر، قائلًا إن السخاء المالى لا يساوى بالضرورة تأثيرًا ثقافيًا.

ويلفت إلى أن هناك جوائز عالمية مرموقة مثل جائزة جونكور الفرنسية، التى لا تتجاوز قيمتها المادية يورو واحد، لكنها تمنح العمل الفائز انتشارًا هائلًا، حيث تُطبع منه ملايين النسخ، وهو ما يمثل التأثير الحقيقى لأى جائزة.

ويضيف أن بعض الدول قد تستخدم الجوائز السخية أداة دعائية أو جزءًا من سياسات العلاقات العامة لتحسين صورتها، وهو أمر يحدث بالفعل، لكنه لا ينتج بالضرورة فعلًا ثقافيًا عميقًا أو مستدامًا.

يطرح حسن تصورًا مختلفًا لما يمكن أن تفعله مصر، مستندًا إلى قيمتها الثقافية والتاريخية. فبدلًا من السعى إلى جوائز ضخمة ماليًا، يمكن تدشين جائزة بقيمة مادية متوسطة، على أن تضمن طباعة العمل الفائز بآلاف النسخ، وتوزيعه على المكتبات العامة والمؤسسات الثقافية.

ويرى أن مثل هذه الجائزة ستتفوق على كثير من الجوائز العربية الحالية، لأنها تمنح الكاتب الذيوع والشهرة والتأثير الحقيقي، متوقعًا أن يتسابق الكُتّاب العرب لنيلها.

ولا يقتصر طرحه على الجوائز فقط، بل يدعو أيضًا إلى إطلاق سلاسل شهرية متميزة فى مصر، تُطبع بجودة عالية، وتُختار كتبها بعناية، مع فتح الباب أمام الكُتّاب العرب، بما يعيد لمصر دورها المركزى فى دعم الثقافة العربية.

وحول التحديات المالية، يؤكد عمار على حسن أن مصر تضم شخصيات قادرة على دعم أى مشروع ثقافى حقيقى إذا طرح بجدية، كما يمكن توسيع دائرة الدعم عربيًا.

يختتم عمار على حسن حديثه بالتأكيد على أن الفرصة ما زالت قائمة لإعادة بناء مشروع ثقافى مصرى مؤثر، شرط واحد فقط: أن نبدأ الآن.

حرية التعبير

يطرح الكاتب على عطا مقاربة مختلفة لمسألة الجوائز الأدبية فى مصر، معتبرًا أن أى حديث عن التأثير الثقافى الحقيقى يجب أن يبدأ من احترام حرية التعبير، باعتبارها الشرط الأول والأساسى لمنح أى جائزة أدبية وزنًا وقيمة.

يرى عطا أن مصر، بما تمتلكه من ثقل حضارى وتاريخ ثقافى عميق، قادرة على إطلاق جائزة أدبية ذات تأثير كبير، حتى لو لم تكن قيمتها المادية مرتفعة. فالقيمة الرمزية، فى رأيه، ستكون فى هذه الحالة أهم بكثير من القيمة المالية، لكنها تظل مشروطة بعنصر لا غنى عنه، هو المصداقية.

ويؤكد أن هذه المصداقية لا يمكن أن تتحقق إلا إذا استندت الجائزة إلى واقع ثقافى يحترم حرية التعبير، ويكفل للكاتب حقه فى الكتابة دون قيود أو مخاوف، لأن أى جائزة تُمنح فى مناخ يفتقر إلى هذا الاحترام تفقد جزءًا كبيرًا من معناها وتأثيرها.

ولا يتوقف طرح على عطا عند حرية التعبير، بل يمتد إلى ما يصفه بالمناخ غير العادل الذى يحيط بالكاتب من الناحية المادية. قائلًا إن المشهد الثقافى المصرى يحتاج إلى بيئة تضمن للكاتب أبسط حقوقه الاقتصادية، سواء عبر دور فاعل للنقابات، أو من خلال إعادة النظر فى عقود النشر.

ويشير عطا إلى أن كثيرًا من عقود النشر لا تزال مجحفة بحق الكاتب، ليس فقط فى نسب التوزيع والمبيعات، بل حتى فيما يتعلق بالجوائز الأدبية، تشارك بعض دور النشر الكاتب فى القيمة المادية للجائزة التى يحصل عليها، رغم أنها تمنح أساسًا لجهده الإبداعى الفردي.

ويلفت إلى مفارقة لافتة فى سوق النشر، تتمثل فى أن عددًا من دور النشر يطلب من الكاتب أصلًا مقابلًا ماديًا لنشر عمله، ثم يتصل بعد ذلك من دفع نسبته من المبيعات، رغم تواضع هذه النسب فى الأساس. وفى بعض الحالات، لا تتضمن العقود أى نص واضح ينظم حقوق الكاتب المالية من المبيعات، ما يفتح الباب لمزيد من التجاوزات.

من وجهة نظر عطا، فإن الحديث عن جوائز أدبية مؤثرة فى مصر لا يمكن فصله عن إصلاح المناخ الثقافى ككل، بدءًا من ضمان حرية التعبير، مرورًا بحماية الحقوق المادية للكاتب، وصولًا إلى بناء علاقة أكثر عدالة وشفافية بين المبدع والناشر.

فالجائزة، فى النهاية، ليست مجرد مبلغ مالى أو احتفال سنوي، بل هى صورة لمنظومة ثقافية متكاملة، إن صلحت صلح أثرها، وإن اختلت فقدت معناها مهما بلغ حجمها.

الزخم الإعلامي

يرى د. عبدالرحمن الشرقاوي، الباحث فى الأدب المقارن والترجمة، أن واحدة من أبرز أزمات الجوائز الأدبية فى مصر تتمثل فى غياب جائزة كبرى من حيث الاسم والقيمة والتوجه العربي، مشيرًا إلى أن معظم الجوائز المصرية الحالية تظل محصورة فى الإطار المحلي، بإمكانات تمويل محدودة، وضعف واضح فى الدعاية والتقديم وجذب الجمهور.

ويؤكد الشرقاوى أن المقارنة بين الجوائز المصرية ونظيراتها العربية لا يمكن فصلها عن حجم التمويل والزخم الإعلامي، موضحًا أن الجوائز الكبرى فى العالم العربى تعتمد على تمويل ضخم للغاية، لا يقتصر على قيمة الجائزة نفسها، يمتد إلى حملات الدعاية والترويج، التى يُنفق عليها أحيانًا أكثر مما يُنفق على الجائزة ذاتها.

ويضرب الباحث مثالًا بجائزة الشيخ حمد للترجمة، مشيرًا إلى أنه التقى فى جامعة أوساكا باليابان بمندوب رسمى عن الجائزة، حضر خصيصًا للتعريف بها وبشروطها وأهدافها. ويعتبر أن هذا النوع من الحضور الدولى المنظم هو ما يضمن للجوائز العربية الانتشار والرسوخ، ويجعلها معروفة فى الأوساط الأكاديمية والثقافية العالمية، وهو ما تفتقده الجوائز المصرية إلى حد كبير.

وحول الجائزة العالمية للرواية العربية (البوكر)، يرى الشرقاوى أنها لم تُنشأ فى فراغ، بل جاءت امتدادًا لنموذج عالمى قائم بالفعل، وهو "البوكر" البريطانية، معتبرًا أنها نوع من الاستنساخ الثقافى لنموذج ناجح، ما منحها منذ البداية قوة رمزية وزخمًا دوليًا، ساعدا على ترسيخ حضورها فى المشهد الأدبى العربي.

ويربط الشرقاوى تراجع الدور المصرى فى ملف الجوائز الأدبية بتراجع عام أصاب المشهد الثقافي، لكنه يشير فى الوقت نفسه إلى تجارب سابقة تؤكد أن القيمة المادية ليست العامل الحاسم دائمًا. ويستشهد بجائزة الرواية العربية التى كانت تُمنح فى القاهرة، وأثارت جدلًا واسعًا فى إحدى دوراتها بعد رفض الروائى صنع الله إبراهيم لها، ثم قبول الروائى الطيب صالح لها فى العام التالي.

ويؤكد أن تلك الجائزة، رغم أنها لم تكن الأعلى ماديًا، نجحت فى أن تكون جائزة موجهة للعرب، وقادرة على جذب جمهور عربى مثقف، وجمعه حول القاهرة، بما منحها تأثيرًا ثقافيًا حقيقيًا.

ويخلص الشرقاوى إلى أن استعادة الدور المصرى فى مجال الجوائز الأدبية لا تتطلب فقط زيادة القيمة المالية، بل تحتاج إلى اسم كبير، وتوجه عربى واضح، وتمويل مستدام، ودعاية احترافية عابرة للحدود، تعيد لمصر قدرتها على جمع المثقفين العرب حولها، كما فعلت فى مراحل سابقة من تاريخها الثقافي.

مقاربة غير تقليدية

يدعو الشاعر والناقد أمل سالم إلى مقاربة غير تقليدية عند مناقشة أزمة الجوائز الأدبية فى مصر، متسائلًا عما إذا كان من الممكن فصل التحولات العميقة التى أصابت الثقافة المصرية عن غياب جائزة مصرية مؤسّسة ذات رؤية واضحة وتأثير ممتد. ومن وجهة نظره، فإن الفصل بين الأمرين غير ممكن، لأن ما تشهده الجوائز ليس سوى صورة لأزمة أوسع فى البنية الثقافية نفسها.

يكشف سالم أن الثقافة المصرية فى النصف الأول من القرن العشرين كانت ثقافة إنتاج حقيقى على مستويات متعددة، بدءًا من التأليف، الذى شهد آنذاك ظهور عدد كبير من الكتب والأطروحات المؤسسة، مرورًا بازدهار الكتابة الأدبية بكل أشكالها، سواء فى الإبداع أو النقد أو الدراسة، إلى جانب الفكر فى تمحوراته المختلفة، واتساع الاهتمام بمختلف المعارف الإنسانية من سياسة واقتصاد وتاريخ وغيرها.

ويؤكد سالم أن الترجمة شكّلت أحد أعمدة هذه المرحلة، حيث خرّجت مصر أعدادًا كبيرة من المترجمين الموثوقين الذين نقلوا منجز الحضارة الغربية إلى العربية، وأسهموا فى بناء وعى ثقافى عربى حديث. كما شهد النشر الجاد ازدهارًا ملحوظًا، سواء على مستوى الكتب أو المجلات الثقافية، التى لعبت دورًا محوريًا فى تشكيل الذائقة العامة.

ويستحضر فى هذا السياق تجارب مجلات رائدة مثل مجلات عبدالله النديم من "التبكيت والتنكيت" إلى "الأستاذ"، إلى جانب مجلات كبرى مثل الرسالة والثقافة، وغيرها من المنابر التى أسست لحراك فكرى وأدبى عميق. ولم يكن هذا الزخم معزولًا عن الفنون الأخرى، إذ شهد المسرح ازدهارًا حقيقيًا، وقدّمت السينما أعمالًا هادفة ذات قيمة فنية وفكرية.

فى المقابل، يشير أمل سالم إلى أن الثقافة المصرية فى الوقت الراهن تعانى من اختلالات واضحة، حيث باتت فى كثير من مظاهرها ثقافة انتحال وارتباك ومقايضة. فالتأليف، بحسب وصفه، تحوّل فى حالات عديدة إلى حرفة بلا ثقافة، وكتابة تفتقر إلى الوعى اللغوى والأدوات المعرفية، مع اندفاع نحو النشر لا يصاحبه تأهيل حقيقي.

ويرى أن سعى بعض الكُتّاب إلى الكتابة من أجل الجوائز أسهم فى تفاقم الأزمة، إذ وقعوا فى فخ التجهيل والمزايدة، وتبنّى أفكار غريبة أو رؤى موجّهة دون قناعة فكرية، مقابل المال أو الشهرة، أو كليهما.

ولا يعفى سالم دور النشر من المسئولية، معتبرًا أن ضعف آليات الفرز والاختيار أسهم فى تمييع المنتج الثقافى المصري، وأضعف حضوره لصالح منتجات ثقافية أخرى، ما انعكس سلبًا على صورة المشهد الثقافى العام، وعلى قدرة الثقافة المصرية على التأثير بوصفها قوة ناعمة.

ويطرح تساؤلًا استنكاريًا: «هل يُعقل بعد ذلك أن نناقش حال القوى الناعمة المصرية بمعزل عن هذه التحولات؟»، مؤكدًا أن أى نقاش حول الجوائز يظل ناقصًا إذا لم يُدرج ضمن سياق أوسع لإصلاح الثقافة ذاتها.

ويختتم الشاعر والناقد أمل سالم طرحه بالتأكيد على أن الضمير الثقافى الجمعى يفرض تبنّى نهج غير تقليدى لاستعادة القوة الثقافية والفكرية لمصر، نهج لا يقوم على مقارنة التجربة المصرية بتجارب دول أخرى أو التعليق عليها، لكنه ينطلق من فهم الثقافة باعتبارها استثمارًا فى الإنسانية.

ويشدد على أن الطريق يبدأ من العمل الجاد والمستقل، كلٌ فى مجاله، مستعينًا بتشبيه دال: «ليحمل كل فأسه ويذهب إلى حقله، فالشجرة الطيبة تؤتى أكلها كل حين بإذن ربها». فى هذا الإطار، تصبح الجائزة الثقافية المنشودة نتيجة طبيعية لمشروع ثقافى متكامل، لا غاية فى حد ذاتها.

حقائق غائبة

يرى الشاعر سعيد شحاتة أن النقاش الدائر حول غياب جائزة مصرية كبرى لا ينبغى أن يتجاهل حقيقة أساسية، مفادها أن مصر تمتلك بالفعل جائزة لم تنل منها أى جائزة عربية أخرى، وهى "اسم مصر" ذاته.

ويؤكد شحاتة أن كل كاتب أو باحث أو مفكر عربى يسعى، بشكل أو بآخر، إلى نيل هذه الجائزة المعنوية، سواء عبر التكريم من مؤسسة مصرية، أو المشاركة فى فعالية ثقافية تقام فى مصر، أو النشر ضمن سلسلة مصرية، معتبرًا أن هذا السعى يعكس الثقل الرمزى والثقافى لمصر فى الوعى العربي.

من هذا المنطلق، يرى شحاتة أن مصر لم تفشل فى امتلاك جائزة ذات قيمة معنوية كبيرة، بل على العكس، فقد رسخت عبر تاريخها الطويل إيمانًا بأن قيمة الجائزة تُقاس بتأثيرها المعنوى لا بحجم مكافآتها المالية. ويشير إلى أن شهادة تقدير صادرة عن مؤسسة ثقافية مصرية قد تمثل فى كثير من الأحيان جائزة عظيمة فى حد ذاتها.

ويضيف أن غياب جائزة مالية تضاهى بعض الجوائز العربية السخية ليس عيبًا ولا دليل عجز، بل هو جزء من تقليد ثقافى يرى فى الاعتراف الرمزى قيمة لا تقل شأنًا عن المال.

ويلفت شحاتة إلى أن المشهد الثقافى المصرى لا يخلو من جوائز ذات قيمة مادية ومعنوية معتبرة، فى مقدمتها جائزة ساويرس الثقافية، التى تُعد من أبرز الجوائز الخاصة ذات التمويل الجيد، إلى جانب جائزة نجيب محفوظ التى يمنحها معرض القاهرة الدولى للكتاب والمخصصة للرواية.

كما يشير إلى جوائز أخرى مثل جائزة طه حسين وجائزة فؤاد حداد وجائزة أحمد شوقى التى تقدمها النقابة العامة لاتحاد كتاب مصر، مؤكدًا أنها جوائز كبيرة يتقدم لها أسماء بارزة من داخل مصر وخارجها، وتحظى بثقل واحترام فى الوسط الثقافي.

ورغم ذلك، يرى شحاتة أن التحدى الحقيقى يتمثل فى الحاجة إلى مزيد من الجوائز الداعمة للشباب، ومزيد من التكريمات المصحوبة بدعم مادى حقيقي، مشددًا على أن الكاتب المصرى فى أمسّ الحاجة إلى هذا النوع من الدعم، فى ظل الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

كما يدعو إلى إطلاق جائزة كبرى فى المسرح، تُدار باحترافية وتجرد، وتفتح أبوابها أمام جميع ألوان الكتابة المسرحية العربية، معتبرًا أن مصر، بتاريخها المسرحى وريادتها الفنية، تستحق جائزة من هذا النوع.

وينهى سعيد شحاتة رؤيته بالتأكيد على أن أى جائزة مصرية، مهما كانت قيمتها المادية، تظل ذات ثقل ومكانة عربية ودولية، مستندة إلى التاريخ الثقافى لمصر ودورها المركزى فى تشكيل الوعى العربي.

طرح غير دقيق

يؤكد الروائى على قطب الحاصل على جائزة الدولة التشجيعية فى دورتها الأخيرة أن اسم مصر، كلما تـردّد، ظل وسيظل مجازًا للفن الرفيع فى مختلف مجالات الإبداع، من الأدب إلى الفنون والفكر والثقافة. فمن هذه الأرض، كما يقول، نبتت أسماء سامقة شكّلت وجدان الإبداع العربي، وقدّمت أعمالًا مؤسسة ما زالت حاضرة فى الذاكرة الجمعية العربية، وتشهد على الدور الريادى لمصر فى بناء الوعى الثقافي.

ويؤكد قطب أن ما يروّجه البعض من أن مصر خرجت من مضمار المنافسة، خاصة فيما يتعلق بإطلاق جوائز كبرى فى الآداب والفنون، هو طرح غير دقيق. فالدولة المصرية، ممثلة فى وزارة الثقافة، تطلق عددًا من الجوائز المهمة، مثل جائزة النيل والجوائز التقديرية وجوائز التفوق والجوائز التشجيعية، وإن كانت مخصصة فى الأساس للمبدعين المصريين.

ويشير على قطب إلى أن المشهد لا يقتصر على جوائز الوزارة فقط، بل يمتد إلى الجوائز التى ترعاها الهيئات الثقافية المختلفة، مثل المجلس الأعلى للثقافة والهيئة العامة لقصور الثقافة ومعرض القاهرة الدولى للكتاب، إضافة إلى الجوائز التى تطلقها بعض المؤسسات الأهلية.

كما يستحضر تجربة مؤتمرات الرواية التى عُقدت على مدار دورات عدة، والتى كانت تخصص جائزة كبرى تُمنح لمبدع عربى أسهم بعطائه فى مجالى الرواية والقصة القصيرة، معتبرًا أن هذه المبادرات تؤكد حجم العناية التى توليها الدولة المصرية للإبداع والمبدعين، وأن تأثيرها ليس محدودًا كما يروّج البعض.

وحول فكرة إطلاق جائزة مصرية كبرى ذات قيمة مالية مرتفعة، يرى قطب أن الجوائز التى تعتمد على القيمة المادية بطبيعة الحال تحقق مـردودًا واسعًا وزخمًا إعلاميًا كبيرًا، خاصة فى ظل المتابعة المحلية والإقليمية التى تحظى بها. ويؤكد أن المصريين حاضرون بقوة فى هذه الجوائز، سواء على مستوى المنافسة أو التحكيم، ما يعكس مكانتهم فى المشهد الثقافى العربي.

ويطرح على قطب تصورًا عمليًا لتطوير منظومة الجوائز، يتمثل فى إطلاق سلسلة من الجوائز ترعاها الدولة المصرية، على أن تعتمد على رعاة ثقافيين يسهمون فى رفع قيمتها المادية، بما يؤسس لمشروع إبداعى مستدام، ينطلق من أسس راسخة، ويضيف إلى البناء الثقافى القائم بالفعل.

ويرى أن الثقافة المصرية تمثل رصيدًا أساسيًا فى تكوين أى مبدع عربي، ما يمنح أى جائزة تحمل اسم مصر وزنًا وتأثيرًا تلقائيًا.

ويختتم على قطب حديثه بالتأكيد على أن البدايات تبدو قريبة، مشيرًا إلى ما تقوم به الدولة المصرية مؤخرًا من اهتمام متزايد بهذا الملف، وآخره الإعلان عن إطلاق جائزة كبرى تحمل اسم الأديب العالمى نجيب محفوظ، من المقرر الإعلان عنها فى شهر يناير المقبل، بالتزامن مع انعقاد معرض القاهرة الدولى للكتاب.

د. عبدالكريم الحجراوى

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية؟!

د. عادل القليعي

فى ظل موجات التغريب العاتية المستمرة والمتلاحقة وفى ظل المحاولات الحثيثة لطمس معالم هويتنا الإسلامية ، أو بمعنى أدق ما تبقى من هويتنا، وفى ظل ما يسمى الحداثة والمعاصرة التى وللأسف الشديد فهمت فهما خاطئا من بعض المنسوبين لحضارتنا الإسلامية، فراحوا يرددون ويقلدون تقليدا أعمى للغرب- على الرغم أن القرآن الكريم جاءت آياته صريحة فى مسألة التقليد الأعمى يقول تعالى (وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول قالوا حسبنا ما وجدنا عليه آباءنا أولو كان آباؤهم لا يعلمون شيئا ولا يهتدون)

لكن للأسف الشديد المقلدون المغتربون عن هويتهم وبيئتهم الفكرية الإسلامية ملة واحدة ، راحوا يقلدون دون روية وتفكير فوقعت الواقعة، ارتمينا فى أحضان الغرب الأوروبي، فأصبح كل منتوج يقدمونه لنا هو الصواب وهو الأدق ورحنا نقلده تقليدا أعمى.

لا أقول أننا لا نأخذ من الغرب، فالفكر الإنسانى سلسلة متصلة الحلقات، لكن نأخذ ما يتوافق معنا ونرفض الطالح الذى سيفسد علينا ديننا ويدمر قيمنا الخلقية.

نحن لا نرفض المدنية الحديثة لكن بضوابط نضعها نحن، لا أحد يمليها علينا ، ضوابط تتواءم وتتوافق مع قيمنا ومعتقداتنا وشرائعنا السماوية.

فلا عبث بثوابتنا ، لا إهدار لهويتنا.

نعم نحن لا نرفض الثورة المعلوماتية والذكاء الاصطناعى والتقدم التكنولوجي، نحن لا نرفض ما هو جديد ، وما هو مواكب لعصرنا، فلا يعقل أن ننغلق على ذواتنا بحجة المحافظة على تراثنا وهويتنا، لكن الحفاظ عليها لا يكون إلا من خلال نشر فكرنا الإسلام فى ربوع العالمين ومحاورة الآخر.

وعرض بضاعتنا أمام عقله كما نطالبه أن يعرض بضاعته علينا عبر حوار فكرى بناء.

وبعدما ضقنا ذرعا، وبعدما غلب على البحوث والرسائل العلمية القص واللصق، وأصابنا الملل، وراح الفتور والإحباط يتسلل إلى قلوبنا

وبعدما كادت الأبصار أن تزيغ والقلوب تبلغ الحناجر إذ يقيض الله لنا من يقول نحن على حق، وهويتنا الإسلامية لا يمكن أن تهوى بها الريح فى بئر سحيق.

وإذ بكتابات جادة تعيد إلينا ثقتنا فى أنفسنا.

تحقيق المخطوطات، كنا وسط فوضى البحوث التى ملأت أرفف المكتبات، كنا قد فقدنا الأمل أو قاب قوسين أو أدنى، لكن الله رحمته التى وسعت كل شئ، قالت كلمتها، نحن على حق ، إياكم واليأس.

لكن السؤال الذى لا يزال يطرح نفسه

كيف يتسنى لنا المحافظة على هويتنا الفكرية الإسلامية .؟!

تكمن الإجابة فى ما يلي، وهذه اجتهادات شخصية وقد أكون مصيبا أو مخطئا.

فإنه لن تتحقق هذه المحافظة إلا من خلال المحافظة على تراثنا الإسلامي، لكن كيف يتسنى لنا المحافظة على تراثنا الفكرى الإسلامي؟!

من خلال هذه الآليات .

أولها: دعونا نتفق على أمر مهم ألا وهو ألا نترك تراثنا موضوعا على الارفف تأكله القرضة والأكلة، ويعلوه التراب، ولا نتركه هملا، كل ما نفعله نزيد به مكتباتنا ونتغنى بمجد الأسلاف.

ثانيها: نمد أيدينا إليه ونغوص فى بطونه من أجل استخراج درره ومكنونانته، بمعنى نستخرج هذه النفائس من أجل توظيفها لخدمة واقعنا المعيش، فما أحوجنا الآن إلى هذا التراث الذى إذا ما وظف توظيفا صحيحا ستحدث انتفاضة وصحوة فكرية كبرى تفيد أمتنا الإسلامية وتضعها فى مكانها الحقيقي.

ثالثها: توظيف هذا الإرث الثقافى الكبير تكون عبر غربلة هذا الموروث واستخراج ما بداخله بما يتواءم ويتوافق مع لغة العصر، بشكل أدق مواءمة هذا الموروث مع العصر دونما إفراط أو تفريط بما يحقق الانطلاق إلى صحوة فكرية كبرى . نقاوم من خلالها سلاسل التغريب المتعددة، ونقاوم الاتجاهات المعادية لفكرنا الإسلامى والتى تحاول بسط هيمنتها عليه.

رابعها: تشجيع الدارسين وتوجيههم إلى هذا التراث ولا سيما إلى تحقيق المخطوطات وتوفير الإمكانيات اللازمة لتحقيق هذا المأرب، من خلال رفع القيود عن هذه المخطوطات والسماح للدارسين بالاطلاع عليها وتصويرها، بما لا يؤدى إلى إفسادها وإهلاكها وعدم المغالاة فى أسعار طباعتها وتصويرها.

خامسها: نتمنى، وهذه مناشدة للمجلس الأعلى للجامعات، ووزارة التعليم العالي، فكما تهتمون بإنشاء جامعات معاصرة تواكب العصر، نتمنى أن تسعوا فى إنشاء وحدات ذات طابع خاص يكون عملها الاهتمام بالمخطوطات كمركز المخطوطات بدار علوم المنيا.

كما أتمنى فى كل جامعة من جامعات مصر عمل دبلومة فى تحقيق التراث وتحذو حذو دار علوم المنيا، وآداب القاهرة تشرف عليها لجان مختصة من كبار المحققين فى الجامعات المصرية ومجمع البحوث الإسلامية والمراكز البحثية.

إن الذى يقدم على تحقيق مخطوط تراثى أحسبه دارسا جادا مقدما.

ضرورة ملحة أن تكون لديه القدرة على مطابقة اللوحات مع بعضها البعض.

ضرورة ملحة أن يكون ضليعا فى قواعد اللغة العربية.

ضرورة ملحة أن يكون ملما بمنهجيات التحقيقات وضوابطه.

ومن ثم فضرورة ملحة أن يكون على علم ودراية بهذا الأمر، ففضلا عن اجتهاداته للشخصية وموهبته البحثية، ضرورة أن ننمى هذه الأمور ونصقلها بالدراسة.

سادسها: فكما نعقد مؤتمرات تتعلق بالعلوم المستحدثة كالذكاء الاصطناعى والرقمنة، لابد من عقد الندوات والمؤتمرات المحلية والإقليمية والدولية التى نناقش فيها كيف نرتقى بتراثنا الإسلامي، كما أنصح ونحن مقدمون فى مصرنا على تفعيل لوائح جديدة فى جامعاتنا المصرية أن نضع مقررا يحمل عنوان تحقيق التراث.

إن هذه الآليات ليست عصية التحقق إذا ما أخذت مأخذ الجد، فإذا ما نفذت سيخرج تراثنا من حيز الوجود بالقوة إلى حيز الوجود بالفعل، سينتقل من على الأرفف إلى واقع نحياه، ينظم حياتنا.

قالت العرب

أنت الذي تلون حياتك بنظرك إليها،
فحياتك من صنع أفكارك،
فلا تضع نظارة سوداء على عينيك.
عائض القرني

المشهد
العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م- 8 رجب 1447هـ

لمن وجّه محفوظ أصابع الاتهام حول النكسة؟

شكّلت نكسة يونيو ١٩٦٧ زلزالًا عميقًا امتد صداه إلى مختلف مناحى الحياة فى مصر، وهو ما التقطته الأعمال الإبداعية فى صور ودلالات متعددة. ويظهر الصدى جليًا فى مجموعة «تحت المظلة» لنجيب محفوظ، الصادرة فى عام النكسة نفسه.

تتجلى الأزمة منذ القصة الافتتاحية التى منحت المجموعة عنوانها. فى قصة «تحت المظلة» يهيمن طابع العبث، التعبير الأصدق عن فداحة ما جرى، تحكى القصة مجموعة من الناس احتموا من المطر تحت مظلة واحدة، بينما يشاهدون سلسلة من المشاهد المرعبة، لص يسرق ويفر، سيارة تحترق، بدو يحتلون الميدان، ممارسة جنسية علنية فوق المقابر، رأس تقطع ورغم ذلك، لا يبدى المستترون تحت المظلة أى رد فعل، مكتفين بتوجيه أنظارهم نحو شرطى متخاذل لا يؤدى دوره، ومبررين لأنفسهم ما يرونه باعتباره «مشاهد تمثيلية» لا يمكن أن تكون حقيقية، وأن ما يجرى لا يعنيهم.

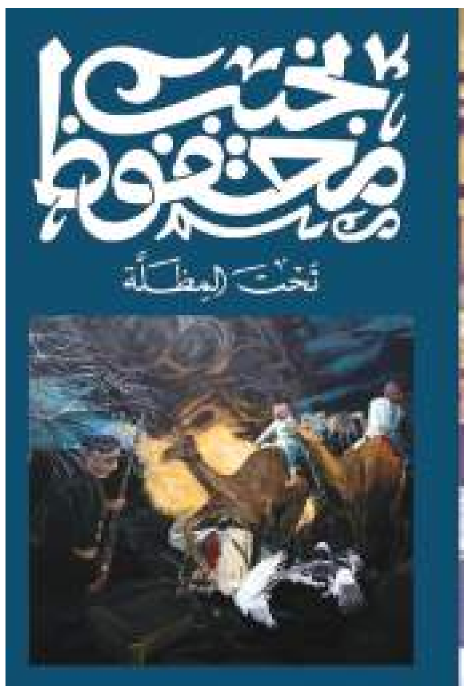

يكشف محفوظ عن مناخ عام من الإنكار والتواطؤ بالصمت، قبل أن تأتى النهاية لتدين هذا الموقف إدانة دامغة، حين يسقط الجميع ضحايا لما تجاهلوه وتعاموا عنه. فعندما تخرج الأمور عن السيطرة، يستدعون الشرطي، وإكمالا للعبث يتهمهم الشرطى بأنهم الفاعلون الحقيقيون لهذه الجرائم، ثم يطلق عليهم النار: «تراجع خطوتين، سدّد نحوهم البندقية، أطلق النار بسرعةٍ وإحكام؛ تساقطوا واحدًا فى إثر الآخر جثة هامدة، انطرحت أجسادهم تحت المظلة، أما الرؤوس فتوسدت الطوار تحت المطر». ليتحول خوفهم من المطر إلى ذريعة للاختباء تحت المظلة، ظنًا منهم أنها قادرة على حمايتهم من الطوفان، فإذا بها فخهم الأخير. لم يمنعهم الحذر السلبى من المصير المحتوم، فلو أنهم تكاتفوا وواجهوا ما يحدث منذ البداية، لما انتهوا إلى هذه الخاتمة الدموية.

فى هذه القصة يقدم محفوظ إدانة واضحة لسلبية الناس وصمتهم إزاء الفساد الذى نخر المجتمع ومهد الطريق إلى الهزيمة التى كانت من الداخل، وليست من الخارج فقط.

وتستدعى هذه القصة، فى سياقها العام، مسرحية «رأس المملوك جابر» لسعد الله ونوس التى كتبت فى الفترة نفسها، التى تجعل من فعل الحياد مشاركة مباشرة فى الجريمة. فالصمت، كما يكشف ونوس ومحفوظ معًا، لم يكن بريئًا، وأفضى فى النهاية إلى النتيجة نفسها. المصير المأساوى ذاته، والمفارقة العبثية تكمن فى أن أولئك الذين وقفوا على الهامش طلبًا للنجاة، ظنًا منهم أن الابتعاد سيحميهم، كان مصيرهم أكثر قسوة وسوءًا من مصير من تورطوا فى الأحداث وشاركوا فيها صراحة.

النوم

وفى القصة الثانية «النوم» يعالج محفوظ النكسة من زاوية مختلفة، عبر حكاية مدرس لغة عربية تقع جريمة قتل لزميلته أمامه، من دون أن يحرّك ساكنًا، فى إسقاط سياسى واضح على حال الشعب قبل الهزيمة. ففى التحقيق يكرر المدرس عبارته الصادمة: «كنت نائمًا!» ليتعجب المحقق: «نائمًا؟!... ألَّا يوقظه الصراخ والمطاردة والاستغاثة؟!».

فالنكسة، كما يوحى النص، لم تكن حدثًا مباغتًا بلا مقدمات، سبقتها علامات وإنذارات، فالشاهد الذى من المفترض أن يدافع عن حبيبته وينقذها من عدو ضعيف هو تلميذ فى المرحلة الثانوية كان «نائمًا»، أو متواطئًا بادعاء النوم، فتركها تُقتل. ورغم أنه لم يرتكب الجريمة بيده، ولم يشارك فيها فعليًا، فإنه يتحمل وزرها أخلاقيًا واجتماعيًا، ويصبح فى نظر الناس «مطارَدًا، متهمًا، مجرمًا»، ومسؤولا عن «الاستغاثة الضائعة»، ليتضح أن الصمت جريمة قائمة بذاتها.

ولم يكن نوم المدرس أثناء وقوع الجريمة عرضيًا فهو نتاج حالة انفصال عن الواقع، وانغماس فى عوالم ميتافيزيقية مثل تحضير الأرواح، والتأمل فى المصير، وبوذا. لمدرس لم ينم ليله رفقة صاحبه مدرس التاريخ، يعيشان فى معزل عن العالم الحقيقي، منسحبين من أسئلته الملحة لمناقشة أمور فرعية، ما يجعل نومه رمزًا للانسحاب الجماعى من مواجهة الواقع.

يلتقى هذا النص مع قصة «تحت المظلة» فى إدانة الحياد والانسحاب من المجال العام؛ فالمدرس، مثل أولئك الواقفين تحت المظلة، لم يشارك فى الجريمة، لكنه احترق بنارها، لأن ذنبه الأكبر كان الصمت والعزلة عن الواقع.

مناخ متقلب

ويتكرر فى القصتين، «تحت المظلة» و«النوم»، الجو الغائم كمعادل موضوعى للرؤية الضبابية وغياب الوعي. ففى القصة الأولى يصف محفوظ المشهد قائلًا: «انعقد السحاب، وتكاثف كليل هابط، ثم تساقط الرذاذ، اجتاح الطريقَ هواءٌ باردٌ مفعمٌ بشذا الرطوبة»، ويستمر هذا الطقس الماطر طوال السرد، خلفية ثابتة لحالة الشلل الجماعى والانتظار السلبي. ويتكرر المناخ نفسه فى قصة «النوم»: «ما زالت السماء محجوبة وراء سقيفة السحاب الجامد، وتساقط رذاذٌ دقيقة واحدة ثم انقطع. هام على وجهه طويلا».

يتجاوز المطر فى القصتين بعده الطبيعى ليجسد رمزية الغموض والالتباس التى تحكم الوعى الجمعي، فالسحاب الكثيف يحجب الرؤية والإدراك، ويكشف التقلب المناخى ارتباك اللحظة التاريخية وعجز الأفراد عن رؤية الخطر أو مواجهته بوضوح.

عتمة تغلف العالم

ويواصل محفوظ، فى القصة الثالثة «الظلام»، تحميل المجتمع بأكمله مسوولية النكسة بسبب الصمت على الأخطاء السياسية القاتلة التى سبقتها، عبر فضاء سردى يغمره ظلام دامس: «كثيفُ الظلام كأنه جدارٌ غليظ لا يمكن أن تخترقه عين، لا شيء يُرى ألبتة، إنهم يجتمعون فى عدم». يحيل هذا الظلام إلى مجتمع سلم نفسه طوعًا لسلطة "المعلّم"، الذى يحبسهم فى غرفة معتمة، ويسرق هوياتهم وأعواد الثقاب، فى محو لأدوارهم الاجتماعية وتجريدهم من أدوات الوعى والاختيار، إلى أن يصبحوا والعدم سواء.

وبفعلِ هذا العتمة، ينكفيء كل فرد على ذاته، منفصلًا عن الآخرين: «بسبب الظلام يعيش كلٌّ منهم فى عالم خاص به مغلق الأبواب عليه... يجيئون من أماكن مختلفةٍ، متباعدة ومتقاربة، لا يدرى أحد عن الآخر شيئًا». ويؤدى هذا السلب المنهجى إلى وهم المقاومة؛ فهم يتخيلون أنهم اعترضوا، لكن اعتراضهم ظل حبيس الداخل، بلا فعل ولا صوت، بعدما ملأ "المعلّم" قلوبهم بالخوف، وهو «يقبع فى الظلام محتكرًا الكلام والرؤية».

ويمتد خطاب السلطة هنا إلى تبرير القمع ذاته، إذ يمجّد المعلّم العتمة التى صنعها، ويقدّمها باعتبارها صانعة السلام «نحن مدينون للظلمة بالسلام الذى ننعم به». فى إشارة واضحة إلى تغييب الحريات وقتل الاختلاف، يضيف: «أعرف بينكم أناسًا مختلفى الأديان والآراء، وها أنتم تمضون وقتًا طيبًا فى سلامٍ بفضل الظلام والصمت». لكن هذا "السلام" الزائف لا يقود إلا إلى الخاتمة المأساوية، يلقى الجميع مصيرهم على يد المعلّم نفسه، فى تأكيد جديد على أن الصمت والتسليم لسلطة مطلقة، مهما تعددت المبررات، لا يفضيان إلا إلى الخراب فى النهاية.

يظل الصوت الوحيد الذى يندد بهذه الظلمة ويرفضها ويدين الخضوع والخنوع هو صوت الشخص الحر السبعينى الذى يفيض حيوية ولا يملك أى شيء من حطام الدنيا، لكنه يمتلك وعيه وإرادته. يتساءل ساخرًا ومفككا منطق الاستسلام: «لِمَ لا تجعلون من حياتكم كلها امتدادًا جميلًا لهذه الجلسة؟»، ثم يجيب كأنه يستبق اعتراضهم: «ستقولون العمل... الأسرة... الواجب».

يضع محفوظ معيار الحرية الديمقراطية على ما فيه من اختلاف فى الآراء فى مواجهة الطاعة العمياء مع سلام مؤقت، كاشفًا كيف تستدعى ضرورات الحياة اليومية لتبرير القبول بالظلام، وكيف يتحول الواجب إلى ذريعة للاستسلام. وعزلة هذا الصوت، وعجزه عن تحويل الوعى الفردى إلى فعل جماعي، تؤكد مرة أخرى مأساة المجتمع الذى يرى الحقيقة، لكنه يختار الصمت، فيدفع الثمن كاملًا.

فوضى عارمة

وتحضر فى قصة «الوجه الآخر» الروح العبثية تجسيدًا لحالة الفوضى التى سيطرت على الجميع عقب النكسة، من خلال الصراع بين الأخوين الرمزيين: عثمان الضابط، ورمضان المجرم. صراع يتأسس على تقابل حاد بين منظومتين قيميتين الأولى تمثل «العقل، الاتزان، الاعتدال، النظام، الاجتهاد، الأدب»، والثانية تجسد «عاصفة مجنونة، نزوة بلا ضابط، ثورًا هائجًا معصوب العينين، مجموعة من الأكاذيب والخرافات». وفى هذا التقابل، يتعدى الصراع البعد الأخلاقى إلى صراع وجودى بين معنى النظام فى عالم فقد منطقه، وإغراء الفوضى حين ينهار كل ما هو قائم.

تغلب على القصة نزعة واضحة نحو الجنون والرغبة فى التحطيم، كما فى الصرخة الدالة «من يهدم مدينة خيرٌ ممن يحافظ على جدار قديم»، ثم الاندفاع «ولأكن مجنونًا مخربًا، وليتقبلنى الشيطان... لن يعرقلنى شيء، سأقبض على الأدوات وأدمر كل شيء». فالتدمير هنا لم يعد إجرامًا لكنه المعبر عن رفض شامل لعالم فقد شرعيته.

وفى هذا السياق، يعلن السارد رفضه للحياد الذى يحمّله محفوظ جانبًا من مسئولية النكسة: «وموقف الحياد بينهما لا يهضمه ضميري؛ فلا بد من الانحياز إلى عثمان، غير أن عواطفى تمردت عليَّ واقتتلت بمرارة ومزقتنى تمزيقًا». هذا الوعى يجعل السارد ينحاز للفوضى؛ ويختار الميل إلى الجنون، الحالة الأصدق التى تتلاءم مع عالم مختل لم تعد القيم التقليدية قادرة على تفسيره أو إصلاحه، يتماهى فيه الجنون مع منطق النكسة نفسها.

نخبة فاسدة

فى قصة «ثلاثة أيام فى اليمن» يتناول نجيب محفوظ أحد أكبر الأسباب التى مهدت لنكسة يونيو، عبر بنية سردية ثنائية تقوم على صوتين متوازيين، صوت أديب، وصوت جندي. ومن خلال هذا التوازي، تتكشف حرب عبثية، ينتزع فيها شاب مصرى من عمله ومن حضن أمه وخطيبته، ليلقى به فى أرض وعرة وبيئة غريبة لا يعرف عنها شيئًا. فى المقابل، يوفد الأديب إلى اليمن فى مهمة ثقافية، يتنقل بين الفنادق والقصور الرئاسية، يحاضر فى الندوات، ويتشدق بالكلمات الرنانة عن أهمية الحرب، ونشر الحضارة، ورفعة الإنسان.

تفضح القصة التناقض الصارخ بين التجربتين، حياة الجندى فى اليمن محكومة بالموت والخوف والفوضى «انهمر عليها الرصاص كالمطر فلم يجرؤ أحد ممن فيها على رفع رأسه... أحاط بها العدو من كل جانبٍ ونحن نقاتل مقهقرين لا نستطيع أن نمدَّ لها يدًا، ثم أطبق عليها الأعداء بالبلط والخناجر».

بينما يعيش الأديب واقعًا مغايرًا تمامًا «ودعانا القائد إلى العشاء فوق سطح مسكنه على شاطئ البحر الأحمر... طاب السمر حول المائدة الحافلة بما لذَّ وطاب من طعام وشراب»، ثم يحاضر بعد أن يشرب، متوهمًا أن قصص العشق توازى الحرب فى معناها ودلالتها «سأقص عليك قصة حب عانيتها زمنًا... وسوف تقتنع بأن ما كان بينى وبينها لا يختلف عن القتال فى شيء».

وبعد ثلاثة أيام فقط، يغادر الأديب اليمن، تاركا خطابًا إنشائيًا لتلميذه الجندي، يفيض بالوعظ الزائف واليقين الدعائي. فى الوقت نفسه، يجد الجندى نفسه غارقًا فى مواجهة عبثية مع أعدائه: «وتلاقينا مع قوة معادية... دخلنا معركة كلامية... قلنا لهم: يا عبدة الإمام... فقالوا لنا: يا كفرة...»، ملاحاة لفظية تكشف خواء الصراع، وحربًا كان يمكن أن تحل خارج دائرة السلاح.

يعرى هذا التوازى الساخر المسافة الفادحة بين خطاب النخبة وواقع الجنود، ويكشف كيف ساهم هذا الانفصال بين الكلام والفعل، وبين التنظير والتضحية الفعلية، فى صناعة هزيمة متعددة الجوانب عسكرية وأخلاقية ومعرفية.

وبقى فى الأخير الإشارة إلى أن عناوين القصص حملت الدلالة الرمزية نفسها فـ«تحت المظلة» تحيل إلى الاختباء من مواجهة الحقيقة والاحتماء الزائف من الخطر، بينما يشير «النوم» إلى التعامى الإرادى عنها وادعاء الغفلة، فى حين يرمز «الظلام» إلى فقدان القدرة على الرؤية كلية، بعد أن أطفئت مصادر الوعي، فعناوين القصص أعتاب مهمة لفهم رؤية محفوظ فى هذه المجموعة التى تعبر عن أزمة وعى جماعية، تتدرج من الهروب، إلى الإنكار، ثم إلى العمى الكامل.

د. عبدالكريم الحجراوي

محمد فرحات يكتب:
المأساة بوصفها حتمية تاريخية
قراءة تأمّلية فى "الأرض الأخيرة" لأحمد سراج

تأتى مسرحية أحمد سراج "الأرض الأخيرة" كتتويج لتجربة كتابية إبداعية أندلسية ممتدة بدأها سراج بـ"زمن الحصار" و"لمسة البعث"، لكن هذا العمل لا يكتفى بإعادة تمثيل مأساة الأندلس، بل يفكك الوعى العربى ذاته.

النصّ، بكثافته الشديدة، يضعنا أمام مأساة مركّبة: مأساة المعتمد بن عباد، ومأساة عصره، ومأساة وعينا نحن بتاريخ لم نتوقف يومًا عن استعادته بعين الإعجاب أو اللوم، دون أن نقرأ البنية العميقة التى صنعت السقوط.

أولا: الأندلس... حين يصبح الصراع عربيًا . عربيًا

يبدو للوهلة الأولى أن "الأرض الأخيرة" تتناول صراعًا عربيًا - أوروبيًا بين المعتمد وألفونسو السادس (الأذفونش، بلغة مؤرخى العرب القدامى)، غير أن جوهر المسرحية يعيد تعريف المشهد تمامًا:

التهديد الحقيقى ليس خارجيًا فقط، بل ينبع من الداخل، من التمزق العربي، ومن غياب مشروع جامع يستطيع مواجهة الخطر المتصاعد.

"نحن قوم لا يهزمنا العدو، إلا إن كان منا، عُد إلى أول الأمر، حين صار كليب بن وائل ملكًا، من الذى قتله؟ جساس ابن عمه، ومن قتل جساسًا؟ ابن اخته، وهنا فى هذه الجزيرة من قادنا لهذا؟ كم حربًا خضناها ضد إخوتنا؟".

استحضار رائع من (سراج) مستعرضًا أصول المأساة، على لسان أبى بكر بن زيدون، وزير المعتمد لحين السقوط!! ومن زمن العرب الأول، وحرب البسوس، البسوس بنت منقذ بن سلول قتلت ناقتها على يد كليب بن ربيعة، فولولت البسوس وغضبت وكان ما كان من تلك الحرب العبثية الأربعينية، استمرت أربعين سنة!! بين أبناء العم ولن تكون الأخيرة، لا تحسبني، عزيزى القارئ، متحيزًا لرأى مُسبق، لا سمح الله.

هذا المعنى نفسه هو ما تطرحه المسرحية عبر ثنائية المعتمد . ابن تاشفين:

المعتمد يستغيث بالقوة المغربية الصاعدة/ابن تاشفين يرى فى الأندلس امتدادًا طبيعيًا لدولته الآخذة فى التشكل، كلاهما يتوجّس من الآخر، وكلاهما يتصارع على شرعية لا تكفى اثنين.

وهنا تتجلّى المفارقة الكبرى؛ المنقذ (ابن تاشفين) يتحوّل إلى مُستبد، يمارس القتل فى أبناء المعتمد وسبى بناته، لذلك تتبدّى المفارقة الكبرى حين يتحوّل ابن تاشفين، المنقذ أولا، إلى قوة تجتاح مُلك المعتمد، وتقتل أبناءه الأربعة، وتسبى بناته، وتمارس عليه من العسف ما لا يختلف كثيرًا عمّا كانت تفعله القوى التى جاء ابن تشفين نفسه لإنقاذ المعتمد منها. وكأن المسرحية تقول إن قسوة الداخل لا تقل عن قسوة الخارج، وإن الظلم حين يتجذر لا يحتاج إلى علَم مختلف أو عقيدة أخرى ليُمارَس، كما لو أن النصر يمنح للمنتصر حق المحو، لا يختلف فى ذلك منتصر أجنبى أو منتصر من بنى العمومة والدم الواحد.

هذه المفارقة ليست تاريخية فحسب، بل تيمة معاصرة: الهروب من طاغية يؤدى إلى طاغية آخر، وكأنه قدرٌ لاينفك بالدوران فى جهنم الاستبداد ذاته.

ثانيًا: هل الفنُّ ترفٌ أم ضرورة حضارية؟

هل سقطت الأندلس بالترف والحياة الرغدة؟ وكأن الفقر وشظف العيش هو معيار القوة، مجرد جملة اعتراضية فى سؤال لا أكثر. أم بسقوط الإرادة؟ أم بالاستبداد؟ أم بالصراع العربى العربى الذى جعل من الأرض الفردّوسيّة ميدانًا للمنافسات العمياء؟

من الأسئلة العميقة التى تطرحها المسرحية، وإن بطريقة مواربة، إعادة النظر فى المعادلة التقليدية؛ (١) ازدهار الفنون = ضعف الدولة. (٢) الصرامة العسكرية = القوة والازدهار السياسي. هذا التصنيف السطحى الشعبوى المختوم بختم الفاشية اللعين!

فالفنون جزءٌ من البنية الفوقية التى تعكس مدى تفوق البنية التحتية من قوى إنتاج وعلافات إنتاج، فما القوانين والدين والأخلاق والفن والأدب والفلسفة والعمارة وحتى الترف سوى مؤشرات لارتفاع مستوى الحضارة المادية، لا علامات انهيارها.

ويسائل النصّ المتلقي: إذا كانت الفنون هى سبب السقوط، فلماذا شهدت الدول التى ادّعت الصرامة العسكرية ذاتها سقوطًا مماثلاً؟ ألم يمرّ المرابطون أنفسهم، الذين أسقطوا ملوك الطوائف، بالدورة نفسها وصولًا إلى الضعف والانحلال؟

ثم بمَ أبهرت الحضارةُ العربيةُ الغربَ الأوروبيَ ذاته، أليست فلسفة ابن رشد التى شرحت وحفظت فلسفة اليونان، أليس الشعر الأندلسى الذى ألهم شعراء التروبادور وكانت بذرة الشعر الرومانسى الأوروبي، ألسيت الموسيقى والمقامات الموسيقية الأندلسية بذرة الموسيقى اللاتينية الرائعة.

هنا يلمّح النصُّ إلى قانون تاريخى عام: لا حضارة دون فن، ولا فن دون بنى مادية عميقة، ولا استبداد يمكنه أن يصنع استقرارًا طويلًا، وهذه هى تيمة النص المعاصر الموازى لنص المعتمد التاريخي؛ مجموعة من الفنانين والأدباء العرب والأسبان يلتقون فى ضريح المعتمد بأغمات مراكش المشيد بجهود دوقة ألبا الأسبانية، لتمثيل نص مسرحى لذات الحقبة التى هى تيمة النص التاريخيّ إذ التقت الإنسانية على قاعدة الفنون، والآداب، لا على قاعدة الحروب الدموية أو الصراعات الصفرية.

ثالثًا: المعتمد بن عباد... بطل تراجيدى أم ملكٌ تحاصره خياراته؟

السؤال الذى يشغل المسرحية، ويعود إليه القارئ مرارًا، هو:

هل كان المعتمد بطلًا تراجيديًا أرسطيًا؟ وهل كان سقوطه نتيجة خطأ تراجيدي(هامارتيا)؟

الخطأ التراجيديّ (الهامارتيا) عند أرسطو هو الزلّة الحاسمة أو سوء التقدير الذى يصدر عن بطل كبير المكانة، لا عن شر كامن فى نفسه، بل عن نقص فى المعرفة أو غفلة عن حقيقةٍ جوهرية، فتتحوّل هذه الهفوة إلى قوّة دافعة تُسقطه من علوّ المجد إلى قاع الشقاء، مُحدثةً فى المتلقّى مشاعرَ الشفقة والخوف.

وأسس الخطأ التراجيدى عند أرسطو؛ نقصٌ معرفيّ أو خطأ فى التقدير: فالبطل ليس شريرًا، وإنما يقع فى خطئه مدفوعا بالجهل بملابسات خفيّة، كما حدث مع أوديب الذى لم يكن يعلم أنّه قتل أباه وتزوّج أمّه.

بطل ذو منزلة رفيعة: يشترط أرسطو أن يكون البطل من أصحاب المكانة والهيبة، ملكاً أو أميراً، ليكون سقوطه بالغ التأثير، إذ إنّ مأساة العاديّين لا تحدث الأثر الوجدانيّ ذاته.

مَحرك للسقوط: فالخطأ التراجيدى هو الشرارة التى تدفع الأحداث نحو المصير المأساوى المحتوم، وتجعل البطل يواجه النهاية التى تؤول إليها خياراته الخاطئة.

أمثلة دالة؛ أوديب لسوفوكليس: المثال الأشهر للخطأ التراجيدي؛ فقد أدّى جهله بحقيقة نسبه إلى سلسلة من الأفعال التى قادته إلى اكتشاف أنّه قاتل أبيه وزوج أمّه، من غير عمد ولا سوء نيّة، فتمّ اكتمال المأساة فى لحظة الإدراك المُرير.

تُقدّم المسرحية المعتمد فى صورة بطل تكاد تنطبق عليه السمات الكلاسيكية بصورة واعية من الكاتب، لكنه يقترب من الملك لير حين يفقد ملكه وأولاده، ومن أوديب فى صراعه مع قدره، بل ومن ماكبث فى عجزه عن تمييز الصواب وسط الضباب السياسي.

وهنا أحاول البحث فى نص "الأرض الأخيرة" عن الشروط الكلاسيكية التى اشترطها أرسطو ليصبح البطل مأساويًا.

الوعى بالمصير... لا الغفلة عنه:

المعتمد على وعى مرير بالحصار، وعيٌ يجعله أقرب إلى أبطال التراجيديا الكلاسيكية الذين يسيرون إلى هلاكهم بعيونٍ مفتوحة، إنه يرى الفخاخ كلها، لكنه لا يعرف طريقًا للخلاص منها.

"هل ترى لو أن طائرًا فى عشه تنتظره سهام الصائدين أن يخرج، وتصعد إليه حية، وينتظره جارح فى السماء... فهذا الطير أبوك...".

الحيرة الأخلاقية:

"يا قوم إنى من أمرى على حالتين، حالة يقين، وحالة شك ولابد لى من إحداهما، أما حالة الشك فإنى استندت إلى ابن تاشفين أو إلى الأذفونش ففى الممكن أن يفى لى ويبقى على وفائه، ويمكن ألا يفعل، فهذه حالة الشك، وأما حالة اليقين فإنى إن استندت إلى ابن تاشفين فأنا أرضى الله، وإن استندت إلى الأذوفونش أسخطت الله تعالى، فإذا كانت حالة الشك فهى عارضة، فلأى شيء أدع ما يرضى الله وآتى ما يسخطه فحينئذ قصر أصحابه من لومه...".

إنه يعرف أنّ الاستنَاد إلى ابن تاشفين يرضى الضمير، وأن الاستناد إلى ألفونس السادس يسخطه، لكنه يعود فيرتكب ما يدرك أنه خطيئة سياسية وأخلاقية فى آن.

وهذا هو جوهر التراجيديا: الاختيار المعلوم العاقبة. ولعلّ أصعب ما يواجهه المعتمد هو تلك الحيرة التى تسكن قراراته، فهو لا يتصرف بلا تفكير، بل يزن الأمور، ويقسم العالم بين يقين وشك. ومع هذا الوعى الواضح، يعود فيلجأ إلى ألفونس السادس. هنا يتجلى العيب التراجيدى فى أصفى صوره: ليس عيبًا أخلاقيًا، بل قيدًا داخليًا، تناقضًا بين الفكرة والفعل، بين ما ينبغى أن يحدث وما يحدث.

سقوط لا يثير الشماتة، بل يولّد الشفقة والخوف

وفى لحظة الانهيار الأخيرة، تتجلى المأساة فى صورتها الأكمل حين يخاطب المعتمد شبح أبيه المعتضد، فى واحد من أكثر المشاهد شعرية وقسوة:

"من أسر إلى أسر، ومن ذل إلى ذل، مات أبنائي، وسبيت بناتي، ولا أعرف عن زوجاتى شيئًا، لم تعبر معى إلا اعتماد، وقد دفنتها بيدي، ماذا فعلت يا أبى لألقى كل هذا؟

فيرد شبح أبيه المعتضد: لا بأس عليك...

فيصر المعتمد: بل البأس كله يا أبي، لقد أضعت كل شيء، ولا أدرى كيف...؟

فيجيبه شبحُ أبيه: بؤس الملوك كعزهم... فتجلّد...

فيرد: وماذا يفيد التجلّد أو الضعف؟ ضاع كل شيء...

فيختم المعتضد بحكمته الأخيرة: "وهل أخذت معى شيئًا...

هذا الحوار وحده يكفى ليضع المعتمد فى سلالة أبطال التراجيديا الكبرى: الملك لير حين تسقط مملكته، ماكبث حين يكتشف فراغ القوة، أوديب حين يكتشف أنه كان يركض نحو الهاوية وهو يظن أنه يهرب منها. هو بطل ساقته أخطاؤه لا من دناءة، بل من طبيعة إنسانية تمزج النبل بالضعف، والذكاء بالحيرة، والإدراك بالعجز.

جوهر الخطأ التراجيدي

خطأ المعتمد ليس جشعًا أو خيانة، بل التوحّد المرضى مع إشبيلية:

ويبلغ هذا التناقض ذروته فى علاقته بإشبيلية، فالمعتمد لا يرى نفسه حاكمًا لها، بل عاشقًا متماهيًا معها: "أنا إشبيلية وإشبيلية أنا، سأعيش وهى فى قبضة يدى أو أموت مدافعًا عنها..."

هذا التوحد الأسطورى مع المدينة يجعل قراراته سياسية فى الظاهر، لكنها عاطفية فى الجوهر، ويجعله يحارب من أجلها كأنها معشوقة لا تُترك، حتى ولو جرّ ذلك الخراب على المملكة بأسرها.

لذا فاعتقادى الراسخ أن "الأرض الأخيرة" ترقى إلى مستوى كلاسيكيات التراجيديا، لأنها، ببساطة، استوفت شروط التراجيديا:

بطل نبيل المنزلة، يملك عناصر القوة والفتنة الإنسانية.

عيب تراجيدى لا يُبطل قيمته، بل يكشف إنسانيته.

سقوط لا يثير الشماتة، بل يولّد الشفقة والخوف، وهما قطبا التراجيديا الأرسطية.

مصير لا مهرب منه، يعرفه البطل ويسير إليه بعينيه المفتوحتين.

رؤية تتجاوز التاريخ إلى الأسئلة الأخلاقية والسياسية الكبرى.

ولهذا تصبح تراجيديا أحمد سراج "الأرض الأخيرة" عملًا لا يتوقف عند حدود الماضي، ولا عند حدود الفن، بل يفتح الباب أمام سؤالٍ يعيد تشكيل وعينا السياسى والحضاري:

هل نحن - مثل المعتمد - نسير إلى مصائرنا بوعيٍ كامل، دون أن نمتلك الشجاعة لتغيير الطريق؟

رابعًا: التراجيديا (السراجيّة)كمرآة للواقع... والمسؤولية الموزعة...والإسقاط الحر...

من خلال المعتمد، ومن خلال ابن تاشفين، ومن خلال شعب "شاخت قلوبهم"، ومن خلال ملك يصرّ على الإمساك بما لا يمكن الإمساك به، تتجلّى حقيقة قاسية: لا أحد بريء فى سقوط الحضارات.

فالتاريخ معادلة حتمية مادية، لا تصنعه شخصية واحدة، ولا يسقط لسبب واحد، بل هو شبكة معقدة من التواطؤات الصغيرة والكبيرة، ومن الأخطاء المتراكمة، ومن غياب البوصلة.

إلى جانب هذا كله، تعرّى المسرحية خللاً آخر فى بنية الدول الاستبدادية على مدار التاريخ: علاقة الحاكم بشعبه. يقول المعتمد فى واحدة من أكثر لحظات النص كشفًا:

"فهؤلاء العامة لا يريدون الاشتراك فى الرباط، ولا يريدون دفع ما يكفى لبناء جيش، يريدون فقط أن يستمتعوا بالحدائق الغناء على النهر، بالبرك فى بيوتهم وقصورهم، أما أنا المعتمد فخادمهم وحارسهم، ومتى صار الملك خادمًا لمن لا يفقهون... انهارت دولته...".

إنه يحمّل العامة جانبًا من المسؤولية، يرى فى تراخيهم بذرة الهزيمة، لكنّ النص يترك هذا القول معلّقًا، لا يؤكده ولا ينقضه، بل يدعو القارئ إلى اختبار مدى عدالته، ويطرح غيرما سؤال حول دور الشعوب فى مصائرها.

فحين تنعدم الاختيارات للشعوب المغلوبة على أمرها بفعل الاستبداد، تحدث هذه الاتكالية المكررة، كمرآة وانعكاسها البائس، وبكل الحقب التاريخية، المقدسة منها والوضعية! وأنها فقط الحرية هى التى تحمى الحضارات والدول من السقوط أيًا كان الحاكم أو كان الشعب.

خامسًا: بين الماضى والحاضر... مرآةٌ تتبادل فيها الأزمنة الوجوه

الطبقة الثانية فى المسرحية، وهى مجموعة المبدعين المعاصرين الذين يحاولون مسرحة سيرة المعتمد عند ضريحه فى أغمات مراكش، ليست تزيينًا بنيويًا، بل عنصرًا جوهريًا: إنها تقول إنّ الماضى لا يُقرأ إلا بمعايير الحاضر، والحاضر لا يُفهم إلا عبر مرآة الماضي.

هذا التناوب بين الأزمنة يجعل المسرحية نصًا حول الوعى أكثر مما هى نص حول التاريخ، ويحوّل مأساة المعتمد إلى مأساة عربية دائمة، تتكرر بصور مختلفة فى كل عصر.

وأخيرًا: إنّ "الأرض الأخيرة" ليست مسرحية تاريخية فقط، بل هى نصٌّ تحليلى لمأساة الوعى العربي، ومساءلة للتاريخ بوصفه مرآة لا نحب أن ننظر فيها طويلا.

تمضى مسرحية أحمد سراج الأرض الأخيرة إلى ما هو أبعد من إعادة سرد حكاية سقوط المعتمد بن عباد؛ فهى لا تصوغ التاريخ بوصفه حكاية عن صراع عربي-أوروبي، وإنما تضع المتلقى أمام حقيقة أشد مرارة: أن الصراع الحقيقى كان عربيًا-عربيًا على ذلك الفردوس المفقود الذى ظلّ يُستعاد فى الذاكرة أكثر مما عاش فى الواقع. فالمعتمد وابن تاشفين، كلٌّ منهما يرى الأندلس بمرآته، والغرور السياسى يتقاطع مع الخوف، والرغبة فى النجدة تلتقى بالرغبة فى التملك، حتى يصبح المنقذ نفسه مشروع مستبد جديد.

وهنا تكمن قيمة مسرحية أحمد سراج؛ فهى ليست نصًا تاريخيًا يُعاد تمثيله، بل مأساة إنسانية وسياسية كاملة، تنتمى إلى تقاليد الدراما الكلاسيكية، وتذكرنا بأننا، مثل المعتمد، كثيرًا ما نسير إلى مصائرنا المهلكة ونحن نعرفها، نراها، ولا نستطيع، أو لا نجرؤ، على تغيير الطريق.

قالت العرب

"من يدخل الجنة اولاً؟ من مات برصاص العدو
ام من مات برصاص الأخ؟ بعض الفقهاء يقول:
رب عدوٌ لك ولدته أمّك"

المشهد
العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

مشعلو الحروب فى السودان يعيدون إنتاج أنفسهم

خبراء يقدمون قراءة تحليلية للوضع الراهن

ماذا يحدث فى السودان؟ علامة استفهام كبيرة تسحب بعدها ألف علامة تعجب، فما تراه اليوم ينقض غدا، انسحاب هنا وتراجع هناك، بعد أن بات أصدقاء الأمس أعداء اليوم، والضحية هو وطن يحرق وينهب وشعب تتم إبادته بدماء باردة، فالجنجويد لم يعد "الدعم السريع" لإنقاذ الجيش، ولكنه الثعبان الذى تربى فى حاضنة قوى البرهان ومن قبله البشير، ومهما سمعنا من أخبار وتحليلات فهى ليست كمن يرى بأم عينه فى الداخل السوداني.. " المشهد" طرح على بعض أبناء السودان من الخبراء العسكريين والسياسيين والأكاديميين والقوى الوطنية والمدنية عددا من التساؤلات فما هى مآلات الحرب الطاحنة الآن وكيف ستتوقف، وهل يمكن للقوى المدنية أن يكون لها تأثير حقيقى أم أن دورها مؤجل..

قراءة-في-تطورات-الأوضاع-في-السودان-بعد-سيطرة-قوات-الدعم-السريع-علي-مدينة-الفاشر

د. محمد إبراهيم: ما يجرى فى السودان بكل قسوته لن يتم حسمه إلا بقوة السلاح

الفريق فتح الرحمن محى الدين: الجيش يطبق القوانين الدولية فى محاربة إرهاب المليشيا

اللواء د. معتصم عبدالقادر: التحولات الإقليمية والدولية مؤشر لإنهاء الحرب

عباس حمزة: الدستور المدنى جاهز للتطبيق

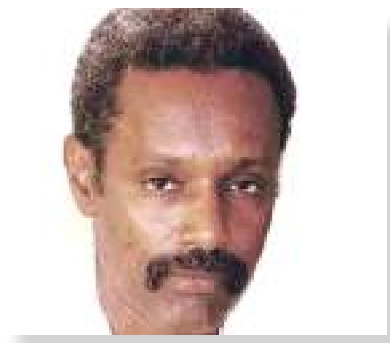

كمال كرار: مبادرات الخطة «ب» تحفظ مصالح المتناحرين بعد اليوم التالى للحرب

هشام أبو ريدة: الهدف إفشال الثورة وتركيع الشعب السودانى والقضاء على حلم المدنية

الفريق فتح الرحمن محى الدين رئيس البحرية السودانية الأسبق يقول: الوضع الراهن فى السودان هو غزو أجنبى مكتمل الأركان ترعاه دول فى النطاق الإقليمى للأسف وهى دولة الإمارات بالتحديد، بالإضافة لدول جوار السودان باستجلاب أعداد كبيرة من المرتزقة ومد المليشيات بعتاد متطور، وهذا ما يتعرض له السودان تفصيلا، وفى المقابل يجابه منفردا هذا التحدي، ورغم الخسائر الكبيرة التى تتعرض لها البنية التحتية والموانيء، إلا أن السودان شعبا وجيشا قادر بإذن الله على مجابهة الغزو الأجنبى وسيحرر كل الأراضى التى استولت عليها المليشيات خلال عامين، وقد تم تحرير ست ولايات من بين أيدى المليشيا، وبإرادة الشعب السودانى وجيشه سيتم تحرير بقية الولايات.

فهذه الحرب ليست بين البرهان وحميدتي، إنما حرب مدعومة من مرتزقة يحاربون الشعب السوداني، وليست حربا بين جنرالين كما يصفها بعض الخونة، هذه الحرب ليست من أجل سلطة ولا انتماءات، إنما حرب وجودية بالنسبة للشعب السوداني، حرب تسعى لتغيير ديمغرافى كامل فى السودان، من خلال انتزاع الأراضى من أهلها الأصليين وتشريدهم باللجوء لمناطق خارج السودان وإحلالهم بمرتزقة يأتون من عرب الشتات ومناطق غرب إفريقيا ومناطق متعددة ليستوطنوا السودان، وهذا ما يحدث حقيقة على أرض الواقع، فهى حرب وجودية، والشعب السودانى قد فطن لهذه المؤامرة أنه المستهدف الأول من هذه الحرب، لذلك يقف مع قواته المسلحة فى خندق واحد، وقفة قوية مكنت القوات المسلحة من تحرير ستة ولايات، وبهذا الصمود سيتمكن قريبا من تحرير كل الولايات المغتصبة.

مآلات الحرب

وأوضح فتح الرحمن محى الدين أن القوى الوطنية الحقيقية هى التى تساند القوات المسلحة بالمال والأفراد، وقال: نحن نجابه ميليشيا إرهابية إجرامية، فلا مجال لدحض الإرهاب إلا باجتثاثه، وهذا نهج التعاون للقضاء على الإرهاب فى كل العالم، فلا مجال لمن يحدثنا عن وقف القتال بين داعش والقوات الأممية التى تحاربها سواء فى سوريا أو العراق، فلا مجال للتفاوض وتحقيق سلام بين بوكو حرام وغرب إفريقيا، فهذا هو التعامل المطلوب مع الإرهاب، وفى السودان نجابه إرهابا من ميليشيا لا تقل إجراما عن داعش أو بوكو حرام، وبالتالى التعامل يكون بالحسم، فلا مجال لهدنة وقف إطلاق النار، الذين يقولون بإيقاف الحرب هو يرددون كلمة حق يراد بها باطل، هم الداعمون لهذه المليشيا، والذين يتحدثون عن الشأن السودانى هم للأسف المكون المدني، ولكنهم عملاء يعملون على تنفيذ أجندات دول على حساب مصلحة الشعب السوداني، وهذه هى الحقيقة التى يجب أن نقولها بكل صراحة، المكون المدنى الفعلى هو من يقف مع القوات المسلحة ويقاتل معها، ويلتف مع قيادة الدولة فى اصطفاف غير مسبوق، وهو ما يجسد معركة الكرامة ويجعلها معركة مصيرية لاجتثاث المليشيا، وإذا أراد المجتمع الدولى وقف هذه الحرب عليه فقط أن يكف أيدى الإمارات عن السودان، ويوقف الدعم، وبطرق سهلة جدا ستتمكن القوات المسلحة السودانية من القضاء على هذه المليشيا وتطهير السودان من المرتزقة وإزالتهم من المشهد السوداني، وحتى إذا استمر الدعم الإماراتى ستنتصر إرادة الأمة رغم إطالة أمد الحرب، ولكن فى الأخير سيكون الانتصار هو حليف الشعب السوداني، فصاحب الحق والقضية لا يمكن أن يهزم، فهذا ما عرفناه على مر التاريخ والعصور.

تراجع الدول الداعمة

ويقول اللواء د. معتصم عبدالقادر الاستاذ بالأكاديمية العليا للدراسات الاستراتيجية:

الحرب المستمرة فى السودان منذ 15أبريل 2023 من الواضح أن هناك تقدم ملحوظ للجيش السودانى فى المساحات الواسعة، فبعد أن سيطرت المليشيا المتمردة على الخرطوم العاصمة ومجلس السيادة ومركز الحكومة وولايات الوسط، استطاعت القوات المسلحة دحرها، والآن الحرب فى كردفان ودارفور، وهناك استعدادات كبيرة من الجيش السودانى لاكتساح المليشيا المتمردة، ويتوقع فى أى وقت أن تنهار المليشيا، خاصة مع تراجع الدول الداعمة وهناك تحولات إقليمية كبيرة ووقوف الحكومة المصرية مع الجيش السودانى والمملكة العربية السعودية وتشكل حلف من اريتريا ومصر والسودان وتركيا فى المنطقة، كل ذلك يدعم موقف الجيش السودانى والمجهود الحربى السودانى والوفاء باحتياجات الجيش السودانى يسهل عليه حسم المعركة، خاصة وأنها الآن أصبحت فى أماكن مكشوفة، ومن المتوقع فى حالة زحف الجيش السودانى على مناطق كردفان ودارفور خصوصا بعد استخدام الطيران الحربى والمسيرات أصبح اكتساح الجيش لهذه المناطق مرتقبا فى أى وقت، بالرغم من سيطرة المليشيا على بعض المناطق المعزولة مثل الفاشر وغيرها، ولكنها لا تؤثر فى مجمل العمليات التى يخوضها الجيش السودانى على مختلف الجبهات فى كردفان ودارفور.

صوت المعركة

وأضاف د. معتصم عبدالقادر: أما القوى الوطنية السياسية فتنقسم إلى مؤيد للحكومة السودانية وبين متواطئ ومتماه مع المليشيا ويمارس دعمه من الخارج، وليس له تأثير على الساحة السياسية السودانية.

وقال: ما يتم الآن من مجريات فى السياسة الدولية تؤثر على الداخل السودانى ولا تترك أى مجال للقوى السياسية للتحرك، فالآن مرحلة حرب، وفى حالة حسم الحرب يمكن لهذه القوى الوطنية أن تأتى لتشارك فى الحكم، ولكن فى الظرف الراهن يبدو أن المعركة عسكرية بكل معنى الكلمة، والحسم العسكرى فيها واجب والتدخل الدولى واجب لحماية المدنيين من الميليشيا المتطرفة، وهو ما تبحثه الاتصالات المصرية والسعودية وكذلك هناك اهتمام واضح ابدته الإدارة الأمريكية بما يجرى فى السودان، وهذا سيؤثر على سير المعارك فى الساحة العسكرية، فالميليشيا تصنف الآن فى عدد من البرلمانات بأنها إرهابية، والقوى المدنية السودانية فى موقف ضعف لأنها سبق ودعمت المليشيات ضد المدنيين.

إعادة ممنهجة

ويقول د. محمد قسم الله محمد ابراهيم أكاديمى وكاتب من السودان: لا بُدّ من الإشارة أولاً إلى أنّ نُذر هذه الحرب بدأت تلوح لكل عاقل مع بدايات الفوضى التى سادت العاصمة السودانية الخرطوم إبان ما يُسمى باعتصام القيادة العامة ودعوات العصيان المدنى أواخر العام 2018م والتى انتهت بسقوط حكومة البشير فى أبريل 2019م، بعدها ساد مناخ من الاضطراب والنزاع المحتدم وانفراط الأمن فى شوارع الخرطوم والمدن السودانية والضعف الحكومى وغياب سلطة الدولة بصورة بائنة توحى بالانفجار القريب، وفعلا حدث الانفجار الهائل كما هو متوقع صبيحة 15 أبريل بحرب عنيفة بتمرد مليشيا الدعم السريع على قوات الجيش السودانى بما يمكن أن نسميه انقلابا حاولت تنفيذه هذه القوات المتمردة من داخل الوحدات العسكرية على نحو يُعيد للأذهان تمرد الكتيبة الاستوائية فى توريت مع تباشير الاستقلال السودانى وهو تمرد من داخل الجيش لعناصر قبلية بعينها تطورت لتمرد انتهى كما هو معلوم بانفصال جنوب السودان.

هكذا يُعيد التاريخ نفسه بالمسطرة والقلم، هذه المرة ليس فقط بتمرد وحدات من الجيش ولكن باحتلال الخرطوم كما فعل المهدى والخليفة عبد الله من غرب السودان قبل مائة عام تقريباً.

هذه الفذلكة التاريخية تستدعيها ضروراتٍ تشريح الوضع الراهن فى السودان الذى يبدو قابلاً للانفجار فى وجود مليشيات متناسلة هنا وهنالك فى غرب السودان ووسطه وشرقه، بالإضافة لهذه القوات المتمردة والتى تستقطب حلفائها كذلك بإسنادها القبلي، والحال هكذا من التحشيد التاريخى والتباين القبلى و(المغابن) المكبوتة والمواجد التراكمية يبدو السيناريو قابلاً للتكرار فى السودان الذى شهد حروباً متعددة تآكلت معها موارد البلاد سنوات العهد الوطني.

حرب الجيش بامتياز

ويوضح د. إبراهيم: الشاهد أنّ الحرب الحالية ليست هى بين البرهان وحميدتى ولكنها حرب بين الجيش السودانى كمؤسسة قومية راسخة فى الوجدان السوداني، وبين قوات كانت تحت إمرته وتمردت عليه وأعلنت العصيان من داخل الخرطوم، ولولا أنّ قوات حميدتى كانت فى مواقع استراتيجية مسبقاً لما استطاعوا إحراز نصرهم المؤقت باحتلال الخرطوم ولكن استخدامهم لعنصر المباغتة ودعنا نقول عنصر الغدر والخيانة، هو الذى جعل هذه القوات مثل حصان طروادة تغتال الخرطوم من داخلها وتفرغ فى المواطن حقداً غير مسبوق بعناصر جلهم غير سودانيين وهذه حقيقة غائبة عن الكثيرين، لقد خرجت مليشيا التمرد صاغرة تتجرع الهزيمة تلو الأخرى من قلب الخرطوم ومن مدن وسط السودان رغم الدعم الخارجى حتى انزوت لأطراف السودان فى حدوده الغربية وباتت قريبة من الهزيمة.

فهذه الحرب حرب القوات المسلحة السودانية خاضتها بامتياز واقتدار بقيادة البرهان الذى أثبت شجاعة القائد ولم يدرها من خلف جدرانٍ بل كان بين جنوده جنديا، وهذه حقيقة يجب ان تُقال فى حق قائد الجيش الذى شارك الشعب كل لحظات الحزن وعسف المليشيات وجرائمها غير الإنسانية فى كل البقاع التى دخلتها وخرجت منها مهزومة، لقد أطلق المواطن البسيط على قائد الجيش لقب (الكاهن) كناية على تقديرهم له وإعجابهم بشجاعته على العكس من المتمردين الذين استباحوا الناس وممتلكاتهم.

الوضع اليوم الجيش فى الميدان منتصر ومسيطر، وسيحسم الجيش معركته الأخيرة ويعلن انتهاء التمرد، وهذا لا يعنى انّ الجيش لن يخوض معاركٍ مستقبلية فى ميدان جديد فى ظل ما سردناه سابقاً من استيلاد مكونات عسكرية والتسليح المنتشر بين المواطنين.

القوى الوطنية.. الموت السريري

ولكن د. محمد قسم الله محمد ابراهيم يرى أن القوى الوطنية اليوم تقف عاجزة تماماً إزاء المنحدر الذى وقعت فيه البلاد، وقد غابت القيادات التاريخية للقوى المؤثرة فى المشهد السودانى فحزب مثل الأمة انتهى وجوده فى الساحة السياسية السودانية برحيل الإمام الصادق المهدي، ونرى اليوم الحزب وقد تفرق وأصبح بلا ذكر، ومواقف بلا قيادات لها وزنها ومواقفها كما كان فى السابق، ومثله الحزب الاتحادى الذى غاب بغياب زعيمه محمد عثمان الميرغنى وبات الحزب فريسة للانقسامات وبروتوكولات أبناء السادة الذين لا تاريخ لهم ولا كلمة مسموعة فى الأوساط السياسية، بالمقابل فقد انتهى تأثير الحركة الإسلامية برحيل الترابي، وحتى الحزب الشيوعى انتهى برحيل زعيمه التاريخى محمد ابراهيم نقد.. هكذا برحيل القادة ورثت هذه الأحزاب والقوى أجيالا حديثة عديمة التجربة تنكبت الطريق وبقيت بلا تأثير بل تقاذفتها المصالح والاستقطابات هنا وهناك، وغاب عنها صوت الحكمة لرأب الصدع ووقف نزيف الدم واللهيب المستعر فى السودان.

خلاصة الأمر.. ما يجرى فى السودان بكل طابعه العسكرى القاسى لن يتم حسمه إلا بقوة السلاح وهذا هو القدر الذى سيخوضه السودانيون وإن طال بهم المسير نحو السلام المأمول.

ضد الوطن

وبنظرة الصحفى والقيادى بالحزب الشيوعى السودانى كمال كرار أنه بعد أكثر من 30 شهرا على اندلاع الحرب تتأكد التحليلات والاستنتاجات التى صرحت بها القوى الوطنية والديمقراطية بأن هذه الحرب لا منتصر فيها ولا مهزوم، بل هى حرب ضد الوطن وتطلعات الشعب فى الدولة المدنية.

ويقول: الحرب اصبحت الآن هجمات طائرات مسيرة، وضربات جوية اكثر من كونها معارك فاصلة بين جانبين، حتى تقدم طرف على طرف بالميدان يتم بالانسحابات المتبادلة كما حدث فى الفاشر وبابنوسة وهجليج، وبالتالى فهذا الوضع مقرونا مع حالة انهاك القوات المتحاربة، وعدم اعتراف الشعب بسلطتى الأمر الواقع فى بورتسودان ونيالا، أعاد المبادرات الخارجية للصدارة واخرها الرباعية، وفى ظنى أن الدول المنخرطة فى القتال والامداد العسكرى أيقنت من استحالة الحل العسكري، وهذه المبادرة تمثل الخطة «ب» التى يراد بها الاحتفاظ بمصالح هذه القوى بعد اليوم التالى للحرب، ولكن أى تسوية تضمن بقاء الاطراف المتقاتلة فى المشهد السياسى ستعيد انتاج الازمة من جديد وتصطدم بمعارضة قوى الثورة وهى قوى لها وزنها وحضورها الفاعل فى السياسة.

السلطة المدنية

ويؤكد كمال كرار أن القوى السياسية والمجتمعية وعلى ايام اندلاع الثورة فى 2018 وضعت اطارا معقولا لحل الازمة العامة فى السودان ولإقرار سلام دائم وحل المليشيات، هذا الاطار مثله ميثاق قوى الحرية والتغيير، وبرنامج التغيير الانتقالى الذى تقوده سلطة مدنية خلال أربع سنوات للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى والأمني، من خلال مفوضيات مختصة، وفى نهاية الفترة الانتقالية يعقد المؤتمر الدستورى وتجرى الانتخابات الحرة النزيهة، وفى نفس الفترة الانتقالية تعاد هيكلة القوات النظامية وتحل المليشيات لضمان أن يكون هناك جيش قومى واحد وشرطة قومية واحدة، بيد أن العراقيل والمؤامرات قطعت الطريق على هذا البرنامج، فشهدنا انقلاب اكتوبر 2021 ومن بعده الحرب، ولا زال البرنامج صالحا كاطار للحرب مع استصحاب المتغيرات الجديدة، ونقطة البداية فى اعتقادى وقف الحرب وابتعاد المؤسسة العسكرية من السياسة، وابتدار حل سياسى يتوافق وتطلعات الشعب، وهو حل ممكن ومقدور عليه.

القوى السياسية

ويقول المحامى والقيادى فى الجبهة الوطنية العريضة هشام أبو ريدة: بالنسبة للحرب المستمرة بين البرهان وحميدتى هى حرب ممنهجة ضد الشعب السوداني، وثورته التى قامت على خلخلة النظام ولم تسقطه بعد، ومدلولات هذه الحرب هى معاقبة الشعب السودانى على ثورته التى انطلقت فى ديسمبر 2018، ومنهجية الحرب انكشفت عندما فشلت قوى الظلام والإخوان المسلمين الذين فشلوا فى وأد الثورة المجيدة فأشعلوا فتيل الحرب لتقضى على الأخضر واليابس فى السودان وتوجيه السلاح ضد الشعب، وبالفعل قامت مليشيات الجنجويد بقتل المدنيين والاستيلاء على أموالهم وممتلكاتهم وقام الجيش بضرب البيوت والبنية التحتية، فمن يعتقد أن هذه الحرب هى خلاف بين المنظومة عليه قراءة التاريخ مرة أخرى، فقد اتضح للشعب أن الإسلاميين يريدون إعادة انتاج أنفسهم وتجميل كل قبيح والدليل على ذلك أننا نراهم يناصرون إخواننا فى دارفور، رغم أن هؤلاء الإسلاميين هم من قتلوا المدنيين العزل فى دارفور، ومليشيات الجنجويد التى تعرف بالدعم السريع تأتمر بتوجيهات وأوامر الإسلاميين مثل حسن عبدالرحمن وغيره من الضباط الإسلاميين، وهناك قوات عليا فى الجيش تنتمى للتيار الإسلامى وهى التى تدير عجلة المدنيين المنتمين للتيار نفسه.

يوضح أبو ريدة: القوى الوطنية بكل تأكيد هى قوى سلمية لا تمتلك أدوات الحرب، وقد أضاع الشعب السودانى الفرصة الحقيقية لنجاح ثورتهم وتمكين القوى الوطنية وإرساء حكم مدنى خالص فى البلاد، وجعلوا الباب مفتوحا على مصراعيه، فالقوى المدنية ليس لديها عصا موسى لوقف الحرب، ومهما استمرت هذه الحرب لن تكسر شوكة الثورة السودانية ولا إرادة الشعب، ولن تعمل على انتاج هذا الفصيل مرة أخرى ولن تعمل على الفرار من المحاسبة، وبالأمس القريبة حلت ذكرى ثورة ديسمبر المجيدة، وقامت جبهة القوى الوطنية العريضة بإحياء هذه الذكري، واتفق الجميع على أنه لابد من القصاص، لأن هذه القضايا لا تسقط بالتقادم

فالهدف من الثورة كان التحول الديمقراطى من الدولة العسكرية الشمولية إلى الدولة المدنية، فوقف الحرب يتم عن طريق الحوار السودانى – السودانى بعيدا عن مسرح هذه الحرب، فالحديث الآن ليس عن عمل سياسي، فكل الشعب السودانى يركز على وقف الحرب التى فقدت أهدافها بأن تخضع الشعب السودانى بأن الحرب ستستمر، ولكن الشعب السودانى فطن لهذه المؤامرة وأصبح على يقين بأن من أشعل الحرب يريد إعادة انتاج نفسه دون محاسبة.

بناء قانونى

واتفق معه فى الرأى المحلل السياسى عباس حمزة بأن الجبهة الوطنية العريضة تؤمن على رؤيتها حول الأوضاع الكارثية الأمنية والسياسية والاقتصادية والإنسانية والصحية ببلادنا وتحيى الذكرى ال (69) للاستقلال، والذكرى السابعة لثورة ديسمبر المجيدة

وجاء فى بيان الجبهة: لقد ظلت الجبهة الوطنية العريضة تحذر جماهير شعبنا وتتنبأ بالانهيار الأمنى الكارثى نتيجة للفشل السياسى بالبلاد حيث انقلبت اللجنة الأمنية للمجرم البشير على ثورة ديسمبر المجيدة بتاريخ 11 أبريل 2019م، وعملت قحت التى اختطفت قيادة الثورة على شرعنة اللجنة الأمنية بتبنى مشروع الهبوط الناعم والتسوية الذى ظل يعمل طيلة الفترة الانتقالية المزعومة على إجهاض الثورة وخيانة أهدافها ومطالبها ودماء الشهداء والوطن.

ولم يكن رفض الجبهة الوطنية العريضة للوثيقة الدستورية الموقعة بتاريخى 4 و 17 أغسطس 2019م يتسم بالعسف والتحجر وإنما ينسجم تماما مع العقل والمنطق، لأن الوثيقة لم تحقق ذرة من أهداف الثورة ومطالبها التى على رأسها تصفية نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى وإعادة بناء الدولة السودانية فحسب، بل أبقت الوثيقة الدستورية على نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى برموزه وسياساته ومؤسساته وعلى رأسها مليشيا الجنجويد (الدعم السريع) التى أصبحت جيشا موازيا للقوات المسلحة المسيسة والمؤدلجة أصلا، ولم تؤسس الوثيقة الدستورية لأى تحول ديمقراطى أو حكم مدني، بل كرست لنظام حكم شمولى دكتاتورى عضوض قام على أشلاء وجماجم الثوار الأحرار المدنيين العزل عقب الجرائم الضد الإنسانية المتعلقة بفض الاعتصام، والتى اتفق قادة نظام اللجنة الأمنية للمجرم البشير (الطرفان المتقاتلان الآن) بمعاونة رأسى السلطة القضائية والنيابة العامة على ارتكابها لإجهاض ثورة ديسمبر المجيدة وخيانة أهدافها ومطالبها.

وأضاف: لقد اختلف المجرمان المتقاتلان كل يريد الانفراد بالسلطة لبناء مملكته الخاصة به ولا شأن لجماهير شعبنا بذلك واندلعت الحرب المستمرة الآن لأكثر من 32 شهرا، حيث ارتكب الطرفان الجرائم الضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم الحرب بحق المواطن والوطن، وخاصة الجنجويد الذين ارتكبوا الجرائم الضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية والتطهير العرقى فى العديد من المدن والقرى وقاموا باحتلال المرافق العامة ومنازل المواطنين، وظلت الجبهة تعد التقارير للجرائم والموبقات التى ظل الطرفان يقومون بارتكابها بحق المواطن والوطن منذ اندلاع الحرب وتقدمها للمؤسسات العدلية الدولية ومنظمات حقوق الإنسان ، فالطرفان أيديهم ملطخة بدماء الشرفاء من بنات وأبناء شعبنا وظلا كذلك يعملان على قتل وقهر وإذلال الثوار الأحرار، فهما أصل المشكلة والبلايا والخطايا، لذلك لا يمكن قطعا أن يكونا جزء من الحل الأمنى والسياسي، فأى حسم أو حل يأتى بأحد الطرفين أو باتفاق بينهما عبر الرباعية أو جدة أو المنامة أو سويسرا أو غيرها لن يقود مطلقا إلى استقرار أمنى أو سياسى أو اقتصادى أو اجتماعى ببلادنا، بل سيعمل على مفاقمة الأوضاع الكارثية الأمنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والصحية، حيث ظلت الجبهة الوطنية العريضة طيلة فترة الحرب ولاتزال تعقد الورش لمعالجتها وكيفية تخفيف عبئها على المواطن، خاصة القضايا الصحية والإنسانية والاقتصادية، أما القضايا الأمنية والسياسية لا ترى الجبهة الوطنية العريضة مخرجا لها سوى الحل الجذرى الشامل للقضية الوطنية باستمرار الثورة فور وقف القتال لإسقاط نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى الذى لم يسقط بعد، إسقاطا كاملا، ومن ثم إقامة البديل الديمقراطى على أنقاضه بإقامة سلطة انتقالية مدنية كاملة خالية تماما من قيادات نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى وجنجويدهم وفلولهم، وخالية كذلك من الخونة دعاة مشروع الهبوط الناعم والتسوية (قحت المجلس المركزي، تقدم، صمود، قحت الكتلة الديمقراطية)، لتعمل السلطة الانتقالية المدنية الكاملة على تحقيق جميع أهداف الثورة ومطالبها كاملة غير منقوصة وعلى رأسها: تصفية نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى واجتثاثه من جذوره وإعادة بناء الدولة السودانية على أسس جديدة أهمها: حل جميع المليشيات (الدعم السريع، الأمن الشعبي، الدفاع الشعبي، الشرطة الشعبية، الأمن الطلابي، كتائب البراء، البنيان المرصوص، العمل الخاص، عبدالله جماع، وجميع كتائب الظل)، ومصادرة جميع أسلحتها وأصولها، وإعادة بناء القوات النظامية (القوات المسلحة، قوات الشرطة، قوات الأمن) لتكون مهمة القوات المسلحة حماية تراب الوطن والمواطن، وحماية الدستور والنظام الديمقراطى الذى ستقيمه القوى الثورية الوطنية، وتكون مهمة قوات الشرطة حفظ الأمن والنظام، وتكون مهمة قوات الأمن جمع المعلومات وتصنيفها وتقديمها لذوى الاختصاص على ألا تكون قوات الأمن قوى قتالية أو تنفيذية أو اقتصادية، وإعادة بناء السلطة القضائية والنيابة العامة، ومعالجة أمر المحكمة الدستورية، وازالة أضرار الحروب بالبلاد وتعويض الضحايا، كذلك إعادة هيكلة الاقتصاد لمصلحة الفقراء والمساكين والمسحوقين والمهمشين وإتباع جميع المؤسسات الاقتصادية الأمنية والعسكرية لولاية المال العام وولاية وزارة المالية على أصولها، وإعادة بناء الخدمة العامة، إقامة علاقات خارجية تقوم على مصالح الشعب السودانى الأمنية والاقتصادية وغيرها، وإصلاح الأحزاب السياسية، وقبل كل هذا وذاك تقديم قادة نظام الإنقاذ الشمولى الدكتاتورى وأعوانهم وميليشياتهم للمحاسبة والمساءلة والمحاكمة على كافة الجرائم والموبقات التى ظلوا لأكثر من 36 عاما يرتكبونها بحق المواطن والوطن، من جرائم الفساد السياسى والاقتصادى والصحفى والإعلامي، وجرائم إلحاق الأذى بالمدنيين والمعارضين مثل جرائم الحرب والجرائم الضد الإنسانية وجرائم الإبادة الجماعية وجرائم القتل والتعذيب الاغتصاب.

ولذلك تناشد الجبهة الوطنية العريضة جميع قوى الثورة الوطنية الشريفة لتقدم الصفوف وقيادة الثورة لإسقاط النظام وإقامة البديل الديمقراطى المدنى الكامل، ولقد أعدت الجبهة بزعامة المفكر والعالم الجليل الخبير السياسى والقانونى الضليع الشهيد على محمود حسنين البرنامج الثورى الوطنى الديمقراطى لإدارة الفترة الانتقالية لتحقيق جميع أهداف الثورة ومطالبها كاملة غير منقوصة. وإنها لثورة حتى النصر.

تحقيق - آمال رتيب

قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى
/ كحب عابر
/ وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

المشهد

العدد 343 السنة الثالثة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م- 8 رجب 1447هـ

من الفاشل فى الانتخابات: المعارضة أم السلطة؟

المال السياسى سيد الموقف والخاسرون كثر أهمهم الوطن وفقراؤه

من الذى فشل فى انتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥؟ المعارضة التى حرمت من الحصول على مقاعد باستثناءات نادرة تعد على أصابع اليد الواحدة، أم السلطة التى سمحت بكل هذه الفوضى الانتخابية من أول قانون معيب سمح لأحزاب الموالاة بتشكيل قائمة وحيدة مضمونة الفوز عبر "تبرعات" بعشرات الملايين.

من الفاشل ومن الرابح؟ السلطة التى فرغت البرلمان من مضمونه؟ ام الفقراء الذين اضطروا تحت سوط التضخم والغلاء لبيع أصواتهم بـ "ثمن بخس" أم الوطن الذى يواجه تحديات كانت تحتاج مجلسا تشريعيا قويا؟ أم أحزاب وتكتلات المعارضة المحاصرة بقوانين معيبة ومال سياسى لانعرف من أين يأتى ولمن يذهب؟

أربعة أصوات من أصحاب الوزن السياسى يجيبون، تنوعوا بين كمال أبو عيطة ومدحت الزاهد وعلاء الخيام وناجى الشهابى .. وهذه أقوالهم:

بحسب تأكيد كمال أبو عيطة وزير القوى العاملة السابق وأحد مؤسسى حزب الكرامة، فإن المعارضة لم تفشل فى انتخابات ٢٠٢٥، بل عملت كل ما عليها، وأن الفشل جاء بسبب عوامل أخرى.

وأوضح أن المعارضة بشكل عام، مُنعت أصلاً من المشاركة وهذا المنع جاء من خلال القانون الشائك الذى صُمم للانتخابات، حيث يأتى نصف البرلمان بالتعيين لدعم القائمة المطلقة المغلقة، وهى نظام مفسد تمامًا.

وأضاف أبو عيطة أن النظام لم يكتف بالقائمة المطلقة، بل شمل نزول مرشحين دفعوا مبَالغ كبيرة، سواء فى القوائم أو غيرها، مشيرا أنه فى كل الانتخابات دائمًا توجد بعض التجاوزات، سواء فى استخدام المال أو غيره، وهذا موجود فى كل مكان ولكن هذه المرة لم تكن انتخابات حقيقية، بل تجاوزات فقط، حيث كانت التجاوزات موجودة بدون أى انتخابات فعلية، مما دفع الرئيس للتدخل، وأول تجاوز كان فى القانون نفسه، ثم فى اللجنة العليا للانتخابات التى لا تصلح حتى للإشراف على انتخاب جمعية عمومية، رغم تصريحاتها بأن الانتخابات جيدة والإقبال رهيب.

وأوضح الوزير السابق أن هذه أضعف انتخابات يشهدها فى حياته، وربما قبل ولادته كانت هناك أخرى، لكنها الأضعف فى الإقبال والحضور، موضحا أن التصويت العقابى أخذ شكلين رئيسيين فى هذه الانتخابات أحدهما الامتناع عن الحضور تمامًا وحتى فى النسبة الضئيلة التى حضرت، كانت نسبة الأصوات الباطلة مرتفعة، وهو شكل من أشكال الاحتجاج أو التصويت العقابى بإبطال الصوت، وأعطى الناس انتقامًا أو سلبًا أصواتهم لمرشح واحد فقط يمثل الغلابة، أو لم يعطوا أحدًا إذا لم يقتنعوا بأى مرشح، وهناك ظاهرة غريبة فى بعض قرى الجيزة حيث رفضت العائلات النزول للانتخابات أصلاً حتى لا يُقال عليهم "مزورين" أو أنهم هبطوا بمستواهم وهذا يعكس الإحباط العام من العملية الانتخابية بأكملها، كما أن الانتخابات فى الإسكندرية وُصفت بأنها بين "هايبر وان" و"كارفور" أو سوبر ماركتات كبيرة أخرى مثل "أوكازيون ماركت" ووضح أن هذه السوبر ماركتات كانت توزع صناديق وكراتين وبونات لجذب الناخبين، مما يعكس تحول الانتخابات إلى تجارة تجزئة.

وأضاف أن هذا البرلمان غير مناسب لأى قوى سياسية، فهو "ولد ميتًا" ومشوهًا، ولادة غير طبيعية، وكأنه ولد سفاحًا لا يمت للبرلمان بالصوت، وأنه يشعر بالفخر لعدم وجود مقعد له فى مثل هذا البرلمان. مشيرا أن المجلس الحالى لن يكون فيه أحد يمثل الشعب حقًا، نعم هناك واحد أو اثنان أو ثلاثة، لكنهم لا يملكون أى تمثيل حقيقي، هؤلاء سيعملون وسط تحالفات تجارة السلاح والعملة والمخدرات والآثار، دون تحقيق أى شيء للشعب.

ووصل أبو عيطة إلى حد القول أن مصر رايحة على "سكة اللى يروح ما يرجعش"، وأن هذا البرلمان أسوأ من برلمان ٢٠١٠ الذى كان فيه بعض الوعى والانتماء والوطنية. أما أعضاء هذا البرلمان لا يعرفون معنى السياسة أصلاً، فهم مشغولون بأمور مثل السيارات دون فهم للشأن السياسى ولو اكتمل البرلمان، يجب المطالبة بإلغائه تمامًا وإعادة صياغة قانون جديد وفق مخرجات الحوار الوطني، مع إجراء الانتخابات بالقائمة النسبية الكاملة وهاجم الهيئة الحالية للانتخابات فهى برأيه (ليست مستقلة، بل "هيئة بنداري" فى الاسم والصفة والفعل، ويجب اختيار هيئة مستقلة حقيقية) فقد ادعت أن كل شيء زى الفل حتى اضطر رئيس الجمهورية للتدخل، لكن ما حدث بعده لم يختلف كثيرًا، وحتى لو اعتُقل بعض الذين يوزعون الفلوس، لكن آثار الفلوس لا تزالَ موجودة، فقد تم القبض على ٢٥ شخصًا فى ساعة واحدة فى المطرية وكان تأثير هذا كبيرا، حيث حصل مرشح مثل محمد زهران على الأولوية فى معظم اللجان بفارق كبير، لكن فى ٣-٤ لجان ارتفع الحضور فجأة من ١٥٠-٣٠٠ إلى ٧٠٠-٨٠٠ صوت، وهذه اللجان غيرت النتيجة فى الدائرة كلها، مما يشير إلى تخطيط مسبق.

وأضاف: استشرى الفساد وأصبح أقوى من الجميع فهو موجود فى كل المستويات ويخطط، من المنع الأولى المسبق كما حدث مع هيثم الحريرى ومحمد عبد العال ومحمد عبد الحليم والتدخل كما حدث أحمد الشرقاوى وطلعت خليل، الذين كانوا آخر بقايا تكتل ٣٠/٢٥، فهؤلاء الرموز، الذين يمثلون ثورة ٢٥ يناير، واجهوا نهاية مأساوية، مثل أحمد الشرقاوى الذى نجح ثم خسر باكتساح، وطلعت خليل الذى سيُحاكم دون معرفة النتيجة، بالإضافة إلى نواب مترشحين اتهموا زورًا بالمخدرات رغم براءتهم المثبتة بشهادات من المعامل المركزية

وقال ابو عيطة إنه اكتشف أسلوبًا جديدًا للتزوير باستخدام الباركود، وأضاف أن مصر تدخل منعطفًا خطيرًا يتطلب تنبه الجميع، سواء حكومة أو معارضة، لأن هذا البرلمان لن يُحترم حتى لو اكتمل، فالشعب كان يقابل النواب بإجلال واحترام، لكن هذا البرلمان لن يلقى احترامًا.

أضاف أبو عيطة أن تحالف الفساد يستفيد من الفقراء الذين يتزايدون يوميًا، بينما تُخفى الأجهزة مستويات الفقر بأوامر، وما حدث يؤدى إلى برلمانات هشة لا تعبر عن الشعب، وتستخدم لتمرير قوانين معيبة مثل قانون الإدارة والعمل والتأمينات الاجتماعية، كما فى البرلمان السابق

وأوضح أن الشعب يجب أن ينتظر من هذا البرلمان تشريعات ضد مصالحه، فالأغلبية العظمى ليست مدافعة عن الشعب بل عن مصالحها، لاسترداد الفلوس المصروفة وحماية أنشطتها غير المشروعة، لكنه يعول كليًا على القضاء المصرى للتدخل ووقف هذه المهزلة، مشيرًا إلى أنه متفائل وهذا التفاؤل ينبع من الثقة فى استقلالية القضاء كحل أخير لتصحيح مسار الانتخابات المشوهة، فهو الأمل الوحيد فى استعادة الشرعية للبرلمان.

وأكد أبو عيطة أن كمية الطعون التى قدمت أكبر من عدد الدوائر، مما يجعلها كارثة حقيقية وهذه الطعون تكشف عمق التجاوزات والتزوير، وتتطلب تدخلًا قضائيًا فوريًا، وهذه الكارثة دليل على فشل النظام الانتخابى الحالى الذى يحتاج إلى إصلاح جذري.

مدحت الزاهد: فشل النظام

أكد مدحت الزاهد رئيس حزب التحالف الشعبى الاشتراكى ورئيس مجلس امناء الحركة المدنية الديمقراطية،أن العنوان المناسب لانتخابات ٢٠٢٥ ليس "فشل المعارضة"، بل "فشل النظام السياسى وفشل الحكومة ومؤسسة الحكم" فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة المحتدمة التى يواجهها الشعب، فالانتخابات كانت فرصة لفتح أبواب الأمل فى تغيير سلمى ديمقراطي، يقطع طريق الانفجارات والفوضى والانقلابات والاضطرابات الاجتماعية الحادة، وهذا الوعى يتجاوز مجرد "مين خد إيه" أو "المقاعد راحت فين"، فالتركيز على الكراسى فى مثل هذه المأساة يصبح كارثة حقيقية

أضاف الزاهد، أن هناك بعدًا وطنيًا ومجتمعيًا عامًا وبعدًا شعبيًا وديمقراطيًا يتعلق بالأمن الاجتماعى والسلامة الوطنية، وهو ما كان المفروض أن يديره النظام، والسؤال الرئيسى هو: هل قدرت الانتخابات على تمثيل القوى المتنوعة فى المجتمع لتكون شريكًا فى الخروج من الأزمة أو على الأقل تخفيف أعبائها عن الناس؟

كمال أبو عيطة: لم تفشل المعارضة .. والكائن الجديد "ولد سفاحًا" ولا يمت للبرلمان بصلة

مدحت الزاهد: "النظام ومؤسسة الحكم" فشلا فى استغلال الانتخابات كمخرج من الأزمة

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية والجميع متورطون وكراسى تم بيعها بعشرات الملايين

علاء الخيام: حتى إعلام السلطة قال إنها تذكر بفساد قبل الثورة، وأخطر ما رأى فى تاريخ الجمهورية

وأجاب الزاهد، أن الانتخابات لم تحقق ذلك، بل اتبعت منطق "الصوت الواحد" فى برلمان متآمر عليه من الأجهزة والمؤسسات الحاكمة، فالتشريعات الخانقة، مثل نظام القوائم المطلقة، ليست إنتاج المعارضة بل عارضتها وقاطعتها ورفضتها، مما يجعلها أداة للإقصاء، كما أن تقسيم الدوائر الاعتباطى كان انحيازًا للأقوى ولرأس المال ورجال الأعمال ورجال السلطة، مما يبعد الناس عن المشاركة. أيضا ارتفاع الرسوم جعلت الاشتراك مكلفًا، فـ ٣٠ ألف جنيه للترشح و١١ ألفا إضافية، أى ٤٠ ألف جنيه دون أى نشاط إضافى من المرشح، وهذا فى بلد أغلبيته من الفقراء يعنى إقصاءً كاملاً للطبقات الشعبية، وانتهى الأمر إلى مأساة شوهدت فى إبطال النتائج فى عشرات الدوائر، مع تغول المال السياسى فى كل اتجاه فالكراسى يُدفع فيها ٤٠ أو ٥٠ أو حتى ١٠٠ مليون جنيه، مما يثير تساؤلات حول الغرض من ذلك.

وأوضح رئيس حزب التحالف الشعبى أن التشريعات والإجراءات الإقصائية تبعد أصحاب المصلحة الحقيقية وتمكن رأس المال من السيطرة الكاملة، فأصبحنا نشاهد الإنفاق الهائل فى بلد يواجه أزمة اقتصادية شديدة، مما يؤدى إلى إنتاج برلمان بالتعيين بدلاً من الانتخاب الحقيقي

يضيف: هذا ليس دفاعًا عن المعارضة، التى قد تفشل فى الكثير من الأمور، لكن قصة مصر الآن هى فشل النظام السياسى الذى لن يصمد أمام العواصف القادمة بفضل طريقة إدارة هذه الانتخابات والمال السياسى كان السبب الرئيسى فى غياب من يمثلون الشعب الحقيقى فى البرلمان، حيث أصبح هو "الغول" أو الذراع الرئيسى لها، مع أطراف أخرى فى المشهد الذى لا يضر العدو ولا يفيد الحبيب. ومنذ الإطاحة بثورة ٢٥ يناير، كان البرلمان مصممًا لعدم تحمل أصوات معارضة، رغم أن المعارضة فى ذلك الوقت كانت محدودة بعدة عشرات فقط. وقد مارست تأثيرها الأكبر فى مناسبتين مهمتين تخصان الوطن كله، تيران وصنافير والتعديلات الدستورية، هذه المعارضة تم الإطاحة بها وحصارها فى كل مكان، وفى النهاية، حتى بقاياها مثل أحمد الشرقاوى لم تعد موجودة، وطلعت خليل فشل فى محاولة التحقيق، لذلك يجب اعادة الانتخابات الحالية حتى تمثل الشعب.

ناجى الشهابي: كارثة تمثيلية تهدد الديمقراطية

وصف عضو مجلس الشيوخ ورئيس حزب الجيل، ناجى الشهابي، انتخابات ٢٠٢٥ بأنها "غير مسبوقة" فى درجة فسادها وابتعادها عن جوهر التمثيل الشعبي، هذه الانتخابات لم تكن مجرد عملية تصويتية، بل تحول جذرى فى بنية المجتمع المصري، حيث اختفت الطبقة المتوسطة تماماً عن المشهد الانتخابي، تاركة المجال لناخبين فقراء تُشترى أصواتهم بمبالغ زهيدة تصل إلى ٢٠٠ جنيه، و"هذا المجلس القادم لن يكون ممثلا للشعب المصري، بل مجلسا ماليا يسيطر عليه رجال الأعمال، وأسوأ من ذلك، نواب لا علاقة لهم بالعمل العام أو السياسة أو التشريع".

أضاف الشهابي: المشهد الانتخابى شهد "غياباً كاملاً للطبقة المتوسطة"، التى كانت عماد الديمقراطية، هذه الطبقة لم تنزل إلى مراكز الاقتراع أبداً، مما يجعل المجلس "مرآة للنظام الفاسد" و"النواب الذين فازوا لا يعرفون حتى اللغة العربية الفصحى، يقرأون من الورق بعربى مكسور، لم يتعلموا فى مدارسنا ولا يفهمون التعليم الذى تعلمناه فكيف لهم أن يعرضوا مشاكل الشعب"؟

"هذا يجعل المجلس أداة للمصالح الخاصة، حيث يدخل الأثرياء بملايينهم لشراء الكراسي، بينما يصرف آخرون عشرات الملايين ليحصلوا على ١٠- ١٢ ألف صوت فقط، فى حين أن القائمة الوطنية "من أجل مصر" طلبت من كل مرشح ١٠٠ مليون جنيه، هذا يعنى أن المجلس القادم "مجلس مالى وليس حتى مجلس رجال أعمال"، حيث اختفى الناخب التقليدى وحل محله "الناخب الفقير المسكين اللى محتاج"، الذى يحل مشكلته بـ٢٠٠ جنيه مقابل التصويت.

ويوضح الشهابى أن الانتخابات لم تجَر فى أماكن مغلقة، بل فى سرادقات واسعة طولها ٢٠- ٣٠ متراً، مما سمح بمراقبة الأصوات تحت أعين الجميع وصرح بأن "هذا كله تم بشكل واسع بعد بيان الرئيس عبد الفتاح السيسى الذى أعلن عن تجاوزات وطالب بإعادة الانتخابات، لكن حتى فى شبرا مصر بعد الإعادة، استمرت التجاوزات"، واتهم الأجهزة بأنها متورطة لان هذه العملية كانت "على مرأى ومسمع من جميع أجهزة الدولة"، كما أن الهيئة الوطنية للانتخابات لم تقم بدورها، ولم ترفع شكوى رسمية رغم تجاوز السقف الانتخابى بعشرة أضعاف، مشيراً إلى أن "العمود الواحد فى أكتوبر أعلى من السقف الانتخابي".

عن فشل المعارضة يقول الشهابى بأن "هذه ليست انتخابات تمثل فيها المعارضة، بل انتخابات لمن يملك المال" هؤلاء "أذكياء" يصرفون ٢٠-٣٠ مليونا ليحصلوا على كرسى بـ١٠- ١٢ ألف صوت، لان فى دماغهم أشياء اخرى ليس لها علاقة بالعمل السياسي، يريدون مقعد البرلمان كواجهة لهم لتسهل عليهم أموراً خاصة.

فى الختام، يؤكد الشهابى أن مجلس النواب ٢٠٢٥ "لا يمثل الشعب المصرى فى شيء، ولا يمثل الفقراء والمساكين الذين اشتريت أصواتهم"، ويطالب بإلغاء الانتخابات عبر حكم من المحكمة الدستورية العليا، التى يمكنها أن تحكم اليوم أو غداً، فهذا المجلس كارثة بكل المقاييس، خاصة مع التحديات الضخمة التى تواجه مصر"، محذراً: البرلمان يفقد دوره الحقيقى فى تمثيل الشعب، "مش هنلاقى فيه أصوات تعبر عن الناس من الاساس"

علاء الخيام: بيع الكراسى بالملايين

أكد علاء الخيام أن أحزاب الموالاة تجاوزت كل الحدود ببيع كراسى البرلمان بالملايين، من ٢٠ لـ٥٠ مليون جنيه والتسريبات والفيديوهات على السوشيال ميديا فضحت تلك القيادات، وحتى إعلام الدولة ناقش تجاوزات الانتخابات واكد أنها تهديد للديمقراطية وصرح بعضهم "أن ده بيع صريح يذكر بفساد قبل الثورة، ويعتبر أخطر حاجة شافها فى تاريخ الجمهورية". القوائم أصبحت الأغلى لأنها تضمن نجاحا بدون منافسة، وأكثر من ٥٠٪ نجحوا بدون حملة انتخابية حقيقية، هناك رجال أعمال اشتروا الكراسي، وهذا يهدد الطبقات الفقيرة، فالبرلمان أصبح مشروعا اقتصادى وليس لتمثيل الشعب.

وأكد الخيام أن الرئيس السيسى تدخل مباشرة بناءً على توصية من المخابرات، التى رأت أن "المشهد غير مريح ويهدد الاستقرار" وأعيدت ٧٠٪ من الدوائر بسبب انتهاكات، وأصوات تم شراؤها، وفى إعادة الانتخابات بالجيزة الحضور أصبح ١,٥ ٪ فقط، وهذه رسالة صادمة رغم الوعى السياسى المرتفع بالمحافظة. بعدما كان يقال أن٥٠٪ حضروا فى المرحله الأولى، وهذا دليل فقدان ثقة كامل.وما حدث يعتبر إجراما يستحق المحاكمة، ويجب تدخل استثنائى لحكيم داخل الدولة "فلا يجوز ان نبيع تاريخ مصر بالأموال" كما أن مصر فى خطر، فهناك صراع مع إثيوبيا وإسرائيل، وتضخم، والبرلمان الأن فى يد غير كفؤة، وسيكون خطرا على الأجيال القادمة، فبرلمان رجال الأعمال لا يصلح لتلك المرحلة.

وأوضح علاء الخيام أنه فوجئ بسقوط طلعت خليل وأحمد الشرقاوى رغم شعبيتهم، وعدم دخول هيثم الحريري، والبرلمان الان أصبح بدون معارضة حقيقية، والحل فى رأيه إلغاء كامل للانتخابات، وإجراء انتخابات بإشراف قضائي، وإعلام حر لفضح المال السياسي. نحن نحتاج تغييرا جذريا لإنقاذ المشهد.

تحقيق: بسمة رمضان

"الأجور بتيجى من الزبالة»... أرباح بالمليارات وعمال تحت المراقبة

النساجون الشرقيون: «صاحبة السعادة» نموذج فج لدولة داخل الدولة

على مدار أكثر من أربعة عقود، وبفضل قوتها البشرية الوطنية، رسخت شركة «النساجون الشرقيون» مكانتها بوصفها واحدة من أكبر شركات صناعة السجاد فى العالم، وكيانًا تصديريًا عملاقًا يُقدّم باعتباره قصة نجاح للصناعة المصرية.

بدأت الشركة نشاطها فى مطلع الثمانينيات، ثم تمددت أفقيًا ورأسيًا، وبنت سلسلة إنتاج متكاملة تبدأ من تصنيع الخامات الأولية، وعلى رأسها حبيبات إلبولى بروبلين، مرورًا بالغزل والصباغة والنسج، وصولا إلى التعبئة والتوزيع داخل السوق المحلية وعبر عشرات الأسواق العالمية.

القوائم المالية والإفصاحات الدورية ترسم صورة صعود متواصل: نمو فى الإيرادات، قدرة على تحقيق أرباح وتوزيعات سخية للمساهمين، واستمرار فى التوسع حتى فى سنوات الاضطراب الاقتصادي. غير أن هذه الصورة، كما تكشف إفادات عمالية وبيانات حقوقية وتغطيات صحفية مستقلة، تخفى واقعًا مختلفًا داخل المصانع؛ واقعًا تُختزل فيه علاقة العمل إلى معادلة قوة غير متكافئة، وتتحول فيه أدوات الإدارة إلى أدوات مراقبة وترهيب، ويغيب فيه الدور الرقابى للدولة.

صعود مالى واضح... وأرقام لا تصل إلى القاعدة

وفق الإفصاحات الرسمية، حققت «النساجون الشرقيون» خلال عام ٢٠٢٤ إيرادات تجاوزت ٢٤ مليار جنيه مصري، مع صافى أرباح قُدّر بنحو ٢,٥ مليار جنيه. وفى العام نفسه، أقرت الجمعية العمومية توزيعات نقدية للمساهمين تجاوزت مليار جنيه، فى إشارة صريحة إلى وفرة السيولة وثقة الإدارة فى نتائجها. وفى النصف الأول من عام ٢٠٢٥، واصلت الشركة تسجيل مبيعات تجاوزت ١٢,٥ مليار جنيه، مع أرباح صافية تخطت المليار جنيه، رغم تراجع نسبى فى الهوامش.

تعكس هذه الأرقام نموذجًا إنتاجيًا رأسيًا متكاملًا يمنح الشركة قدرة عالية على التحكم فى التكلفة وتعظيم العائد. لكن العمال داخل المصانع يؤكدون أن هذا النجاح لا يُترجم إلى تحسّن ملموس فى دخولهم. فبحسب إفادات متطابقة، يتقاضى عمال أمضوا ٨ إلى ١٠ سنوات خدمة رواتب تتراوح بين ٧ و٨ آلاف جنيه، مع زيادات سنوية محدودة وُصفت بأنها رمزية.

"أنا بقالى سنين فى المكان ده. كل ما نسمع عن أرباح جديدة، نستنى نشوف حاجة علينا... مفيش. بنرجع البيت نحسب الجنيه قبل ما نصرفه وكأن هذه المليارات لا تمر من أمام بوابات المصنع"

اقتصاديًا، يشكّل بند الأجور فى الصناعات التحويلية كثيفة العمالة عادة ١٥ إلى ٣٠ فى المئة من تكلفة التشغيل وفق المعايير المتعارف عليها. وفى شركات تصديرية تحقق وفورات الحجم وتوزّع أرباحًا بالمليارات، يُفترض أن ينعكس النمو على تحسين الأجور وظروف العمل، لا تكريس الضغط على العمال باعتبارهم الحلقة الأضعف.

التخارج إلى الخارج: الأرباح تخرج... والضغط يبقى

فى عام ٢٠٢٢، أعلنت شركة «النساجون الشرقيون» عن خطوة وُصفت رسميًا بأنها «إعادة هيكلة»، تمثلت فى قيام ياسمين وفريدة محمد فريد خميس، ابنتى مؤسس الشركة الراحل، ببيع كامل حصتيهما المباشرتين فى الشركة، والبالغ مجموعهما نحو ٢٤,٦ فى المئة من الأسهم، لصالح صندوق استثمارى يُدعى FYK Limited، مقابل ما يقارب ١,٤ مليار جنيه مصري. وبحسب إفصاح الشركة للبورصة المصرية، باعت كل منهما حصتها البالغة ١٢,٣١ فى المئة بعدد أسهم تجاوز ٨١ مليون سهم، وبقيمة قاربت ٦٨٧ مليون جنيه لكل حصة.

أكدت الشركة حينها أن الصفقة لن تؤدى إلى تغيير المستفيد النهائي، باعتبار أن الصندوق المشترى مملوك بالكامل لهما. غير أن ما أثار جدلًا واسعًا هو أن صندوق FYK Limited كيان مسجّل فى إنجلترا، تم تأسيسه حديثًا، ولا يعمل أصلًا فى مجال صناعة السجاد. اقتصاديون وحقوقيون رأوا فى هذه الخطوة نقلًا قانونيًا لمركز ثقل الملكية إلى الخارج، بما يسمح بتحويل الأرباح والعوائد إلى عملات أجنبية والاحتفاظ بها خارج البلاد، فى وقت كانت تعانى فيه مصر من أزمة عملة حادة.

أحد العمال علّق على الخطوة قائلًا إن الشركة "شدّت السلم وطلعت"، بينما يُطلب منهم فى الداخل تحمّل الأعباء باسم الظروف الاقتصادية. محللون أشاروا إلى أن هذا النموذج، رغم كونه قانونيًا من الناحية الشكلية، يتيح التحصّن باتفاقيات التحكيم الدولى والتمتع بمزايا ضريبية، ويُضعف قدرة الدولة على الرقابة والمساءلة، خصوصًا فيما يتعلق بتحويل الأرباح والالتزامات الاجتماعية.

فى هذا السياق، يبرز سؤال حق الدولة وحق المجتمع: شركة نشأت وتوسعت داخل مصر، واستفادت لعقود من العمالة الرخيصة والبنية التحتية والحوافز، ثم تنقل جزءًا معتبرًا من ملكيتها وعوائدها إلى الخارج، فى الوقت الذى تُشدّد فيه الخناق على عمالها داخل المصانع.

فجوة الأجور... حين يصبح التدرج غير قابل للتبرير

إلى جانب تدنى الأجور، يثير العمال مسألة «فجوة الأجور الصادمة» داخل الشركة. وبحسب إفادات عمالية، يحصل أحد كبار المديرين على راتب شهرى يقدر بنحو مليون و٣٠٠ ألف جنيه، وقد نشر العمال صورة ضوئية لمستند الشيك الذى يتقاضاه المدير شهريا، وذلك فى مقابل بضعة آلاف من الجنيهات لعمال خطوط الإنتاج.

"إحنا لما سمعنا الرقم حسينا إننا مش فى نفس الشركة. ده مش فرق درجات، ده فرق حياة."

بحسب خبراء سياسات الأجور فإن هذا التفاوت الحاد لا يتماشى مع أى معايير عدالة مطبقة فى الشركات الكبرى عالميًا، حيث تسعى الإدارات، حتى فى الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة، إلى ضبط الفجوة بين أعلى وأدنى أجر، إدراكا لخطورة تحوّلها إلى عامل احتقان وانفجار اجتماعى داخل بيئة العمل.

"إحنا بنشتغل فى شركة بيقولوا عليها عالمية، بس إحساسنا إننا عايشين جوه سور مقفول... محدش سامعنا ولا حاسس بمعاناتنا"

"صاحبة السعادة" وإهانة العمال: واقعة تتجاوز الكلمات

فى قلب هذا الاحتقان، تتداول شهادات عمالية واقعة منسوبة إلى ياسمين محمد فريد خميس، رئيسة مجلس إدارة الشركة، والتى يُطلق عليها داخل المصانع لقب «صاحبة السعادة». وبحسب روايات عمالية متطابقة، قالت ياسمين، فى سياق حديث عن بند الأجور، إن رواتب العمال «بتيجى من الزبالة»، فى إشارة إلى بقايا البلاستيك وبواقى التصنيع. التى يتم بيعها لسد بند الأجور لأكثر من عشرين ألف عامل قام المصنع على اكتافهم وبعرقهم.

ورغم عدم صدور تعليق رسمى موثّق يؤكد أو ينفى العبارة حرفيًا، فإن وقعها داخل المصانع كان قاسيًا، كما يقول العمال، لأنها حملت معنى التقليل من قيمة العمل الإنساني، ورسالة بأن الأجور ليست حقًا عادلاً بل "فضلة" من العملية الإنتاجية.

"الكلمة دى جرحتنا اوى ومأثرة فينا حسّيت إن كل تعبنا بيتشال من عليه الغطا ويتقال عليه زبالة. بعد اليوم ده، أى كلام عن احترام بقى صعب نصدقه".

غنى عن القول أن مثل هذه الخطابات، حتى وإن لم تدون رسميًا، تسهم فى تكريس ثقافة إدارية تجرد العمال من الكرامة، وتتناقض مع مبادئ العمل اللائق التى تُقرّها المعايير الدولية.

شهادات من الداخل: الخوف بدل الحوار

فى محاولة لاحتواء الشكاوى، أنشأت الإدارة صندوقًا للشكاوى باعتباره آلية رسمية للتواصل. لكن شهادات عمالية متطابقة تشير إلى أن الصندوق تحوّل إلى فخ إداري.

"حطيت شكوى عن الأكل والشيفتات. بعدها بأيام اتطلبت تحقيق. محدش قالّى ده ليه، بس فهمت إن الشكوى مش حق... دى تهمة."

عامل آخر يضيف أن مجرد التفكير فى الشكوى أصبح مغامرة غير محسوبة العواقب مضيفا "بقينا بنقول لبعض: خليها فى قلبك. اللى اشتكى قبل كده اتعلّم علينا. الصمت بقى أأمن عندنا عيال".

يصنف القانون بشكل واضح تلك الممارسات بالنص" يُعد أى إجراء عقابى بسبب تقديم شكوى انتقامًا محظورًا ويُصنّف كفصل تعسفى مقنّع حتى لو لم ينه صاحب العمل العقد صراحة" ولكن من يراقب ومن ينفذ؟.

المصنع كمساحة أمنية: تفتيش وتجسس وترهيب

التحول الأخطر، بحسب توصيف عمالى وحقوقي، كان نقل الخلاف العمالى إلى مربع أمني. فمع تصاعد المطالبات، أنشأ عمال مجموعة مغلقة على فيسبوك لمناقشة الأوضاع. خطوة بدت سلمية، لكنها قادت، وفق بيان المفوضية المصرية للحقوق والحريات، إلى سلسلة من الانتهاكات.

أشارت المفوضية إلى فصل نحو ٧٠ عاملًا من أربعة مصانع بالعاشر من رمضان تعسفيا بعد تحقيقات داخلية وُصفت بأنها صورية. ووفق إفادات العمال، شملت التحقيقات تفتيشًا ذاتيًا مهينًا قبل دخول غرف التحقيق، وإهانات لفظية، ومحاولات لإجبار بعضهم على الاستقالة.

"دخلت التحقيق بعد ما فتشونى ذاتيا حسّيت إنى متهم مش عامل. اللحظة دى كسرت حاجة جوايا."

الأخطر، بحسب البيان، هو اختراق وتتبع الحسابات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي، بما فى ذلك منشورات من حسابات مجهولة، ثم تحديد أصحابها وفصلهم."كنا فاكرين الأكونت المجهول أمان. لما اتجابوا الناس واحد واحد، فهمنا إننا متراقبين."

خبراء قانونيون يرون أن هذه الممارسات تمثل انتهاكًا صارخًا للحق فى الخصوصية، وقد ترقى إلى شبهة تجسس غير مشروع، ولا تندرج بأى حال تحت سلطات صاحب العمل.

ويؤكد العمال أن بعض من قادوا هذه الإجراءات ضباط شرطة سابقون يعملون داخل هيكل الإدارة، ما رسّخ شعورًا بأن المصنع يُدار بعقلية أمنية لا إدارية.

مباحث الإنترنت و«نشر الأخبار الكاذبة»: القانون كسلاح ضغط

لم تتوقف الإجراءات عند الفصل. فبحسب إفادات العمال وبيان المفوضية، جرى تهديد بعض العمال باللجوء إلى مباحث الإنترنت، واستخدام اتهامات من قبيل «نشر أخبار كاذبة» و«التحريض».

"قالوا لنا: هنبلغ عنكم مباحث الانترنت واللى هيغلط هيتحاسب. ساعتها حسّينا إن الكلام نفسه بقى جريمة."

ويتعارض انحراف استخدام النصوص الجنائية لقمع التعبير العمالى السلمي، مع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى تكفل حرية التنظيم والتعبير داخل أماكن العمل كما تشير المفوضية إلى أن الشركة سبقت العمال ببلاغات تتهمهم بالتحريض والتخريب، ما قلب موقع الضحية إلى متهم.

المخالفات القانونية... وأين الدولة؟

وفق قراءة قانونية، تتضمن الوقائع فصلا تعسفيًا، تفتيشًا مهينًا، انتهاكًا للخصوصية، ترهيبًا قانونيًا، واستخدام أدوات أمنية خارج إطار الدولة. وهى ممارسات تتعارض مع قانون العمل المصري، ومع اتفاقيات منظمة العمل الدولية التى صدّقت عليها مصر، خاصة ما يتعلق بحرية التنظيم وحظر الفصل التعسفى وحماية الكرامة الإنسانية.

وسط ذلك، يبرز سؤال لا يمكن تجاهله: أين وزارة العمل؟

رغم الوقفات والشكاوى والبيانات الحقوقية، لا يظهر تدخل رقابى حاسم. حقوقيون يرون أن هذا الغياب فتح المجال أمام بعض الشركات الكبرى للتصرف كدولة داخل الدولة."دوّرنا على الدولة، لقينا نفسنا واقفين قدّام الشركة لوحدنا، النساجون دولة جوا الدولة ما يقدر عليها غير ربنا"

حين يغيب القانون يحضر الخوف

بين أرباح بالمليارات وتوزيعات سخية للمساهمين، يعيش عمال «النساجون الشرقيون» تحت ضغط دائم: أجور متدنية، فجوات صادمة، صناديق شكاوى تتحول إلى فخاخ، ومصانع تُدار بعقلية المراقبة والترهيب.

"إحنا مش طالبين غير نشتغل بكرامة... بس الكرامة بقت أصعب من الشغل"

القضية هنا لم تعد خلافًا عماليًا، بل اختبارًا حقيقيًا لدور الدولة وحدود نفوذ رأس المال.فحين يخاف العامل من الشكوى، ومن الكلام، ومن منشور على فيسبوك، يصبح السؤال الأهم:

من يحمى العامل؟ وأى معنى يبقى للنجاح الاقتصادي، إذا كان ثمنه هو الخوف داخل أماكن العمل؟

تحقيق: أسماء زيدان

المشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

وأنت تعود الي البيت، بيتك، فكر بغيرك...
(لا تنس شعب الخيام)
وأنت تنام وتحصي الكواكب، فكر بغيرك...
(ثمة من لم يجد حيزا للمنام)
وأنت تفكر بالآخرين البعيدين، فكر بنفسك...
(قل: ليتني شمعة في الظلام)

السؤال يتحول إلى جريمة.. بين نص قانونى فضفاض ومجتمع يخاف من التفكير وسلطة تحاكم النوايا

كيف تدار تهمة ازدراء الأديان فى مصر؟

فى بلد يعلن دستوره أن حرية الاعتقاد مطلقة وحرية الرأى مكفولة.. يبقى الواقع يحمل تناقضا أعمق من الكلمات المكتوبة.. فمجرد التعبير عن رأى مختلف فى الدين، سواء كان نقدا أو تساؤلا أو بحثا روحيا خارج السائد، قد يتحول فى لحظة إلى بلاغ، ثم تحقيق، ثم قضية ازدراء أديان قد تغير حياة صاحبها بالكامل.

لا نتحدث عن قصص فردية، ولا عن حالات منعزلة، بل عن ظاهرة ممتدة تتجاوز حدود الدين الواحد، وتطال مسلمين ومسيحيين، متدينين ولا دينيين، شبابا يعبرون عن أفكارهم فى مساحة رقمية بلا جدران، فيفاجأون بأن المجتمع والقانون يراقبان من خلف الشاشة.

القمص بضابا بخيت: ادعوا أن الكنائس مخازن أسلحة ومراكز للدعارة والتعذيب، وجاءت الثورة لتكشف زيف الادعاءات

محمد عيسى الصروي: الأزمة ليست فى وجود النص بل فى غموضه وتطبيقه الانتقائى وغياب الضمانات

محمود الأبيدي: الدين لا يستخدم للسيطرة الاجتماعية.. والدين لا يحتاج فوضى فكرية ليثبت قوته

هذا التحقيق لا يبحث عن الإثارة بقدر ما يحاول فك الاشتباك المعقد بين القانون والمجتمع والدين، فى لحظة تاريخية أصبحت فيها حرية الفكر مقيدة بشبكة من الحساسيات والخطوط الحمراء، وأصبح المختلف أيا كانت خلفيته مهددا بأن يصنّف خصما للدين عوضا عن كونه صاحب رأي.

مادة تحاكم النوايا

تعد المادة ٩٨ (و) من قانون العقوبات المعروفة باسم " مادة ازدراء الأديان" واحدة من أكثر النصوص القانونية جدلا فى مصر.. فالنص شديد العمومية.. يسمح بتفسيرات واسعة للغاية، ويترك للقاضى تقدير معنى "الازدراء" و"التطاول" و"ازدراء الشعائر" و"التحريض على الفتنة".. هذه الصياغة الفضفاضة تجعل القانون قادرا على أن يتحرك فى اتجاهين: حماية المقدسات من الإهانة، أو استخدامه كأداة للحد من حرية التعبير حين يتجاوز صاحبه حدود المقبول اجتماعيا.

خبراء قانونيون تحدثنا إليهم يؤكدون أن المشكلة ليست فى وجود قانون يحمى المشاعر الدينية، بل فى طريقة تطبيقه. فبحسب أحد الحقوقيين: القانون فى مصر لا يجرم الإلحاد، ولا يجرم الاختلاف الديني، لكنه يجرم التعبير عنه لو اعتبر مسيئا للمجتمع.. المشكلة ليست قانونا ضد الإلحاد؛ بل مجتمع يرى أن مجرد إعلانك أنك مختلف تهديد مباشر له..

يشير حقوقى آخر إلى جانب أكثر حساسية: معظم قضايا ازدراء الأديان تبدأ ببلاغات فردية، غير صادرة عن المؤسسات الدينية.. أى مواطن يشعر بأن رأى آخر ضايقه يستطيع التقدم ببلاغ، وأحيانا يكون البلاغ مبنيا على سوء فهم أو قراءة مبتورة لمنشور على السوشيال ميديا...

المحاكمات فى هذه القضايا لا تدور حول الفعل فقط، بل حول النية. فيستجوب صاحب الرأي.. هل كان يقصد السخرية؟ هل كان يقصد التشكيك؟ هل كان نقده يدخل تحت حرية التفكير أم الاعتداء على المقدس؟

هنا تكمن المعضلة: النية تحاكم، والمجتمع يفسر، والقضاء يقدر، فى ظل حساسيات تتغير من وقت لآخر ومن مدينة لأخرى..

تتسع الدائرة اليوم لتشمل طيفا واسعا من الشباب الذين لا ينتمون لتيارات فكرية واضحة، البعض متدين جدا لكنه يطرح أسئلة نقدية حول التراث أو الممارسات الدينية، البعض مسيحى يميل للتفكير اللاهوتى المختلف أو يبحث خارج فكر الكنيسة التقليدية.. البعض لا دينى لكنه غير راغب فى تحدى المجتمع فقط يريد مساحة للتفكير الشخصي... ورغم هذا التنوع، يجمعهم خيط واحد: الخوف من التعبير.

فعدد كبير من الشباب خصوصا على منصات التواصل أصبح يمارس رقابة ذاتية قاسية على نفسه.. يتجنب الكلمات التى قد تفهم خطأ، يحذف منشورات، يمسح كومنتات، يطمس أجزاء من أفكاره.. ليس خوفا من الدولة بقدر ما هو خوف من المجتمع، خوف من الوصم، خوف من التحريض، خوف من أن يتحول أى رأى بسيط إلى قضية..

هذا المناخ يخلق بيئة مغلقة فكريا فبدل أن يساهم الجيل الجديد فى تجديد الفكر الدينى أو تعميقه، يجد نفسه محاصرا بشعور دائم بأن التفكير نفسه مخاطرة.. وفى كل مرة تثار فيها قضية جديدة، يتجدد السؤال الجوهري: هل نحن مجتمع يخاف من ضياع الدين، أم مجتمع يخاف من حرية الفكر؟

الأزهر والكنيسة.. أصوات مختلفة

الجانب الأكثر حساسية فى هذا الملف هو موقف المؤسسات الدينية، وهى ليست كتلة واحدة كما يفترض، داخل كل مؤسسة أصوات مختلفة، بعضها يميل إلى الانفتاح، وبعضها إلى التشدد، وبعضها إلى الحذر...

يقول شيخ أزهرى من تيار إصلاحي: "الدين لا يحتاج حماية من الأفكار، بل من الجهل، والنقد ليس مشكلة.. المشكلة حين نمنع الناس من التفكير... لأن ذلك يعطل التجديد." فى المقابل، يؤكد شيخ أكثر محافظة: حرية الفكر جزء من الإسلام، لكن ازدراء الثوابت ليس حرية.. إذا سمحنا بالتعدى على المقدسات فسوف ينهار احترام المجتمع للدين.

هذه الثنائية داخل المؤسسة الدينية الإسلامية تجعل الرأى العام أكثر ارتباكا. فلا توجد رؤية موحدة، ولا سياسة محددة، بل مجموعة من الأصوات التى تتصارع داخل مساحة واحدة، ما يفتح الباب لخلط المفاهيم لدى الناس..

الأمر لا يختلف كثيرًا داخل الكنيسة.. فهناك أصوات تقليدية تؤمن بأن الفكر اللاهوتى المختلف خطر على وحدة الإيمان، بينما أصوات أخرى ترى أن النقاش جزء من الحياة الروحية..

يقول أحد القساوسة الشباب: الإيمان لا يهتز من رأي، يهتز من الفراغ الروحي.. لكن المجتمع القبطى نفسه حساس جدا لأى كلام يفهم كتشكيك، خصوصا على الإنترنت، فى حين يقول كاهن آخر من الاتجاه المحافظ: هناك فارق بين البحث اللاهوتى وبين التشكيك.. الأول مطلوب، والثانى يسبب بلبلة فى الشعب..

هذا التباين داخل الكنيسة يخلق بدوره حالة من التخبط.. ما هو مسموح؟ وما هو ممنوع؟ ومن المسؤول عن تصنيف الكلام؟ هل هو الكاهن أم المجتمع أم القانون؟

وما بين هذه الأسئلة يبقى الشباب المسيحى خصوصا المختلف فكريا فى منطقة رمادية تشبه إلى حد كبير المنطقة التى يقف فيها الشباب المسلم.

المجتمع

إذا كان القضاء يصدر الحكم، فالمجتمع يصدر الاتهام.. فى كثير من الأحيان، البلاغات لا تبدأ بسبب نص واضح يهاجم الدين، بل بسبب إحساس عام بأن الشخص يختلف أو يعترض أو يتجاوز المتعارف عليه.. المجتمع يتسامح مع الخرافة لكنه لا يتسامح مع التفكير، يتسامح مع الخطاب الطائفى أحيانا لكنه لا يتسامح مع النقاش الحر، يدافع عن الدين... لكنه يسمح بتهديد المختلف وإهانته...

المفارقة أن المجتمع نفسه هو الذى يقول: الدين لله، وكل واحد حر.. لكنه يضيف بعدها: بس مش قدام الناس، ومش على السوشيال، ومش بالطريقة دي.. هذا التناقض بين الأقوال والممارسة ينتج أخطر أنواع الرقابة.. الرقابة الجماعية، التى تجعل الفرد يخاف من الآخرين أكثر مما يخاف من الدولة...

حقوقيون.. لا حرية حقيقية دون إعادة تعريف الازدراء

أغلب الحقوقيين الذين تحدثنا إليهم يتفقون على أمر جوهري.. من دون تعريف واضح ودقيق لمفهوم "ازدراء الأديان"، ستبقى المادة مساحة مفتوحة لمعاقبة أى رأى يختلف مع السائد...

يرى أحدهم أن "المادة ٩٨ (و)" تحولت من حماية إلى أداة ضبط اجتماعي، المجتمع يستخدمها ضد من يختلف أكثر مما يستخدمها لحماية العقيدة.. بينما تشير حقوقية أخرى إلى نقطة حاسمة: الحرية لا تقاس بما يستطيع المؤمن قوله، بل بما يستطيع غير المؤمن قوله دون خوف...

أما القول الأكثر جرأة فيأتى من أحد المحامين المعروفين بقضايا الحريات: مشكلة القانون ليست فى نصه فقط، بل فى وجوده داخل بيئة تخاف من الأسئلة.. أى قانون مهما كان متوازنا سيتحول إلى سيف إذا وضعته فى يد مجتمع حساس دينيا...

توتر مستمر بين الدولة والمجتمع والدين

يبدو المشهد فى مجمله، شبكة معقدة من المصالح والتوازنات.. الدولة تحاول الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي، فتتساهل فى قبول البلاغات المتعلقة بالدين..

المجتمع يتعامل مع الدين بصفته جزءا من الهوية، وليس فقط معتقدا روحانيا.. والمؤسسات الدينية تخشى من ضياع سلطتها فى فضاء مفتوح بلا ضوابط.. وفى الوسط يقف الفرد المختلف، المتسائل ، الباحث وحيدا أمام ثلاثة سلطات أكبر منه...

هذا الاشتباك لا ينتج فقط قضايا ازدراء الأديان، بل ينتج واقعا كاملا من الخوف والرقابة الذاتية.. ويبقى السؤال الوجودي.. كيف يمكن لبلد أن يتقدم فكريا إذا كان مجرد التفكير المختلف يعامل كتهديد؟

وظيفة الدين ليس قمع الآراء

- الدكتور محمود محمد الأبيدي، إمام وخطيب المسجد الجامع الكبير، ومدير المركز الثقافى الإسلامى بمدينتي، يقول: إن استخدام الدين كغطاء للسيطرة الاجتماعية أمر مرفوض شرعا، مؤكدا أن جوهر الدين لا يقوم على الهيمنة أو التحكم فى الناس، بل على دعوتهم إلى الله بالرحمة واللين والموعظة الحسنة، كما أمر القرآن الكريم.. ويشير إلى أن الداعية أو المتحدث باسم الدين ليس صاحب سلطة اجتماعية، وإنما دليل يهدى الناس إلى الطريق، لا من يفرض عليهم اختياراتهم.

وعن سؤال: هل المجتمع يخاف من الأسئلة أكثر من خوفه من ازدراء الدين؟ يرى الأبيدى أن الأصل فى المعرفة هو السؤال، لكنه يضع لهذا السؤال ضوابط واضحة، معتبرًا أن الخوف من ازدراء الأديان واجب، بينما السؤال ينبغى أن يكون موجّهًا لأهل الاختصاص، مستشهدًا بقوله تعالى: «فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون».. ويضيف أن النبى صلى الله عليه وسلم نهى عن كثرة الأسئلة التى لا طائل من ورائها، محذرا من أن الجدل غير المنضبط قد يؤدى إلى إرباك الناس لا إلى هدايتهم..

وفيما يتعلق باستخدام القانون، يرفض الأبيدى فكرة أن يكون القانون أداة لإسكات المختلفين، مؤكدا أن القانون فى الأصل لا يتعارض مع الدين، خاصة أن الدستور المصرى ينص على أن الشريعة الإسلامية هى المصدر الأساسى للتشريع. ويرى أن وظيفة القانون، مثل الدين، هى تنظيم حياة الناس وتحديد الحقوق والواجبات، لا قمع الآراء أو تكميم الأفواه.

وحول النقد الديني، يصفه الأبيدى بأنه أمر نسبى ومتاح، شريطة أن يمارس فى إطار من الاحترام للأديان والشرائع السماوية، واحترام الإنسان أيا كان معتقده، مستشهدا بقوله تعالى: «لا إكراه فى الدين قد تبين الرشد من الغي». ويرى أن التعبير عن الرأى حق، لكنه يفقد مشروعيته حين يتحول إلى إساءة أو امتهان للمقدسات..

ويؤكد الأبيدى أن الدين قوى وقادر على مواجهة الأسئلة والاختلاف، مستشهدا بحديث النبى صلى الله عليه وسلم: «إن هذا الدين متين فأوغلوا فيه برفق».. ويرى أن الإشكالية ليست فى قوة الدين ولا فى ضعف المجتمع، بل فى غياب التخصص واحترام الأدوار، مشددا على أن طرح الأسئلة الدينية يجب أن يوجه إلى العلماء والمتخصصين، كما أمر القرآن، معتبرا أن العلم والتدرج والرفق هى الضمانة الحقيقية لاستمرار الدين وتأثيره فى المجتمع...

الكنيسة لاتخشى النقد

يعلق القمص بضابا بخيت، كاهن كنيسة القديسين مكسيموس ودوماديوس والأنبا موسى الأسود بالإسكندرية، إن الكنيسة لا تخشى النقد الموضوعى الساعى إلى الفهم، مشيرا إلى أن تاريخها ذاته قائم على مواجهة الأسئلة والاعتراضات، لا الهروب منها. ويؤكد أن الكنيسة تفتخر بعصور كاملة من الجدل الفكرى والدفاع اللاهوتي، من بينها مرحلة الإمبراطور يوليانوس الجاحد، التى واجهها آباء الكنيسة بردود فكرية ولاهوتية ما زالت تدرس حتى اليوم.

ويرى القمص بضابا أن المجتمع القبطى الدارس والواعى بتاريخ كنيسته يدرك جيدا أن كل محاولات الهجوم على الإيمان لم تؤد إلى هدمه، بل أسهمت فى تقويته، معتبرا أن الخطر الحقيقى لا يكمن فى الاختلاف الفكري، وإنما فى أساليب التهكم والتحريض التى قد تفتح أبواب الفتنة والانقسام داخل المجتمع.. ويشير إلى أن كثيرا من الشبهات المتداولة حول العقيدة المسيحية، مثل اتهامات الشرك أو تحريف الكتاب المقدس، تجد ردودا موثقة وواضحة فى كتابات الآباء، وفى تراث الكنيسة وتعاليم رموزها، وعلى رأسهم البابا شنوده الثالث..

ويؤكد أن النقاش اللاهوتى الموضوعى لا يخيف لا الكنيسة ولا الشباب، طالما جرى فى إطار حوار راق قائم على الاحترام والمنهجية، محذرا فى المقابل من أن الخطاب القائم على السخرية والإثارة والتحريض قد يتحول إلى عنف لفظى وربما بدني.. وينتقد ما يصفه بازدواجية المعايير فى التعامل مع الخطاب الديني، حيث يتسامح مع إساءات جسيمة موجهة للكنيسة، بينما ترفع تهمة «ازدراء الأديان» سريعا فى مواجهة شباب يطرحون تساؤلات أو آراء مختلفة..

ويشير القمص بضابا إلى أن الكنيسة تعرضت على مدار سنوات لاتهامات خطيرة، من بينها الزعم بأنها مخازن أسلحة أو أماكن للتعذيب أو الدعارة، ومع ذلك اختارت الصمت، معتبرًا أن الأحداث اللاحقة كشفت زيف تلك الادعاءات.. ويؤكد أن الكنيسة تتبنى مبدأ تصحيح التعليم بالحوار لا بالمواجهة، مستشهدا بتعاليم البابا شنوده الثالث الذى كان يرى أن الإنسان الواثق من فكره يناقش بهدوء، بينما يلجأ الضعيف إلى الصراخ حين يفقد الحجة.

ويختتم القمص بضابا بالتأكيد على أن تاريخ الكنيسة القبطية منذ تأسيسها على يد القديس مارمرقس الرسول يقوم على منهج السؤال والجواب، كما تجسد فى مدرسة الإسكندرية اللاهوتية، التى واجهت الفلسفات اليونانية بالحوار والإقناع، لا بالقمع. ويرى أن هذا المنهج لم يضعف الإيمان، بل جعله أكثر رسوخا، وأسهم فى ترسيخ مكانة كرسى الإسكندرية كأحد أقوى الكراسى الرسولية، معتبرًا أن التساؤل والتلمذة الفكرية كانا دائمًا مصدر قوة للكنيسة لا تهديدا لها.

سياق من التمييز

يعلق المحامى الحقوقى محمد عيسى الصروى على الجدل حول المادة ٩٨ من قانون العقوبات، مؤكدا أن الإشكالية الحقيقية لا تتوقف عند وجود نص قانونى من عدمه، بقدر ما تتعلق بسياق أوسع من التمييز والممارسات الواقعية ضد الأقليات الدينية.

ويقول الصروى إن قضايا ازدراء الأديان لا يمكن عزلها عن منظومة كاملة من السياسات والممارسات التى تنتج تمييزًا ممنهجًا، مشيرًا إلى أن المشكلة ليست فى النصوص وحدها، بل فى غياب إرادة حقيقية لدى السلطة التنفيذية من رأس الدولة إلى المؤسسات والوزارات المهنية، لتطبيق ما ينص عليه الدستور من أن حرية الاعتقاد مطلقة، وأن لكل إنسان الحق فى اعتناق ما يشاء دون عواقب غير معلنة..

ويضيف أن هناك تيارا داخل المجتمع يتبنى فكرة «إهانة الأديان» كذريعة جاهزة لقمع الاختلاف، بينما الفلسفة الأصلية للقوانين سواء الدينية أو الوضعية تقوم على مبدأ «الضرر».. فحرق الكتب المقدسة أو التحريض المباشر على الكراهية والعنف يمكن اعتباره ضررا حقيقيا، أما التعبير عن الرأى أو التفكير المختلف فلا ينبغى أن يعامل كجريمة..

ويرى الصروى أن المادة ٩٨ تعانى من خلل دستورى واضح، بسبب اعتمادها على ألفاظ مطاطية وغامضة مثل «الازدراء» و«التطاول»، دون وضع تعريفات دقيقة أو ضوابط قانونية منضبطة، وهو ما يجعل تطبيقها خاضعا للأهواء والمزاج العام، لا لمعايير قانونية واضحة. ويؤكد أن أى نص عقابى يجب أن يكون محددا: «تفعل كذا، تعاقب بكذا»، لا أن يترك الباب مفتوحا للتأويل..

ويشير إلى أن معالجة هذا الملف لا يجب أن تبدأ بالعقوبة، خصوصا عقوبة الحبس، بل بتغيير الممارسات على أرض الواقع، ومواجهة التمييز بشكل مباشر. ويتساءل: لماذا لا يوجد تمثيل حقيقى للأقباط فى مجالات مثل الرياضة؟ ولماذا يتم التعامل مع المواطنين المسيحيين دائما بمنطق «الكوتة» لا بالمواطنة الكاملة؟ معتبرًا أن غياب تمثيل الأقليات فى مجالات عديدة ليس صدفة، بل انعكاس لتمييز متجذر فى المجتمع.

ويربط الصروى بين هذا الواقع وبين سياسات التعليم، التى رسخت الدين كمادة أساسية، فى مقابل تراجع مواد أخرى، إلى جانب غياب المساحة السياسية وحرية النقاش العام. ويرى أن فتح المجال العام، والسماح بالتصادم الفكرى الآمن، هو السبيل الحقيقى لبناء السلام المجتمعي، وليس القمع أو المنع.

وعن تطبيق المادة ٩٨، يؤكد الصروى أن الواقع العملى يكشف خللا واضحا، إذ إن أغلب من تتم إدانتهم بموجبها ينتمون إلى الأقليات الدينية، بينما نادرًا ما تستخدم ضد أبناء الأغلبية، كما أن البلاغات ذاتها غالبا لا تقدم من مسيحيين أو يهود، إلا فى حالات استثنائية جدا.

ويطرح تساؤلًا جوهريا حول جدوى الحبس فى قضايا من هذا النوع، معتبرا أن إهانة المقدسات بصيغتها المطلقة لا تستدعى عقوبة سالبة للحرية، خاصة قبل إصلاح الممارسات التمييزية القائمة بالفعل..

وفى إجابته عن سؤال: هل يخاف المجتمع من الفكر أكثر من خوفه من القانون؟ يرى السروى أن المجتمع المصرى لم يعتد أصلًا على ثقافة التفكير، لا دينيا ولا سياسيا، فالأطفال لا يُربّون على طرح الأسئلة، والاختلاف يقابل بالخوف، وهو ما يجعل أى شخص يفكر أو يتكلم عرضة لحملات بلاغات وتشويه.

ويشير إلى أن مصر تمتلك إطارا دستوريا متقدما نسبيا، فضلا عن تصديقها على اتفاقيات دولية مثل العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية، لكن المشكلة تكمن فى القوانين المنظمة والمفسرة لهذه الحقوق، وعلى رأسها قانون العقوبات، الذى ما زال يتعامل مع قضايا السب والقذف وازدراء الأديان بمنطق عقابى لا يراعى حرية الرأى والتعبير..

وينتقد الصروى الزج بادارج بعض الحالات وتقديمهم إلى نيابة أمن الدولة والتى تختص بالاساس بنظر قضايا الإرهاب وإلصاق تهم اخرى غير تهمة الازدراء مثل الانضمام إلى جماعه إرهابية أو مشاركتها.

ويختتم الصروى بالتأكيد على أن المادة ٩٨، بصيغتها الحالية وتطبيقها العملي، تمثل انتهاكا لحرية التعبير، ليس فقط بسبب غموضها، بل لأن استخدامها يتم بشكل غير عادل، حيث تطبق فى الغالب على الأقليات، بينما نادرًا ما تطال أبناء الأغلبية، ما يجعلها أداة للضبط الاجتماعى أكثر منها وسيلة لحماية الدين.

تعريف جديد للحرية الدينية والفكرية

التحقيق لا يهدف إلى الدفاع عن الإساءة للدين، ولا إلى تبرير التعدى على معتقدات الناس، بالعكس.. حساسية الناس للدين مفهوم إنساني، لكن القضية الحقيقية ليست الإساءة، بل حدود التفكير.. أين تبدأ حرية النقد.. وأين ينتهى الاحترام؟ من يحدد الإساءة؟ هل كل من يختلف مع خطاب دينى سائد يصبح مزدر للأديان؟ هل الدين هش إلى الحد الذى يهدده رأى على فيسبوك؟ وهل المجتمع واثق بما يكفى من إيمانه ليقبل الاختلاف؟

الحرية الدينية ليست حرية الاعتقاد فقط، بل حرية التعبير عنه، وحرية تغييره، وحرية مناقشته.. والمجتمع الذى يخاف من الأسئلة، لا يضمن إجابات قوية، بل يضمن صمتا طويلا.

الحرية لا تهدد الإيمان، بل تكشفه

فى النهاية، السؤال ليس قانونيا فقط، ولا دينيا فقط، ولا اجتماعيا فقط. السؤال أكبر من ذلك.. هل نحن مستعدون لقبول أن الإنسان يمكن أن يفكر بشكل مختلف عنا دون أن نراه خصما للدين؟ المشكلة ليست فى وجود القانون، بل فى أن المجتمع يعتبر السؤال تهديدا، والاختلاف خيانة، والنقد ازدراء.

وما دام هذا الخوف قائما، سيظل أى صاحب رأي.. مهما كانت نواياه مهددا بأن يجد نفسه فى مواجهة اتهامات أكبر من فكره، وأكبر من كلماته.. الإيمان الحقيقى لا يتزعزع من فكرة، ولا يسقط من نقاش..

لكن الخوف... الخوف وحده هو الذى يصنع العدو من مجرد رأي.

تحقيق – مادونا شوقي

قالت العرب

"تُنسى كأنك لم تكن / تنسى كمصرع طائر / ككنيسة مهجورة تنسى / كحب عابر / وكوردة في الريح / وكوردة في الثلج / تنسى

المشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

متى يتحول حرمان الحرية الدينية إلى أداة نفوذ تهدد المجتمع كله

الدين كغطاء للسيطرة.. كيف يستغل للتحكم في السياسة والمجتمع والمال؟

في مصر اليوم لم يعد الدين مجرد مسألة شخصية بين الفرد وربه، بل أصبح فى كثير من الحالات أداة نفوذ وسيطرة على السياسة، الاقتصاد، التعليم، وحتى الحياة الاجتماعية اليومية.. المؤسسات الدينية وبعض الشخصيات النافذة تستخدم الدين لتبرير سياسات محددة.. ولحشد الدعم الشعبي، ولمنح نفسها شرعية اجتماعية وسياسية إضافية، بعيدا عن مساءلة واضحة.. تحليلات خبراء السياسة تؤكد أن هذا الاستغلال يحدث على مستويات متعددة، من المناهج التعليمية التى تشكل وعى الطلاب وفق رؤية محددة، إلى برامج تنموية تديرها مؤسسات دينية باسم خدمة المجتمع، بينما تحمل أهدافا سياسية أو اقتصادية غير معلنة.

الجانب الاقتصادى لهذه السيطرة لا يقل خطورة، فالمؤسسات الدينية تدير أموالا ضخمة، بعضها شفاف وبعضها غامض الوجهة، ما يتيح استخدامها لتعزيز النفوذ على الأفراد والمجتمع.. دراسة حديثة لمركز بحثى مستقل أشارت إلى أن نحو ١٥–٢٠٪ من هذه المؤسسات لديها تمويلات يصعب تتبعها، ما يجعلها أدوات فعالة للضغط الاجتماعى والسيطرة على القرارات اليومية للمجتمع، خصوصا فى المناطق الأقل وعيا بحقوقها المدنية... الخبيرة الاقتصادية الاجتماعية مها عبد الرحمن اكدت: التحكم فى الموارد المالية يتيح ممارسة نفوذ مباشر على الأفراد والجماعات ويعزز سيطرة المؤسسات على القرارات اليومية للمجتمع..

القوانين المصرية تضمن حرية العقيدة، لكن توجد فجوات تجعل استغلال الدين ممكنا.. الدستور ينص على حرية المعتقد، ويحمى قانون العقوبات قداسة الأديان، إلا أن ضعف الرقابة وغياب آليات حماية فعالة يجعل الأفراد والجماعات عرضة للاستغلال باسم الدين، خصوصا عند استخدام القانون لتقييد التعبير أو ممارسة ضغوط على الأقليات...

المحامى الحقوقى أحمد السيد يقول: ضعف الرقابة يجعل الأفراد عرضة للاستغلال باسم الدين.. رغم وجود نصوص واضحة فى الدستور.

الاستغلال الدينى يولد أيضا ضغطا نفسيا واجتماعيا واضحا، حيث يشعر الأفراد بالخوف والذنب والعزلة، خصوصا بين الأقليات.. أدوات الضغط تشمل التمييز فى العمل، الحرمان من فرص التعليم، أو فرض مشاركة فى أنشطة دينية محددة.. الدكتورة منى حسن، أستاذة علم الاجتماع، أوضحت: الضغط الدينى ليس مجرد ضبط سلوكي، بل وسيلة لفرض سلطة مباشرة على القرارات الفردية والجماعية، ما يعمق الفجوات بين الأغلبية والأقليات.. استمرار هذا الاستغلال يضعف المجتمع المدنى ويحد من قدرة الأفراد على ممارسة حقوقهم بحرية، ويجعل الدين وسيلة للسيطرة أكثر من كونه أداة للإيمان والتوجيه الروحي...

تاريخ الظاهرة فى مصر يظهر أن استغلال الدين للسلطة ليس جديدا، لكنه ازدادت تعقيدا مع تداخل السياسة والاقتصاد بالمؤسسات الدينية، ليصبح الدين أداة مركبة للتحكم بالمجتمع.. المحامى الحقوقى أحمد السيد يؤكد:"الاستغلال يحدث غالبا عبر تهديد الوظائف، فرض برامج دينية، أو استخدام قوانين ازدراء الأديان لتقييد التعبير.. ما يجعل الأفراد عاجزين عن حماية أنفسهم..

ويعلق المفكر القبطى ومؤسس التيار العلمانى داخل الكنيسة، كمال زاخر، قائلا إن الاشكالية لا تتعلق برجال الدين بوصفهم أفرادا، بقدر ما ترتبط بتحالف واضح بين السلطة الدينية والسلطة المدنية، خاصة فى دول العالم الثالث، حيث تتقاطع المصالح بين الطرفين بشكل مباشر.. وأوضح أن هذا التحالف ليس حكرا على العالم الثالث فقط، لكنه يكون أكثر وضوحا وعمقا فى تأثيره داخل هذه المجتمعات، بسبب الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وتراجع الوعى والثقافة...

كمال زاخر: تحالف رجل الدين ورجل السياسة يحاصر العقل الجمعى ويرحل أزمات الناس إلى «جنة مؤجلة»

وأشار زاخر إلى أن استخدام الدين فى هذه السياقات يعد الوسيلة الأسهل للسيطرة على الشارع، لأن الدين بطبيعته يحمل وعودا أخروية، ترحل من خلالها أزمات الحاضر إلى ما بعد الحياة، فيطلب من المواطن الصبر على الفقر والظلم مقابل الجنة أو الفردوس.. وأضاف أن رجال السياسة ليسوا بعيدين عن هذا التوظيف، بل يدعمونه باعتباره أداة فعالة لإحكام السيطرة، فى حين يرى بعض رجال الدين أن هذا التحالف يخدم انتشار رسالتهم، وإن اختلفت الدوافع، إلا أن الاتجاه واحد، وهو تقابل المصالح بين المؤسستين الدينية والسياسية...

وفى رده على سؤال حول التهديد أو التقييد باسم الدين، أوضح زاخر أنه لا يمكن دائما الإشارة إلى وقائع فردية بعينها، لكن يمكن الحديث عن نمط عام ممتد تاريخيا فى المنطقة، يقوم على تبنى خطاب دينى يكفر أو يجرم الخروج على الحاكم، وهو خطاب تكرر عبر التاريخ المصرى والعربي، وتحول إلى جزء من الوعى الجمعي. ولفت إلى أن هذا التحالف بين رجل الدين ورجل السياسة يشكل كماشة تضغط على العقل الجمعي، وتحجب عنه حقه فى الاختلاف، وهو ما يجعل المطالبة بالدولة المدنية أو دولة المواطنة مطلبا قائما حتى اليوم...

وحول دور الدين فى تشكيل الولاء السياسى والاجتماعي، قال زاخر إن المسألة ترتبط بدرجة الوعى والثقافة السائدة فى المجتمع، فكلما تعمق الوعي، تراجع الدور المنفرد للدين فى توجيه المجتمع، باعتباره أحد مكونات الوعى وليس المكون الوحيد له.. وأكد أن الأزمة الحقيقية تبدأ حين ينفرد الدين بتشكيل الوعي، ويتم إقصاء عناصر الثقافة والعلم والإبداع، مشيرا إلى أن توظيف الدين سياسيا يتناسب طرديا مع درجة الاستبداد، فكلما زاد القمع، زادت الحاجة لاستخدام الدين كأداة للضبط والسيطرة..

وعن أساليب الضغط النفسى والاجتماعى باسم الدين، أوضح زاخر أن الخطاب الدينى هو الأداة الأساسية، فالدين يصل إلى الناس عبر هذا الخطاب، وكلما خضع الخطاب الدينى للرؤية السياسية، أصبح أداة لتحقيق أهداف السلطة، سواء كانت إيجابية أو سلبية.. وشدد على أن القضية ليست أبيض أو أسود، بل تتعلق بسلامة الخطاب ذاته، مؤكدا أن أى مجتمع يسعى للنهوض لا بد أن يضع التعليم والثقافة والإبداع فى مقدمة أولوياته، بعيدا عن التوجيه الأيديولوجي...

وفى ما يخص استغلال الدين فى التعليم والبرامج المجتمعية، أشار زاخر إلى أن المشكلة تبدأ من النص الدستورى الذى يمنح الدولة دينا رسميا، معتبرا أن هذا الأمر غير موجود فى المجتمعات المتقدمة، لأن الدولة كيان اعتبارى يضم مواطنين متنوعين فى الأديان والأفكار.. وأضاف أن منح المؤسسات الدينية صلاحيات فى التعليم العام، أو امتلاكها لمناهج موازية، يفتح الباب لتوجيه المجتمع دينيا، ويؤثر فى النهاية على القرار السياسي، لافتا إلى أن الفتن الطائفية غالبا ما تستند إلى خطاب دينى متطرف يقنع أتباعه بأحقيتهم المطلقة فى الوجود..

وأكد زاخر أن استغلال الدين كأداة للسيطرة يمثل تهديدا مباشرا لحرية المعتقد، ويظهر عمليا فى إقصاء المختلفين من مواقع التأثير والصفوف الأولى، استنادا إلى تفسيرات فقهية أو دينية، مشيرا إلى أن الخسارة الحقيقية لا تقع على المواطن وحده، بل على الوطن نفسه، الذى يستمر فى الدوران داخل ثلاثية الفقر والمرض والجهل رغم مرور عقود طويلة...

وحول ما تخشاه المؤسسات الدينية من كشف هذا الاستغلال، رأى زاخر أن عملية الكشف ذاتها معطلة، لأن الخطاب الدينى والمجتمعى لا يتوقف عن تأكيد ضرورة المرجعيات الدينية، بينما تظل الدعوات المدنية محاصرة بأفق ضيق، ما يخلق دائرة مفرغة يصعب كسرها.. واعتبر أن الرهان الوحيد المتاح حاليا هو تصاعد الوعى لدى الأجيال الجديدة، فى ظل العولمة والعالم الافتراضي، الذى بات مساحة أقل خضوعا للرقابة والسيطرة...

الفصل بين الدين والسلطة أصبح ضرورة ملحة لحماية حرية المعتقد وسلامة المجتمع.. الدين يجب أن يبقى وسيلة للإيمان والتوجيه الروحي، لا أداة للضغط أو السيطرة.. حماية المجتمع من استغلال الدين مسؤولية مشتركة.. قانونية و اجتماعية ومدنية، والا فان استمرار هذا الاستغلال يهدد ليس فقط حرية الأفراد.. بل نسيج المجتمع نفسه..

تقرير – مادونا شوقي

الأنبا باخوم: صمت الله كلمة.. والإيمان لا يُقاس بالمشاعر

اللادينية صرخة بحث لا كفرًا... والتعليم الديني مطالب بمواجهة الإلحاد بالعقل

في زمن تتكاثر فيه الأسئلة الوجودية، ويعيش فيه الإنسان المعاصر حالة قلق روحي واضطراب الإنساني، تبرز الحاجة إلى خطاب ديني هادئ لا يهرب من الأسئلة ولا يختبئ خلف إجابات جاهزة. في هذا السياق، يفتح الأنبا باخوم، المتحدث الرسمي والنائب البطريركي للكنيسة الكاثوليكية، مساحة صريحة للحوار حول قضايا تمس جوهر الإيمان وحياة الناس اليومية، من صمت الله وجفاف الصلاة، إلى ابتعاد بعض الشباب عن الكنيسة، وصعود أسئلة اللادينية، ودور التعليم الديني في مواجهة الإلحاد، وصولًا إلى مكانة المرأة، والعنف الأسري، وحدود الزواج والطلاق داخل الكنيسة.

حوار يتسم بالهدوء والوضوح، يوازن بين الإيمان والواقع، ويقدّم رؤية كنسية تسعى إلى الإصغاء قبل التعليم، والاقتراب قبل الإدانة، في زمن باتت فيه الأسئلة أعلى صوتًا من الإجابات.. وهذا نص الحوار:

• لماذا نشعر أحيانًا أن الله صامت؟ وهل الصمت رسالة أم اختبار؟

– أحيانًا يبدو لنا أن الله صامت، بينما الحقيقة أن صمته ليس غيابًا، بل طريقة مختلفة للكلام. الله لا يعمل وفق استعجالنا نحن، بل وفق حكمته وتوقيته. الصمت قد يكون مساحة لنتطهر من الضجيج الداخلي، مساحة ننضج فيها ونتعلم الثقة. الله كثيرًا ما يربّي القلب بالصمت أكثر مما يربّيه بالكلمات. الإيمان الكاثوليكي يعلّمنا أن الله حاضر حتى حين لا نشعر، وأن الصمت يمكن أن يكون رسالة، دعوة لأن نبحث عنه أكثر ونثبت في الصلاة. انفتاح القلب في لحظات الصمت قد يكون بابًا لوحي عميق.

• هل يمكن أن يعيش الإنسان حياة روحية حقيقية وهو لا يشعر بشيء في الصلاة؟

– نعم، لأن جوهر الإيمان ليس المشاعر، وإلا تحولت الصلاة إلى بحث عن إحساس لا عن لقاء. الكنيسة الكاثوليكية تربّينا على الثبات، فالصلاة ليست محاولة لاستجلاب مشاعر روحية، بل فعل حب. أنت تصلي لأنك تحب الله. القديسون الكبار مرّوا بسنوات من الجفاف الروحي، ومع ذلك استمروا. الحياة الروحية الحقيقية تُقاس بالأعمال والإخلاص، وبالوفاء لا بالانفعال.

●هل الكنيسة أحيانًا بعيدة عن هموم الناس اليومية؟ وماذا يمكن أن يتغير؟

– الكنيسة جسد حي، هي شعب الله. الكنيسة الكاثوليكية تحمل في قلبها مسؤولية الضعيف، والتعليم البابوي يؤكد دائمًا على "كنيسة تخرج إلى الأطراف". الكنيسة لا تكتفي بأن تعلّم، بل تسمع وتشارك. المطلوب أن تكون قريبة من الواقع، من الألم والفرح معًا.

●لماذا يوجد شباب كثيرون في الكنيسة جسديًا لكن ليس بقلوبهم؟

– لا نستطيع أن نعمم، فهناك العديد من الشباب، مثل كل الفئات العمرية، في خدمة الكنيسة ويقومون بأعمال جميلة. لكن البعض منشغل بواقع وصعوبات حياتية أو انشغالات أخرى. الكنيسة لا تدين، بل تحاول قدر الإمكان أن تقابل الجميع وتقدّم ما تستطيع.

• كيف تتعامل الكنيسة مع الجيل الذي يميل إلى اللادينية؟

– اللادينية ليست كفرًا دائمًا، بل أحيانًا صرخة بحث. كثيرون لا يرفضون الله، بل يرفضون صورًا مشوهة عنه. نقترب منهم بالصداقة لا بالمواجهة، ونسمع قبل أن نجيب. الإيمان لم يُفرض يومًا بالقوة بل بالحب. وإذا استطاعت الكنيسة أن تُظهر وجه المسيح الرحيم لا القاسي، ستفتح أبواب الرجوع. اللادينية لا تُعالج بالإدانة بل بالشهادة.

• هل التعليم الديني قادر على مواجهة تحديات الشباب؟

– بالتأكيد، لكننا نحتاج أيضًا إلى تعليم يمس الواقع، يواجه الإلحاد العلمي بالمنطق، ويجيب عن أسئلة الجنس والحرية والهوية دون خوف أو هروب. الكنيسة الكاثوليكية لديها تراث لاهوتي عميق، لكن المطلوب تقديمه بلغة يفهمها الجيل الجديد. الشباب لا يحتاج فقط إلى معلومة، بل إلى معنى، وحين يصبح التعليم قادرًا على خلق معنى، يصير أكثر قوة وتأثيرًا.

• هل توجد قوانين أو تقاليد في الزواج الكاثوليكي قد تظلم المرأة؟

– جوهر الزواج الكاثوليكي قائم على مساواة الرجل والمرأة في الكرامة والحقوق. التقاليد لا تظلم المرأة. الكنيسة بحاجة دائمة إلى مراجعة عادات اجتماعية لا عقائدية، فالإيمان لا يناقض كرامة المرأة بل يرفعها. الزواج سرّ مقدس، وليس ملكية ذكورية. الرجل والمرأة يسيران معًا، لا أحد أفضل من الآخر، وهذا ما يجب أن يظهر عمليًا.

• هل تتعامل الكنيسة بفعالية مع العنف الأسري؟

– الوعي يتزايد، لكننا نحتاج شجاعة أكبر. العنف الأسري جريمة وليس "شأنًا داخليًا". نحاول بشتى الطرق تقديم دعم نفسي وقانوني وروحي للضحايا، فالكنيسة مدعوة لأن تكون ملجأ للمستحقين.

• متى يكون الطلاق مشروعًا؟

– لا طلاق في الكنيسة الكاثوليكية. ما يوجد هو ما نسميه في القانون "إعلان بطلان الزواج"، وذلك لوجود سبب مانع للزواج أو لغياب الرضا الحر وقت إتمام السر والطقس. الصعوبات اللاحقة لا تسبّب إعلان البطلان، إلا إذا كانت ناتجة عن أمر خفيّ كان موجودًا قبل الزواج.

●هل تخاف الكنيسة من تمكين المرأة في المناصب القيادية؟

– الكنيسة الكاثوليكية عبر تاريخها شهدت نساء قديسات علّمن، وأدرن أديرة، وقدن إصلاحات كبرى. المشكلة ليست في الإيمان، بل في الثقافة المحيطة. نحن نحتاج إلى ثقافة تشهد بكرامة المرأة عمليًا، وتمنحها مساحة قيادية حقيقية في التعليم والإدارة. تمكين المرأة ليس تهديدًا للكنيسة، بل غنى لها.

• ما تقييمك لدور المرأة داخل الكنيسة؟

– المرأة هي نبض الخدمة الاجتماعية، وحاملة الرحمة، والمعلمة الأولى في البيت والرعية. وجودها ليس تكميليًا، بل جوهريًا. وكلما ارتفع صوت المرأة، اتسع وجه الكنيسة ليشبه مريم: الأم، والمعلمة، والخادمة.

• هل تُتخذ قرارات أحيانًا حفاظًا على الصورة بدل العدالة؟

– الإنجيل يدعونا إلى الشفافية. العدالة ليست عكس الرحمة، بل طريقتها الصحيحة. الإصلاح يبدأ بالصدق، والله لا يبارك ما يُغطّى بل ما يُشفى.

●هل توجد طبقية داخل الكنيسة؟

– الطبقية عكس مفهوم الكنيسة، لأن الكنيسة هي شعب الله، جماعة مسيحية لا فرق فيها بين غني وفقير.

• كيف ترى التعايش بين الأديان في مصر؟

– المجتمع المصري غني بالتنوع، والكنيسة الكاثوليكية تلعب دورًا مهمًا في الحوار والتعاون. التعايش ليس مجاملة، بل مشاركة إنسانية. نحن نؤمن أن الله يعمل في قلب كل إنسان، وأن الاختلاف ليس تهديدًا بل جسرًا للسلام. الإيمان الذي لا يلد سلامًا ليس إيمانًا كاملًا.

• هل تحتاج الكنيسة إلى تغيير أسلوب تواصلها؟

– العالم اليوم سريع وصريح. الكنيسة الكاثوليكية مدعوة، كعادتها، إلى التواصل. الرسالة نفسها أبدية، لكن الزمن تغيّر، والكنيسة تسعى إلى مواكبة هذا التغيير.

9 أنواع من الذكاء .. تعرف عليها

يقول المتنبي: "لكل داء دواء يستطب به، إلا الحماقة أعيت من يداويها". يُقال أن هناك تسعة أنواع من الذكاء، منها الذكاء اللغوي، والذكاء العاطفي، والذكاء الموسيقي، والحسي، والاجتماعي. لعل أشهرها الذكاء الحسابى أو المنطقي.

ولكن الشخص الذى يصنف من الأذكياء بين الناس فى مساعى الحياة اليومية لديه مزيج من المنطق، والذكاء العاطفي، والاجتماعى وكذلك الذكاء اللغوى أحيانًا. وكما أنه من الممكن تعلم القراءة والمشى فإن الذكاء مختلف أنواع الذكاء قابلة للتطوير، وكذلك الحماقة. فيما يلى ثلاثة أشكال من الحماقة قد يقع فيها أى شخص، ولكن الوعى بها يقلل من فرص حدوثها.

أولا: التحدث بحرية فى الأمور التى لست على دراية عميقة بها

ولا لديك خبرة ولا تجربة عنها، خاصةً أمام من هم على وعى حقيقى بها

يقول رجل الأعمال والمؤثر الصينى الأمريكى دان لوك:"لدى الفقراء الكثير من الآراء، كما أنهم خبراء فى كل شيء: السياسة، الاقتصاد، والفن. لأن تلك هى الطريقة الوحيدة التى يشعرون بها بالأهمية." عندما تتحدث فى ما لا تفقه فيه، يبدو كلامك سطحيًا وتتسم آراءك بالتضارب وكذلك تفتقر إلى المنطق السليم. حينها لا يسع من حولك إلا أن يشعروا أنك أحمق. ويمكن مضاعفة هذا التأثير بالمجادلة معهم لإثبات أن معلوماتك الخاطئة صحيحة.

يعلم الأذكياء أنهم لا يفقهون فى كل الأمور، ومن حكمة المرء معرفة نقاط ضعفه وقوته، لذا يشعرون بالارتياح مع التزام الصمت فيما لا يفقهون فيه، وعندما يقررون التحدث فهم يفعلون ذلك بذكاء عن طريق طرح الأسئلة التى من شأن إجاباتها أن تعلمهم شيء ما. ولكنهم لا يدعون المعرفة ولا يجادلون بأى حال من الأحوال.

ثانيًا: التحدث وتصرف دون التفكير فى من حولك

يتسم تصرف الحمقى بالاندفاعية، يفعلون ويقولون ما تمليه عليهم أنفسهم دون التوقف للحظة والتفكير فيما حولهم من أشخاص وظروف. بينما يخرج الأذكياء من حدود أنفسهم ويفكرون فى الشخص الآخر: بمَ يشعر، كيف يفكر، كيف سيكون رد فعله أو شعوره إن فعلت كذا أو قلت كذا، كيف يتسنى لى قول ما أريد دون أن أستثير ألم ما أو شعور بالتهديد لدى الشخص الآخر؟.

فإن كنت تريد أن تكون أحمقًا لا تدع تفكيرك يتجاوز ذاتك، (أريد) كذا، يجب أن يفعلوا (لي) كذا، يجب أن (يعطوني) الاحترام والتقدير كما ينبغي، يجب أن يستمعوا لي. لا تفكر فيما يمر به الشخص الآخر، ولا فى أثر كلماتك عليه، لا تفكر فيما إذا كان لديه الطاقة لتحمل تلك المحادثة. تصرف بناءً على شعورك ورغباتك ولُم الآخرين على أى شيء لا يعجبك.

ثالثا: التفكر بلا واقعية

للتفكير الواقعى ثلاثة محاور، إذا أردت أن تكون أحمقًا تجاهل أحدها أو تجاهلها جميعًا.

المحور الأول هو الواقع المنظور: أى ما هو (واقع) فى الوقت الحالي.

من الأمور المفضلة لدى الحمقى أن يروا (الواقع الحالي) بعدسة (الواقع المثالي) من وجهة نظرهم، ثم يغضبوا ويُحبطوا وييأسوا لأن الواقع الحالى لا يطابق الواقع الذى يأملون. ويقولوا أشياءً من نوعية: الحياة ليست عادلة، الفاسدون يملأون الكون. وعندما يحاولون تغيير الواقع يفعلون ذلك بطرق تعود عليهم بالخسارة والمزيد من الواقع اللامرغوب لأن نقطة البداية كانت خاطئة.

بينما ينظر الأذكياء إلى الواقع المنظور بعين الفضول والحياد، حتى فى الأمور التى تبدو لا أخلاقية. والسبب فى ذلك أنهم يدرون أنهم ليسوا (الإله)، هم يدركون أن الله قد خلق تلك الحياة وهذا العالم، وأنه سبحانه وتعالى مطلق الحكمة ومطلق القدرة، وبالتالى لديهم ثقة أن حتى فى ما يبدو لا أخلاقى هناك حكمة إلهية لا تخطئ، هم يعلمون أنهم لا يعلمون ولذلك هم مرتاحو البال، يدركون أنه من المنظور الإلهى الواسع، مطلق العلم والحكمة، ما هو كائن هو ما يجب أن يكون. وأن الشر النسبى يعمل لخدمة الخير المطلق.

وهم أيضًا يعلمون أنها سنة كونية أن :"أكثرهم لا يؤمنون"، و"أكثرهم لا يشكرون"، و"أكثرهم الفاسقون"، و"أكثرهم لا يعلمون" ، و"أكثرهم يجهلون" ، و"إن تطع أكثر من فى الأرض يضلوك عن سبيل الله إن يتبعون إلا الظن"، "وما يتبع أكثرهم إلا ظنًا إن الظن لا يُغنى عن الحق شيئًا". هكذا قال الله فى كتابه الكريم، فالحكيم يعلم أنه لا يمكنه أن يصارع مع تلك الحقيقة أو يحاول تغييرها، ولكنه يعمل معها. ويتصرف مع أخذها فى الاعتبار.

ومن هذا المنطلق ينظر الأذكياء إلى الواقع المنظور كما تنظر إلى أحجية عليك حلها، بلا أحكام، بلا سخط، ولكن بفضول: ولذلك يجدون طريقهم فى الحياة بأخلاقية عالية وبسلام "يهدى الله به من اتبع رضوانه سبل السلام".

والمحور الثانى هو الواقع اللامنظور:

من أشهر أشكال الحماقة الإنسانية واسعة النطاق، هى الظن بأنك قد أحطت بعلم الأمور. والأكثر حماقة هى أن تظن أن ما تراه هو (الحقيقة)، الغالبية الساحقة من البشر لا يستطيعون التفرقة بين (وجهة نظرهم) و(الحقيقة)، هم بلا وعى يظنون أنهم يرون الحقيقة كاملة، وهذا ما يجعل الواقع سجنًا لهم عن استحقاق، لأن الظن بأنك محيط بعلم الأمور هو من الكبر.

إذن الواقع المنظور لا يعدو كونه ١٪ من الواقع اللامنظور، وهو أولًا الحقائق الموجودة فى الواقع المنظور التى لا تراها، وثانيًا: الاحتمالات جميعها التى هى فى علم الإله. من الحكمة أن تعرف فقط أنك لا تعرف كل ذلك.

مثال: قال لى أحدهم: "أتمنى شراء بيت جديد"، فقلت: "هذا هدف جميل، رزقك الله ما تريد فى القريب"، قال: "كيف؟ فراتبى قليل" قلت: "ولكن مع سعيك فى الرزق ستُجزى سعيك حتمًا"، قال: "ولكن السماسرة غشاشون ويرفعون الأسعار، لا تجد منزلًا هذه الأيام بأقل من كذا وكذا". هذا الشخص قد سجن نفسه فى الواقع المنظور: الراتب، طبيعة الأسعار، غش السماسرة من وجهة نظره. وتجاهل الواقع اللامنظور: "لئن شكرتم لأزيدنكم"، "فإنى قريب أجيب دعوة الداع"، "ويمددكم بأموال"، "إن هذا لرزقنا ما لا من نفاد". وكذلك تجاهل حقيقة أنه لا يعلم ما ينتظره من فرص، ولا ماذا يمكن أن يحدث إذا بذل كل ما يستطيع بإيمان.

الواقع اللامنظور قد يكون (إيجابيًا) أو (سلبيًا). فإذا أنعم الله عليك بشيء ما وكنت تظن أنه يمكنك أن تجحد النعمة وتسيء استخدامها بلا عواقب لأنه لا توجد تهديدات فى الواقع المنظور فأنت أحمق، تجاهل الواقع اللامنظور سيكون سبب هلاكك. وإن كنت تسعى لمكانة أفضل فقط بأسباب الواقع المنظور فتغش وتأكل حقوق الناس لأنه يمكنك الإفلات فإن الله يراك، وبحساب الواقع اللامنظور سيعود ذلك عليك بالعواقب المؤلمة. وإذا كنت فى وضع لا تريده ورأيت فى الواقع المنظور أنه لا أمل فتجاهلت كل أسباب الواقع غير المنظور من السعى والدعاء وتحديد النوايا وتنقية قلبك فانت تستحق المزيد مما لا تريد.

المحور الثالث: آليات عمل الواقع

للواقع المنظور آليات عمل: كما أنه لا يمكنك التحرك من مكان لآخر دون أن تقوم بجسدك وتسير أو تركب سيارة. لا يمكنك فعل نفس الأمور كل مرة وتوقع نتائج مختلفة. الواقع يخضع لقانون السبب والنتيجة. فمن آليات عمل الواقع المنظور هو السعى المادي: القيام بالأعمال، مقابلة الأشخاص، السعي. والأهم من السعى هو النظر لنتائج السعى بحياد، لاكتشاف الأخطاء وتعديلها والسعى بطريقة أفضل حتى تحصيل النتائج المطلوبة.

عقلية الـ(اليانصيب) من سمات الحمقى الأكثر شيوعًا، وهى تنص على الآتي: سأقوم بنفس الأشياء ولكن فى يوم ما سيتغير الواقع. بينما الأذكياء يتعلمون باستمرار عن آليات عمل الواقع ويطبقونها.

للواقع اللامنظور كذلك آليات عمل، وله سعي: كالإيمان، والنوايا الواضحة المحددة (وإنما لكل امرئ ما نوى)، والثقة واليقين حتى بغياب الأدلة فى الواقع المنظور، والتسليم لله، والأعمال القلبية.

يتجاهل الغالبية الساحقة من الناس الواقع اللامنظور تمامًا، وكأنه غير موجود أو غير حقيقي. وحتى الذين يقولون أنهم (مؤمنين) يتعاملون مع الإيمان كأنه (خيال) وليس واقعا.

مثال: قلت لأحد أصدقائى (أنوى فعل كذا)، جاء ردها سريعًا متراصًا: هل جُننت؟ فالاقتصاد والعملة و السياسات و و و لا تسمحَ بما تريدين. بينما فى حقيقة الأمر هناك الكثيرون ممن يعيشون فى الدولة نفسها وقد بدأوا بالإمكانيات نفسها حققوا أضعاف ما قلت أنى أنويه. ولكنهم لم يحدوا أنفسهم بمعطيات الواقع (المنظور) بالنسبة إليهم. هم يعلمون أن الواقع الذى لا يرونه واقع أيضًا.

وبالتالى من الحكمة أخذ معطيات وآليات عمل الواقع المنظور والواقع اللامنظور فى الحسبان. وإن كنت تريد أن تكون أحمقًا أنصحك بأن تتجاهل الواقع المنظور بأن تكون واهمًا هوائيًا، شديد التشاؤم والبؤس أو شديد التفاؤل بلا أى خطوات مادية على أرض الواقع. أو تجاهل الواقع اللامنظور بأن تكون سجين ما تراه من معطيات، أو حتى سجين (رؤيتك المثالية) للواقع والسخط ورفض عيش الحياة بسعادة لأن الواقع المنظور لا يروقك.

إذن من الحكمة أن تلتزم الصمت فيما لا تعلمه، وكذلك أن تتحدث بتواضع حتى فيما تعلم فهناك دائمًا علم أوسع، وأن توسع أفق تفكيرك والانتباه لمن حولك من أشخاص وظروف، وأن تدرك أن الواقع مادى وغيبي، أن تفكر من المنظورين وأن تتعلم عن أساليب عمل الواقع المادى والغيبي.

فدوى مجدي

المشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447

قالت العرب

"هذا البحر لي / هذا الهواء الرطب لي
واسمي وان أخطأت لفظ اسمي على التابوت - لي ..
أما أنا - وقد امتلأت بكل أسباب الرحيل / فلست لي .
أنا لست لي"

الأبنودى فى حواره الأخير يروى أسرارا تنشر لأول مرة:

كتبت "شيء من الخوف" و "الطوق والأسورة" فى 3 ليالى

شهد العام المنقضى ذكرى الخال عبد الرحمن الأبنودى العاشرة، وهى رقم دائرى كان ينبغى الإحتفاء به، والبحث عن الجانب الإنسانى فى شخصيته الفريدة، وهو ما نقدمه على هذه المساحة بالإفراج عن الحوار الأخير الذى رحل الخال قبل أن يراجع عناوينه..

لعل هذا الحوار مع شاعر السيرة الهلالية ومئات الأغنيات التى تتردد على ألسنة محبيه وتسكن القلوب، كان هو الحوار الأخير، فعلى مدى ثلاثة أيام كنا نتحدث فى موعد نهارى ثابت . الحادية عشرة صباحا . ووعدنى بأن يمدنى بصور نادرة لطفولته وشبابه، كان من المفترض أن تصلنى من الاسماعيلية . حيث اختار أن يعيش على ضفاف شاطئ قناة السويس، صباح يوم الأحد، وفى الموعد تماما أبلغتنى السيدة زوجته الاعلامية الكبيرة نهال كمال باعتذار عبد الرحمن الذى دخل المستشفى للتو، وبعد ٤٨ ساعة توقف هاتفه عن الرنين.. فقد مات عبد الرحمن..

ومع (الخال) . كما كان يحب من أصدقاءه أن ينادوه . كان الحوار متعة ما بعدها متعة؛ فهو يتكلم شعرا، ويهمس غناء، إضافة إلى لهجة رجال (أبنود) فى صعيد مصر، التى تجعل من الحكى "قعدة سمر" على أضواء النار الكاشفة.. وأنا لم أكن أنادى أستاذى وصديقى وأخى الكبير باللقب الذى يحبه "الخال" بل أناديه بـ "عبد الرحمن".. معه كنت أشعر بأننى مقرب، أتأمله حين تلمع إبتسامته صانعة "نغزتين" مع نهرين صغيرين على وجنتيه السمراوتين، كاشفة عن أسنان مضيئة بعد أن تخلى غن عادة التدخين الكريهة، وأوصانى فى حوارنا الأخير بالإقلاع عنها، وعينين ثاقبتين كعيون صقر مدرب على إكتشاف الرياء.. ينغم الخال أثناء حديثه بقصيدته المهداة إلى عمته "يامنة"، فيعلو صوته وينخفض كخبير فى الإلقاء.. يبهرك بحكاويه الريفية.. ويأسرك بنوادر الذكريات مع أصحاب الأسماء الرنانة.. تحت تأثير كل هذا السحر، تجرأت فتكلمت فى حضرته كثيرا رغم حاجز الخجل ، كان ينصت إلى جيدا، تتسع إبتسامته كأب فرح بالتحاور مع إبنه..

● قلت له وكنا نظن أن المرض قد رحل: مالك يا خال..الف سلام..طمنا على صحتك؟

– قال بطمأنينة واضحة: الحمد لله..أنا بخير، وان كنت لازلت أتردد على المركز الطبى العالمى لعمل كشف دوري.. "بيبصوا وأرّوح" جالولى إنى بتحسن. وأن كله تمام والحمد لله..

● قلت له" هل أخذ المرض شيئا منك؟

– قال: طبعا أخذ منى المرض أشياء، ولكن كن على ثقة اننى رافض لهذا المرض الذى زارنى منذ سنوات ولا يريد أن يغادرنى بسبب التدخين الشره الذى كنت عليه، لعنة الله على الدخان، ولكن عبد الرحمن "خالك" ليس هو عبد الرحمن المريض الذى كنت تطمئن عليه من وقت لآخر فى فترة وجودى بالمستشفى، أنا لست هو ذلك المريض، هو فى حاله وأنا فى حالي، وليس لى أية صلة به إلا الحقنة وكبسولة الدواء، ولهذا أنا أفصل تماما بين الحين والحين وأنفى بصوت عال اية صلة لى بهذا المرض، وفى الوقت نفسه أؤكد لنفسى بأن عبدالرحمن الابنودى المريض هو شخص آخرغير عبد الرحمن الشاعر ذو المهام الذى أخذ على عاتقه مهمة توصيل الكلمة إلى أهله وناسه فى القرى والنجوع فى الصعيد وفى الحضر، بمعنى اننى احاول وقد نجحت فى ألا يؤثر المرض على انتاجى ومسيرتى فى "جول" الشعر والجصايد (القصائد).

إستراحة

عدى النهار والمغربية جاية
تتخفى ورا ضهر الشجر
وعشان نتوه فى السكة
شالت من ليالينا القمر

لكنى لا أزال أراك حزينا يا خال؟

. أبدا..لكن تستطيع أن تقول "متأملا" بعد تجربة كادت تدفع بى إلى النهاية ولكنها لم تغير رؤيتى للحياة، ومازلت أجد الضحكة حين أطلبها، يعنى مثلا ترانى قد ابتسمت حين قلت لي: مالك؛ فقد تذكرت هذا الموقف الذى أحكيه لك فى "نكتة":

واحد "جابل". قابل . صاحبه منزعجا من ملامح التعب على وجهه.. جال له "مالك"، جال له ماليش، جال له "لما مالكش مالك؟" هههههه (أخيرا الأبنودى يبتسم)

.. وعودة الى سؤالك عن الحالة الصحية، أقول لك أننى بخير ولا يوجد ما يزعج أحبائى الذين انهالت مكالماتهم على المستشفى الذى أعالج فيه، فقط ما كان يزعجنى أنى بأخذ أدوية قوية .. تسبب لى رعشة فى اليدين، ولذلك بطلتها..

هذه الرعشة سببت لى إزعاجا كبيرا، مثلا كتبت حاجة وكنت فاكر إنها أجمل خط فى الدنيا، لما شفتها دلوقتى لقيتها نكش فراخ، أنا معرفتش "أقرأ" شعري.. وأنا المعروف عنى حسن الخط، لأنى تربية "فقهاء" أنا وأمل دنقل ورجاء النقاش، أباءنا كانوا مدرسين لغة عربية، الخط اللى نزل به القرآن الكريم، أين حصة الخط.. إسأل ورد عليه!

فاطنة جنديل

. نشأت فى أحضان والدتى "فاطنة جنديل" – فاطمة قنديل – تلك الفلاحة البسيطة، التى تحمل تاريخ مصر القديم على كتفيها، وحضارة وادى النيل داخلها، ورغم أنها كانت «أمية» لا تعرف القراءة والكتابة، فإنها علمتنى معنى الحياة، وقد تعلمت منها ووالدتها «ست أبوها» الكثير.. أمى كانت الملهم والمعلم الأول فى حياتي، علمتنى كل شيء شفاهة، حتى عشقت عالمها النابع من حضارة مصر العظيمة.

فاطنة جنديل " قنديل" "ضمنا الوالد إليه فى المدينة مرة أخرى، ولكنى لم أغادر منزل "فاطنة جنديل" ومحبتى لها، كل ذكريات أمى كانت فى القرية تضاف إلى تجربتى مع ست أبوها، وكان لها أسلوب ساخر فى القص للحكايات، وكثير من الأغنيات لى مستوحاة من حكايات فاطنة جنديل فى فيلم "عرق البلح" نقلتها كما هي، وكانت تقيم ليالى للإنشاد الصوفي، وهكذا.. وسعت من خيالى ومداركي، أيضا أنا مدين لها بفكرة الخيال والتى مهما حاولت التسابق معها فى الخيال لا أستطيع، الخيال عندها يتجاوزنى بمرحل كثيرة.

فاطمة قنديل كانت سجلا لكل أشعار القرية وطقوسها.

إستراحة

أحلف بسماها وبترابها
أحلف بدروبها وأبوابها
أحلف بالقمح وبالمصنع
أحلف بالمدنة وبالمدفع
باولادى بأيامى الجاية
ما تغيب الشمس العربية
طول ما انا عايش فوق الدنيا

الأب الشاعر

وما دمت ذكرت فاطنة فلابد أنك مدين لوالدك أيضا؟

– طبعا.. والدى الشيخ محمود الأبنودي، رجل ذو خلفية بدوية، كان يعمل وأعمامى فى طاحونة يملكها رجل قبطي، وكان فقيرا، إلا أن شغفه بالعلم جعله يتهرب من العمل، ليذهب إلى كتاب الشيخ على الكريتي، الذى استقى منه العديد من فروع العلم حتى أصبح من أهم شعراء الصعيد وله ألفية على غرار ألفية ابن مالك فى النحو، كما أنه قام بتأليف بردة على نهج بردة البوصيري، وهو رجل الدين الأول فى محافظة "جنا" . قنا . عشت معه طفولة أبناء الفلاحين البسطاء ، وحياة ناس القرية الفقيراء، إذ عملت فى جمع محصول القطن، لذا فأنا أعيش فى دنيا الفقراء.. وعالمهم دائم المعاناة والرضا بالمجسوم . المقسوم ..

ست أبوها

هناك عدة عوامل ساهمت فى تكون شخصيتي: ثقافة والدى وهى ثقافة نابعة من الجزيرة العربية، وعالم أمى الخاص.. عالم الغناوى والحكايات.. وعالم جدتى "ست أبوها" بخياله وأساطيره.. وحياة الفقراء، جميعها شكلت «عجينة» نادرة الوجود فى حياة شخص آخر، وإن كنت أذكر دور جدتى "ست أبوها" لما له من أثر فى تشكيل الدراما فى خيالي، "ست أبوها" والدة فاطنة جنديل . قنديل .، عشت معها فترة طويلة فى بيتها الرهيب الذى أكتب عنه دائما مثل قصيدة "حراجى الجط . القط .، وهو بيت محكوم بتضاريسه التى أتقن تنظيمها الحاج "جنديل" فهو الذى بنى هذا البيت وحفر البئر وزرع النخل وهندسه هندسة رائعة فيها طابع البيوت العريقة، وجعل فيه كل ما لا يبعث الحرارة، لأن الأجواء حارة وملتهبة فى الصعيد، حيث استعمل جذوع النخيل والجريد.. لا زلت أتذكرالدخول من الباب المهيب إلى الديوان والصوبة.

ست أبوها تعلمت كل الطقوس الشعبية الواردة إلينا من الفراعنة، فنحن لم نكن نقضى اليوم بالمعنى المعروف، ولا يقسم اليوم فى الصعيد بالغذاء والعشاء....

بل يُقسم بانتقال الشمس من مطرح إلى مطرح، ويُقسم بكم الطقوس التى تمارسها، ست أبوها كانت كأنها ساحرة من الزمن القديم من حيث فهمها لطبيعة الأشياء وادارتها لحياة المحيطين بها.

وكل عمل، وكل غراب ينعق وكل هُدهُد يطير، كل هذا له تأثيراته الخاصة لدى ست أبوها، أتذكرها وهى تحدثني، والمشى من ورائها فى الصحراء وأنا أرعى الغنم.

حين ينعق الغراب" آآآء..آآآء" فترد عليه": خير – خير..خير..إنها ترى الخير فى كل شئ من حولها.. تتفاءل معه وبه.

إستراحة

اسمك عدوية يا صبية.. ورموشك شط..
وأنا طول عمرى غريب فى الميه.. بتشال واتحط..
يا ام الخدود العنابي.. يا أم العيون السنجابي
يا مركبى وبحرك داري.. يا حجاب حشيلوا فى غيابي..
مدى إيديك خديني.. خديني..

نحن نعيش (٢٤) ساعة مع طقوس أشبه بالأساطير، أنت تعلم أن الطقوس غامضة وسحرية وأقرب إلى الشعر، فى ديوانى الأول الكثير من هذه الأساطير.

أنا محظوظ لأنى فى الفترة التى وعيت فيها للحياة كانت إلى جوارى هذه السيدة العظيمة، كان أبى قد سافر إلى المدينة ليعمل أستاذا للغة العربية، وتولى كثيرا من المناصب فى التعليم، أتاح لى أن أظل مع المرأتين جدتى وأمى وأعتبر نفسى أكثر إخوتى حظا، لأن هذه الفترة قضيتها معها إلى جوار هذا العالم السحرى المصرى جدا، الفرعوني، فنحن لا يجب أن نسكب الماء الساخن على الأرض، لأنه يؤذى الملائكة هذا حادث السبب فيه أنهن كلما حفرن باطن الأرض كن يجدن تلك "المساخيط " فكن يؤمن بأن هناك عالم غيبي.

وكذلك "دق الهون" يمكن أن يكسر الرؤوس، وخذ من هذا آلاف التفاصيل التى حاصرتنى من كل جانب، كما شجعتنى على رعى الغنم، كنت أخرج فى الصباح، معظمهم كان راعى غنم، كما أن الوقت والطبيعة، وتغير الفصول والألوان وأنواع المحاصيل، كل ذلك فى تغيير يومى يجعلك تفكر فى الكون.

نحن كأطفال كلنا نلعب، فى وقت كانوا يحاصروننا بالغناء، أن لكل عمل هناك غناؤه، النورج له غناء، الساقية لها غناء، الشادوف له غناء، نقل المحاصيل له غناء.. وكانت جدتى موسوعة مسموعة وملحنة لكل أغانى "أبنود" المتوارثة، فأفادتني"ست أبوها" كما لم تفدنى امرأة أخرى.

علمتنى الطبيعة وعلمتنى أن أختلط بالأطفال.. والكثير والكثير من الخبرات كانت هى صاحبة الفضل فيه على تكوينى وصقل خبراتى وتأملاتي.

وبالتالى إكتشفت أننى أحفظ كم من الغناء لم يخطر على بالى أن أحفظه، كل طفل يكبر على الغناء لابد وأن يغنى هذه الأغنيات. لا عمل آخر لها غير ذلك.. هذه هى ست أبوها.

لذلك يندهش البعض حينما أقول أنه ما من أحد تمكن من التأثير فى فنيا وأدبيا سوى أبى وأمى وجدتى والمعلم الفاضل؛ هذا لأنى تربية مدرسة الفلاح المصرى الصعيدي،.. انهم محبرتى التى لا ينفد مدادها ولا ينتهى أبدا، إذ حينما احتاج لأن اكون عبد الرحمن أغمس قلمى فى هذه المحبرة..

إستراحة

ولفلفينى السنين.. خديني..
والله صورتك بتنفع تزين الجرانين..
فى ايديا المزامير.. وف قلبى المسامير..
الدنيا غربتني.. وانا الشاب الأمير..
رمشك خطفنى من أصحابي.. وأنا واد صياد..
لفيت بلاد وبلاد.. وبلاد
اتاريكى ساكنه الناحية دي.. يا سلام يا ولاد..

نهال كمال

وتحتل الزوجة نهال كمال مكانة شديدة التميز بين النساء اللائى لهن بصمة واضحة لا تخطئها العين فى حياتي، وهى شديدة الاختلاف عن النساء السابقات، بدأ تعارفى بها عندما كانت تستعين بى فى القراءة، قراءة الأعمال الشعرية، وحضرت لى كثير من الأمسيات، وتعجبت لأن التربية مختلفة والعوالم مختلفة جدا بيننا، حينها كنت انفصلت عن زوجتى السابقة، وظلت علاقتى بهذه المثقفة وكنت قد سافرت إلى أبنود قلت لها أن أمى سوف تحضر إلى القاهرة، وسألتها إن كنت تحب أن تراها، سألت أمى عن أحوالها، وفاجأتنى هى بأن اقترحت على أن أتزوج "نهال" بعد انفصالى عن زوجتى السابقة. وكان حبها لما أقوله من أشعار السبب الرئيسى وراء زواجنا.. بالاضافة طبعا إلى رأى أمي، هى أيضا ابنتي، آه.. صحيح ابنتي.. وكانت عندما قابلتها لأول مرة لحم أخضر، وهى أم رائعة لآية ونور.. يعشقونها عشقا.. وهى أول قارئ وأول ناقد لي.. وتراها أحيانا تعارضنى فى بعض المواقف.. منحتنى الهدوء والسكينة، وساعدتنى على إنجاز مشروعات إبداعية ضخمة، فأنجزت دواوينى الكبيرة "الموت على الأسفلت" و"الاستعمار العربي"، كما اكتشفت فى الفترة ذاتها عالم النشر، فأصدرت ٣ كتب من "أيامنا الحلوة" اضافة إلى "آخر الليل"، إضافة إلى ٣ مجلدات ضخمة من السيرة الهلالية..ويحسب لها أنها تدير أسرتها بكفاءة واقتدار.

إستراحة

ابنك يقولك يا بطل هاتلى نهار
ابنك يقولك يا بطل هاتلى انتصار
ابنك يقول إنا حواليا ال ١٠٠ مليون العربية

الزواج والإنجاب

والرجل فى الصعيد من الممكن أن يتزوج وينجب وهو كبير، قالت لي.. البنت" جوهر" . أى جوهرة . ثم صمتت للحظة أضافت بعدها: خدها يا حبيبي..

نقلت لنهال رغبة أمى التى تلتقى مع اعجابى الشديد وانبهارى بها، غابت نهال أسبوع ثم حدثتني، لم أكن أستطيع الاتصال بها (عندها أخ عضلات)، بعد أسبوع اتكلمت ولفينا ودورنا حول أمى فقلت لها هى عايزانى أتجوزك..

جالتلي: ليه لأ.. الحب يغفر ويغنى عن كل شىء .. لم ننظر إلى فارق السن. وقد كان..وأصريت أن أرى العائلة فردا فردا، الأخوال والأعمام واستأذنتهم جميعاً، وحماتى رحمها الله وقفت معى وقفة لا أنساها، وأنجبت بعد عام واحد "آية" تعمل فى MBC ، و"نور" فى العام الأخير، فى الجامعة الأمريكية تدرس الاقتصاد والعلوم السياسية..

الشاعرة الصغيرة

'آية تحفظ أشعاري..وتلقيها بشكل يدعو إلى الفخر بها والاعجاب بإحساسها العالي.

المرأة المصرية لا يغلبها غلاب، ليس فقط الأم ولكنها صانعة الأجيال، وحين ننظر إلى العلاقة بينها وبين الوالد فاطمة جنديل، فاطمة تكسب لأنها هى التى ربت، ويعتقدون فى الصعيد أننا أبناء أبائنا وأننا اكتسبنا الخشونة منهم، والحقيقة أننا لانرى آباءنا إلا نادرا ولا نأكل معهم إلا نادرا، هم يحتفظون بمسافة بينهم وبين أبناءهم.

فيما الأم الإفراط فى المحبة، وتعطيك اللقمة من فمها وقلبها «تحت جلودهن بحر من الرقة والحنان».

رحيل الأشقاء:

إخوتى كلهم تعلموا، ورحلوا جميعاً، آخرهم كانت "فاطنة" التى رحلت هذا العام، وعبدالفتاح "مدير تعليم جنوب القاهرة" "جلال" كان مفتش فى تعليم الغردقة والبحر الأحمر، كمال كان يعمل فى جامعة الرياض.

ظللت مخلصا فى صداقتك لأستاذنا نجيب محفوظ..فمتى بدأت الصداقة بينكما.. وهل تأثرت به؟

– الأستاذ نجيب له تأثير كبيرعلى جيلنا كله، وأعجبنا بجديته والتزامه وصدقه وتواضعه الذى ليس له مثيل، وسط "الطواويس" التى كنا نراها، وحينما جئت الى القاهرة فى أوائل الستينيات.. كان عمنا الكبير يعقد ندواته فى مقهى أوبرا.. ومكانه كان أمام دار الأوبرا القديمة، كنا نذهب إليه منبهرين بقامته العالية، كان ذلك ايام كتابته "اللص والكلاب" و"الطريق" و"السراب"، وجدته إنسانا مهذبا جدا، على الرغم من وجود بعض الحاضرين الذين كانوا يناقشونه فى خفة، وكنت كثيرا ما ألتزم الصمت، ثم انتقل الأستاذ بهذه الندوات إلى مقهى ريش، فى حين كنت افضل احد المقاهى الأخرى التى كانت تقدم لنا الفول والطعمية وهى قهوة "إزافتش" فى ميدان التحرير وكان صاحبها مواطن يوغوسلافي، كانت قهوة ريش تمثل رفاهية، وسرعان ما انتقل نجيب محفوظ بندوته إلى مقهى "على بابا" ثم انتقل إلى "كازينو قصر النيل" بجوار مبنى مجلس قيادة الثورة، وسرعان ما بدأت علاقة صداقة حميمية بينى وبينه، وكان يقرأ أشعارى الجديدة وكان يشيد بها ويثنى عليها، إلا أن ذلك لا يمنع من بعض الانتقادات أحيانا، ودائما كان معنا صديقنا الاديب الكبير يوسف القعيد وبقية الحرافيش.

ما هى ملاحظاتك على الأستاذ نجيب محفوظ فى أيامه الأخيرة؟

. أهم ملاحظاتى أنه كان رافضا الاستسلام لوهن الشيخوخة.. ورحل فى نفس الوقت الذى عرف فيه أنه لن يستطيع اللقاء بنا.

أنا والسينما

السينما تعاملت فيها بالصدق..وأخلصت لما قدمته لها، وقد بدأت علاقتى بالسينما من خلال صداقتي، للمخرج حسين كمال، والملحن بليغ حمدي، والفنانة شادية، والفنان صلاح ذو الفقار..

ومما لا يعرفه الكثيرين أن حسين كمال قد استعان بي، لقراءة الخطابات فى فيلم" البوسطجي" وقد ظهرت بصوتى فى البوسطجى،، وعندما جاء فيلم "شىء من الخوف" قاللى أكتب الأغاني ، قريت الورق، قلت له أنه لا يصلح أن يكون فيلماً وكان لهم عام ونصف فى التحضير له، "قفلت عليه باب أوضتي" ودون أن يعلم حسين كمال أعدت كتابة الفيلم بأغانيه فى ٣ ليالى ..

(هل أنت مندهش؟ هكذا سألنى الخال.. وقبل أن أجيبه قال: "الطوق والأسورة" أيضا كتبته فى ٣ ليالي.. "لقمة وأكتب"!).

كتبته بأغانيه، إلا النهاية، صرخ حسين مناديا أبطال الفيلم: ياشادية يا محمود مرسى كل الورق اللى معاكوا فركش، عندى ورق جديد..الأبنودى غير الفيلم..

نسخ عشر نسخ لشادية محمود مرسي، قاللهم احفظوه..عند العرض الأول للفيلم المحيطين بالرئيس عبد الناصر نصحوه بمنعه، جالوله الفيلم ده عنا، فقال لهم الزعيم: لو احنا كدة يبقى نستحق الحرق (وهو مشهد الفينالة).

برضه قدمت "أغنية الموت" للسيدة فاتن حمامة، عن كتاب مسرح المجتمع لتوفيق الحكيم.

– الثالثة: خيرى بشارة كتبت له فيلمه "الطوق والأسورة"، وأن كصعيدى أعرف أن كل قرية لها لهجتها..

– وفى التليفزيون: كانت لى تجربة عندما قدمت مسلسل وادى الملوك.

ورغم أنه الآن هو فاكهة السينما ، إلا أننى قلت لحسين كمال " ما تكتبوش اسمى عليه".

(يامنة) أيضا لها صلة بالطفولة

– عندما ينسحب النيل، إذا بارتفاع نصف متر من الأسماك والقرية كلها تاكل من سمك يامنه.

وكان لها نخلة القرية متروكة للجميع، وعندما كنا نجوع وبلحها لا يزال أخضر، فنطلع النخلة، تنزلنا بالطوب، كنت متعلقا بها، وكل عيد أذهب إليها للزيارة..إلى أن فاجأنى جريب: جاللى : مش عايز أجولك البقية فى حياتك.

رجعت القاهرة وعلى ترابيزة كتبت " يامنه"..

قلت للخال: هيا ابكينى بمقطع من "يامنة"..انت تعلم كم تبكيني؟

إستراحة

شفتك مرة فى التلفزيون
ومرة .. ورونى صورتك فى الجورنان
قلت : كبر عبد الرحمان!!!!
أمال انا على كده مت بقى لى ميت حول
والله خايفة يا وليدى القعدة لتطول
مات الشيخ محمود
وماتت فاطنة ابْ قنديل
واتباع كرم ابْ غبان
وانا لسة حية..

وباين حاجيا كمان وكمان
عشت كتير
عشت لحد ماشفتك عجّزت يا عبد الرحمان
وقالولى قال خَلّفت
وانت عجوز خلّفت يا اخوي؟
وبنات..!!؟
أمال كنت بتعمل إيه
طيلة العمر اللى فات؟
دلوقت مافقتِ؟
وجايبهم دِلـوكْ تعمل بيهم إيه؟
على كل. أهى ريحة من ريحتك ع الأَرض.

هل كتبت الشعر فى ايه ونور؟

– أنا أعجز أنى كتبهم. آية أو نور همه أصبحوا تجربة كبيرة
– وحالة من النضج تدهشني..
البنات نعمة النعمات.. ياخال.

> المرأة التى صنعت منى شاعرا .. أمى فاطمة قنديل و"ست ابوها" كان لها أثر بالغ

> عبد الرحمن المريض غير عبدالرحمن الشاعر.. ونجيب محفوظ مات يوم عجز عن لقائنا

حوار: طاهر البهي

الشهد
العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

قالت العرب

لعنةُ اللاعنِ يا شعرُ عليكْ / ما الذي أوقعني بين يديكْ / كلُّ أسرار الورى مكتومةٌ / وخَفِيُّ الهمس مفضوحٌ لديكْ؟ / كم سبيلٍ هرباً لُذنا به / ولَمحنا في حنايا مقلتيكْ / ...../ أنتَ لو كنتَ صلاحاً وهدى / ما توسّلنا بشيطانٍ إليكْ.
لميعة عباس عمارة (1929م 2021-)

من فيتوريا الى كولر وفيريرا.. يا قلبى لا تحزن !!

المال السايب فى الكرة المصرية

يقولون من أمن العقوبة أساء الأدب ، ومن وجد التساهل لم يهتم بالعواقب، وهذا هو الواقع الذى تعيشه الكرة المصرية بدون تزييف أو تجميل .
لذلك نجد أن الكثير من المسؤولين يطلق العنان لنفسه فى اتخاذ قرارات عشوائية وارتكاب أخطاء فادحة دون أدنى خوف من ردود الأفعال ، ودون مبالاة من العواقب، لأن المسئولين لايخسرون شيئا ولايدفعون ثمنا، ولايفقدون رصيدا، وإنما الثمن الباهظ والخسائر الكبيرة تكون من نصيب الأندية والاتحادات.

اتفاق «لوزان» يكشف علام وشركاه.. ويفضح فاتورة الشروط الجزائية

الأهلى يدفع لثلاثة مدربين أجانب فى نفس الوقت !!

وإذا نظرنا إلى عقود المدربين ومصروفات اللجان والبطولات، نجد ان بعض المسؤولين تعاملوا بمنتهى الخفة وسوء التقدير فى هذه الملفات، وارتضوا شروطا جزائية كبيرة.. وكانت المحصلة أن تكبدت الخزائن أموالا طائلة بسبب بنود فى العقود .. كان من الممكن التقليل من آثارها المادية الكارثية والتى زدات من الازمات والديون والشكوى..

منذ أيام قليلة.. أعلن اتحاد الكرة فى بيان رسمى التوصل إلى اتفاق تسوية مع روى فيتوريا المدير الفنى السابق لمنتخب مصر لإنهاء النزاع القضائى بينهما.

ولم يذكر مجلس هانى أبوريدة فى بيانه أى أرقام أو تفاصيل مادية.. ولم يكشف أى مسئول فى الجبلاية عن قيمة التسوية وما حصل عليه المدرب البرتغالى من دولارات.. وترك للجانه الإعلامية مهمة تجميل صورته بالحديث عن أن اتفاق التسوية تم فى مقر المحكمة الرياضية «Cas» فى مدينة لوزان بسويسرا.. وأن كلاً منهما (أى الاتحاد والمدرب) حرصا على توجيه الشكر للآخر.

ولكن المؤكد أن المدرب البرتغالى يبقى مثالاً واضحًا وصارخًا على المال السايب فى الكرة المصرية وبالتحديد أكثر فى اتحاد الكرة.

هذا المدرب تولى تدريب منتخب مصر خلال الفترة من يوليو ٢٠٢٢ حتى فبراير ٢٠٢٤.. وبعد الفشل والإخفاق فى بطولة الأمم الأفريقية بكوت ديفوار والخروج من دور الـ١٦ بعد الخسارة بركلات الترجيح أمام منتخب الكونغو الديمقراطية.. قرر مجلس إدارة اتحاد الكرة برئاسة جمال علام توجيه الشكر له واتفق معه على الحصول على نصف مليون يورو تمثل قيمة الشرط الجزائى فى العقد بالإضافة إلى راتب نصف شهر متأخر وأتعاب المحامى.

ولم يلتزم جمال علام وشركاه بالاتفاق ولم يحول الأموال إلى حساب فيتوريا بحجة أن بنود العقد واضحة.. وأن هناك بندًا فى التعاقد (النسخة العربية من العقد) يسمح بالفسخ بدون تسديد الشرط الجزائى.. وأنه تم دراسة العقد وبنوده من خلال الشئون القانونية فى الجبلاية وأيضًا فى وزارة الشباب والرياضة!!

ولم يجد المدرب البرتغالى أمامه سوى تقديم شكوى فى لجنة أوضاع اللاعبين فى الاتحاد الدولى لكرة القدم (الفيفا) والتى رفضتها.. فذهب إلى المحكمة الرياضية «CAS» يطلب منها الحصول من الاتحاد المصرى بكامل عقده والبالغ قيمته ٤ ملايين يورو.

لم يكتف علام وشركاه بإقالة فيتوريا الذى تم تسويقه على أنه مدرب مشروع يمتد لسنوات وحتى المونديال الأمريكى ٢٠٢٦، وإنما لم يلتزم حتى بالتسوية المالية الودية.

وبعد أن كان المدرب البرتغالى سيحصل على ٥٠٠ ألف يورو ويرحل فى هدوء.. ذهب يشتكى ويطلب ٤ ملايين يورو.. والمؤكد أنه حصل على ما يريد من مجلس أبوريدة ليتنازل ويسحب الشكوى.. وفى النهاية كله من خزينة اتحاد الكرة.

هل هناك نموذج أوضح وأفدح من المال السايب فى الكرة المصرية من ذلك؟! وتكرر السيناريو نفسه مع بعض الحذف والإضافة.. مع الإنجليزى مارك كلاتنبرج رئيس لجنة الحكام فى عام ٢٠٢٣.

المضحك أن مجلس جمال علام خرج فى بيان رسمى يعلن فيه قبول استقالة كلاتنبرج وتكليف الشئون القانونية فى الجبلاية باتخاذ الإجراءات اللازمة لحفظ حقوق اتحاد الكرة وما يترتب على الاستقالة طبقًا لبنود العقد المبرم.. ويطالبه بالشرط الجزائى ورد الخبير الإنجليزى بهجوم قاس وشديد فى صحف عالمية مثل ذا صن وميرور وديلى ميل، وأكد أن بيان اتحاد الكرة تضمن العديد من الأكاذيب.. وأنه لم يحصل على راتبه من شهرين وأن رحيله عن لجنة الحكام جاء للحفاظ على سلامته بعد أن تلقى تهديدات من بعض الجماهير واتهامات من رئيس ناد له بأنه شاذ جنسيًا!!

ولم يصمد اتحاد الكرة فى مواجهة الخبير الإنجليزى.. وبعد أن كان يطالبه بقيمة الشرط الجزائى فى عقده، رفع الراية البيضاء وقام بتحويل مستحقاته المالية كاملة!!

وكالعادة كانت خزينة اتحاد الكرة هى من تتحمل الفاتورة.. وظهر ذلك واضحًا بالأرقام فى ميزانية اتحاد الكرة والتى بلغت فيها مصروفات لجنة الحكام الرئيسية أكثر من ٦٣ مليون جنيه .. وهو رقم لم تصل المصروفات إلى نصفه طوال السنوات العشر الماضية.. بل إن المصروفات تراجعت كثيرًا فى الميزانية التالية وبالتحديد فى ميزانية يونيو ٢٠٢٥.. ولم يسأل من جانب مسئولى الأندية أعضاء الجمعية العمومية عن أسباب الارتفاع الكبير فى مصروفات لجنة الحكام الرئيسية ومناقشة ومحاسبة مجلس إدارة الاتحاد.

ولم يختلف الأمر بالنسبة لفاتورة أو مصروفات الأجهزة الفنية الوطنية والمدرب الأجنبى والتى اقتربت من ٣٠٠ مليون جنيه فى آخر عامين ماليين وبالتحديد ٢٩٣ مليون جنيه.. والمؤكد أن الجزء الأكبر منها ذهب لسداد الشروط الجزائية.

وضرب اتحاد الكرة الرقم القياسى فى فسخ العقود وما حدث مع فيتوريا وكلاتنبرج.. تكرر مع البرتغالى كارلوس كيروس والبرازيلى ميكالى وأيضًا مع إيهاب جلال وكأنه مكتوب على اتحاد الكرة تسديد الشروط الجزائية.

فى أواخر سبتمبر ٢٠٢٤.. أعلن اتحاد الكرة تجديد عقد ميكالى لمدة أربع سنوات وذلك بعد قيادته للمنتخب الأوليمبى للحصول على المركز الرابع فى دورة باريس الأوليمبية بعد الحصول على موافقة وزارة الشباب والرياضة وضع تحتها أكثر من خط.. وأن التجديد يأتى فى ضوء خطة ومشروع من جانب اتحاد الكرة لإعداد وتجهيز منتخب أوليمبى على أعلى مستوى للمشاركة فى دورة لوس أنجلوس ٢٠٢٨ وتحقيق الطموحات بالحصول على ميدالية أوليمبية.

وفى ٣٠ ديسمبر.. أعلن اتحاد الكرة عن فسخ عقد المدرب البرازيلى بحجة رفضه تخفيض قيمة عقده بنسبة ٥٠٪ والموافقة على التخفيض بنسبة ١٠٪ فقط.

المدرب البرازيلى الذى تم توقيع عقد معه لمدة أربع سنوات.. لم يستمر سوى لثلاثة أشهر فقط.. وعاد بعدها إلى بلاد السامبا ومعه مبلغ ٢٤٥ ألف دولار قيمة الشرط الجزائى.. حيث نص عقده على الحصول على ٨٥ ألف دولار شهريًا تزيد بعد الضرائب وتصل إلى ١١٥ ألف دولار أى أننا نتحدث عن ٦ ملايين جنيه شهريًا.

ولم يستمر إيهاب جلال فى تدريب منتخب مصر سوى ثلاث مباريات وبالتحديد استمر شهرًا وثمانية أيام وعلم بخبر إقالته وهو فى طريقه مع المنتخب إلى كوريا لأداء مباراة ودية عرفت خسارة الفراعنة ٤/١..

ضحى رجال اتحاد الكرة بالمدربين من أجل الحفاظ على كراسى مجلس الإدارة وكان الثمن فاتورة كبيرة من الشروط الجزائية.. وخاصة فى ظل عدم وجود أى حساب من جانب الجمعيات العمومية.

الكرة الشاطئية

لم يتوقف المال السايب فى الجبلاية عند حدود الشروط الجزائية لمدربين أجانب ومصريين.. وإنما ظهر أيضًا فى مصروفات تثير العديد من علامات الاستفهام والدهشة والحيرة.. يأتى فى مقدمتها مصروفات الكرة الشاطئية التى وصلت إلى ما يقرب من ٥٠ مليون جنيه.. منها أكثر من ٤٤ مليونًا على البطولة الأفريقية التى أقيمت فى مدينة الغردقة.. وأكثر من ٥ ملايين على المنتخب الأول للكرة الشاطئية.

وليست المفاجأة أو علامة الاستفهام فقط فى هذه الأرقام الكبيرة.. وإنما فى أن الكرة الشاطئية لم تحقق أى إيرادات ولم تأت بأى عوائد.. لا من المنتخب الأول.. ولا حتى من بطولة الغردقة.. الإيرادات كانت صفرًا كبيرًا.. فى الوقت الذى جاءت به البطولات الأخرى بأرقام ومكاسب جيدة لحد ما.

وهناك بطولة أخرى ينظمها اتحاد الكرة لا تحظى بأى اهتمام جماهيرى أو إعلامى ويصرف عليها الكثير ونتحدث عن بطولة دورى أفريقيا للسيدات والذى أقيم من أسابيع فى مدينة الإسماعيلية، وحضر مباراته النهائية بين الجيش الملكى بطل المغرب وأسيك ميموز الإيفوارى وزير الشباب والرياضة ورئيس الاتحاد الأفريقى ولم يشعر بها أحد!! وكأنها بطولة سرية .

وتمتد علامات الاستفهام والدهشة إلى مصروفات لجان اتحاد الكرة والتى لا أحد يعرف ما هى المعايير والأسس التى يتم عليها زيادة المصروفات.. على سبيل المثال ارتفعت مصروفات ورواتب ومكافآت اللجنة القانونية من مليون و٨٠٤ آلاف جنيه إلى ٥ ملايين و٣٥٥ ألف جنيه.. وتمت مضاعفة مصروفات لجنة القطاعات من ثلاثة إلى ستة ملايين جنيه.. فى الوقت الذى توقفت مصروفات لجنة أمن الملاعب عند ١١٦ ألفًا ومصروفات لجنة التطوير والاستثمار عند ٢٠٥ آلاف جنيه ومن اتحاد الكرة إلى الأهلى والزمالك.. لا تختلف الصور والحكايات والقصص والشروط الجزائية ..

مارسيل كولر

ولن نذهب بعيدًا.. يكفى الحديث عن فضيحة عقد السويسرى مارسيل كولر المدير الفنى الأسبق للفريق الأحمر.

كان الاعتقاد السائد داخل القلعة الحمراء بأن المدرب السويسرى سوف يحصل فقط على قيمة راتب شهرين بعد فسخ التعاقد بعد فشل وإخفاق الأهلى فى بلوغ نهائى دورى أبطال أفريقيا وتوديع البطولة على يد صن داونز بطل جنوب أفريقيا.. وكانت المفاجأة لجماهير الفانلة الحمراء وحتى للعديد من أعضاء مجلس إدارة الأهلى أن العقد يمنح كولر الحق فى تقاضى قيمة باقى العقد حتى نهايته.

وكالعادة اتجه الاتهام إلى أن الصياغة القانونية للعقد تركت بعض المساحات الرمادية!!

وليس سرًا أن نكشف أن الأهلى استعان بمحاميه الإيطالى من أجل تفسير بنود العقد، ووجد أنه فى ورطة ومطلوب منه سداد راتب كولر حتى نهاية عقده.

عقد كولر مع الأهلى (مع جهازه المعاون باستثناء ميشيل يانكون مدرب حراس المرمى) ينص على حصوله على راتب شهرى ٢٥٠ ألف يورو بعد أن كان يتقاضى فى العقد السابق ٢٢٠ ألف يورو.

وزاد مجلس إدارة الأهلى من متاعبه المادية عندما قرر فسخ التعاقد مع الإسبانى خوسيه ريبيرو من تدريب الفريق الأحمر بعد رحلة قصيرة استمرت لمدة ثلاثة أشهر فقط بسبب سوء النتائج وبعدها كان التعاقد مع المدرب الدنماركى ييس توروب.. وكأنه بات على القلعة الحمراء أن تدفع رواتب ثلاثة مدربين أجانب فى الوقت ذاته.

صحيح أن الأهلى أعلن فى بيان رسمى نجاحه فى إنهاء العلاقة التعاقدية مع كولر بالتراضى مقابل الحصول على راتب ثلاثة أشهر، بالإضافة إلى باقى مستحقاته ومكافآته عن الموسم الرياضى الذى انتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٥.

وخرج الأهلى فى بيان آخر يتحدث عن عقد ريبيرو ويشمل شرطا جزائيًا قيمته رواتب ثلاثة أشهر، وأن هناك محاولات مع محامى المدرب لتخفيض الشرط الجزائى إلى راتب شهر أو شهر ونصف الشهر.

وهو ما يعنى باختصار أن مجلس محمود الخطيب دفع أكثر من مليون دولار فى فترة قصيرة إلى الثنائى كولر وريبيرو حتى لا يقوما بالشكوى إلى الاتحاد الدولى (الفيفا) أو المحكمة الرياضية الدولية.

وتسبب ذلك فى ارتفاع فاتورة رواتب المدربين والإداريين فى القلعة الحمراء من ١٦٢ مليونًا فى السنة المالية (يونيو ٢٠٢٣) إلى ٢٢٤ مليونًا فى السنة المالية يونيو، ٢٠٢٤ ثم إلى ٢٧٤ مليونًا فى السنة المالية الأخيرة.

هذه الأرقام من الصعب أن تجدها فى العديد من الأندية الأخرى، بل إنها تزيد على مصروفات الكرة بالكامل فى أكثر من ثلث أندية الدورى الممتاز.. وبدا أن السبب فى الزيادة ربما يعود إلى فاتورة الشروط الجزائية التى تم سدادها للمدربين.

٦٠ مليون يحتاجها الزمالك

ولم يختلف الأمر بالنسبة للزمالك.. لم تلتزم إدارة لبيب باتفاق التسوية المالية مع مدربه يانيك فيريرا.. فذهب المدرب البلجيكى إلى الفيفا يشتكى القلعة البيضاء ويطالبه بقيمة عقده كاملاً.

الزمالك تعاقد مع يانيك فيريرا فى بداية الموسم الحالى بواسطة جون إدوارد المدير الرياضى وذلك لمدة موسم واحد مقابل ٥٥ ألف دولار شهريًا للمدرب ومعاونيه ونتيجة لسوء النتائج قامت إدارة الزمالك بإقالة المدرب البلجيكى وحاولت الوصول لاتفاق ودى معه بالحصول على راتب أربعة أشهر وليس قيمة باقى عقده كاملاً.

وعجزت إدارة الزمالك نتيجة الأزمة المالية الخانقة التى يمر بها النادى عن الوفاء بما اتفقت به مع فيريرا.. فأضاعت فرصة تسديد ٩٢ ألف دولار وأصبحت مطالبة بـ٤٥٠ ألف دولار.. لنكون أمام مثال صارخ وفاضح للمال السايب فى القلعة البيضاء.

الزمالك أصبح «زبون دائم» فى المحكمة الدولية لحد أنه وصلت الأحكام ضده بإيقاف القيد للمرة الثامنة.

وجاءت تفاصيل مديونيات الزمالك فى قضاياه كالتالى : المدرب جوزيه جوميز ٢٠ ألف دولار.. ومساعدو جوميز (٣ قضايا) ٦٠ ألف دولار، والمدرب السويسرى كريستيان جروس ١٣٣ ألف دولار، والتونسى فرجانى ساسى ٥٠٥ آلاف دولار، ونادى أستريلا البرتغالى ٢٠٠ ألف يورو، ونادى شارلروا البلجيكى ١٧٠ ألف دولار قيمة القسط الأول من انتقال المهاجم الفلسطينى عدى الدباغ للقلعة البيضاء.

باختصار يحتاج الزمالك لما يقرب من ٦٠ مليون جنيه للتخلص من هذه القضايا وفك القيد من أجل ضم لاعبين جدد فى موسم الانتقالات الشتوية ويكشف ذلك عن سوء الإدارة.. والمشكلة الأكبر أن خزينة النادى خاوية.

لقد تخطت خسائر الكرة فى الزمالك خلال السنوات الخمس الأخيرة المليار جنيه مع الأخذ فى الاعتبار أن القلعة البيضاء تعرضت للإيقاف فى موسمين منها ولم تشتر أى لاعبين فيهما!!.. وهناك غضب كبير بين جماهير الفانلة البيضاء من مستوى الصفقات الجديدة سواء الأجانب أو المصريين ..لم تنجح الشروة القادمة من نادى فاركو (عمرو ناصر وأحمد شريف) ولم يتألق من الأجانب سوى البرازيلى خوان ألفينا والباقى دون المستوى مثل عمر فرج وآدم كايد والمغربى عبد الحميد معالى وصلاح مصدق و..... ويبدو أنه سيتم الاستغناء أو يتم فسخ العقود لبعضهم نتيجة لعدم سداد المستحقات لتزيد فاتورة ومتاعب الزمالك المادية بسبب سوء الاختيار وبنود العقود.. ليتكرر ما حدث فى ميركاتو فى الموسم قبل الماضى والذى كلف النادى ١٦٠ مليون جنيه وذلك وفقًا للأوراق والعقود الرسمية بالتمام والكمال لضم تسعة لاعبين.. ذهب الرقم الأكبر من أجل شراء المهاجم البنينى سامسون أكينولا حيث دفع الزمالك إلى نادى كراكاس الفنزويلى مليون دولار أى ما يعادل ٢٤ مليون جنيه حسب سعر الدولار فى ذلك الوقت ومنحته إدارة النادى عقدًا بـ٨٠٠ ألف دولار فى الموسم الواحد.

وأكدت لغة الأرقام والإحصاءات فشل سامسون أكينولا - الذى استغرب نجم كبير من اختياره لقصر قامته - مع الفانلة البيضاء ولكنه حصل وناديه على الكثير من الأموال

ونكشف أن الزمالك سدد المقابل المادى لصفقة مصطفى شلبى مهاجم إنبى كاش .. حيث حصل النادى البترولى على ٢٠ مليون جنيه خلال شهر واحد على دفعتين.. ومن خلال استخدام سيارة نقل الاموال ..ويلعب الان فى صفوف البنك الأهلى!

ولم يختلف الأمر فى الاهلى ..هناك العديد من الصفقات التى يمكن أن نطلق عليها صفقات اتلفها الهوى وخاصة من الاجانب

قبل أن ينضم أنتونى موديست إلى القلعة الحمراء كان «عاطلاً كرويًا».. وبمعنى أدق وأكثر تحديدًا بدون أى ناد.. كبر سنه (٣٥ عامًا) وتراجع مستواه وأرقامه التهديفية جعلت الأندية لا ترغب فى ضمه.. وكان عرض الأهلى بمثابة طوق نجاة لجنى بعض الأموال.

وفشل المهاجم الفرنسى رغم الفرص العديدة التى منحها له الجهاز الفنى .. ويتكرر السيناريو ذاته الآن مع السلوفينى جراديشار

ولا ننسى ما جرى مع المهاجم البرازيلى برونو سافيو الذى جاء به الأهلى من نادى بوليفار البوليفى مقابل مليون ونصف المليون دولار لناديه ومنحه عقدًا بقيمة ٨٠٠ ألف دولار فى الموسم.. وتركه الأهلى يرحل فى نهاية موسمه الأول بعد التنازل عن ٧٠٠ ألف دولار قيمة القسط الثانى.. وسدد ٣٠٠ ألف دولار للنادى البوليفى.. ومنح سافيو ٤٠٠ ألف دولار ترضية حتى لا يذهب للشكوى فى الفيفا ويطالب بقيمة عقده كاملا!!

ولم يجد الأهلى أمامه سوى الاستغناء عن اللاعب الموزمبيقى لويس ميكيسونى بالمجان إلى نادى سيمبا التنزانى والذى اشتراه منه قبل ذلك مقابل ٩٠٠ ألف دولار.. بجانب عقد بنصف مليون دولار فى أول موسم بالإضافة إلى ٢٠٠ ألف دولار ترضية.. ويريد الاهلى التخلص من بعض صفقاته التى ضمها فى بداية الموسم الحالى ودفع فيها الكثير، مثل أحمد رمضان بيكهام ومحمد شكرى وأحمد رضا بجانب المدافع المغربى أشرف دارى لكثرة إصاباته !!

وإذا كانت خسائر الزمالك والأهلى بالملايين فى الصفقات الفاشلة التى أتلفها الهوى وتسببت فى خسائر بالملايين .. فإن فضائح وغرائب الصفقات فى الأندية الأخرى أكبر وأقدم وأخطر، ولعل أعجبها كانت صفقة تعاقد الإسماعيلى مع اللاعب محمد خليفة وقيده فى قائمة الفريق الأول وذلك مجاملة لوالده صديق يحيى الكومى رئيس النادى الاسبق ومقابل قيام والد خليفة بتحمل تكاليف بناء مشروع (مبنى تجارى) فى حديقة الإسماعيلى.

والمفاجأة أن وزارة الشباب والرياضة لم توافق على مشروع المبنى التجارى.. ولم يشارك فى أى دقيقة مع أى مدرب حتى رحل عن قلعة الدراويش.. ليكون صورة من إهدار المال العام فى الاندية !

تحقيق - عاطف عبد الواحد

ميكالى عاد الى البرازيل بعد ثلاثة شهور بـ250 الف دولار !!

اتحاد الكرة يضحى بالمدربين ليحافظ على كراسى مجلس الإدارة !

البهلوان بين يوسف إدريس وياسر «إبليس» !

عندما تم تقديم مسرحية البهلوان العام ١٩٨٣، لم يشطح أيا من النقاد أوالكتاب بخياله وتوقع أن يكون البهلوان، بعد مرور ٤٠ عاما على العرض المسرحي، أكثر من رئيس تحرير إحدى الصحف، يخلع بدلة الصحفى ليلا ويرتدى قناعا ويقدم عرضا فى السيرك، مثلما كتب وأشار «تشيخوف» العرب، يوسف إدريس، الطبيب المصرى الذى هجر الطب إلى الأدب والمسرح.

إلا أن الخيال الذى عجز عن ملاحقة مرامى ومقاصد يوسف إدريس قبل ٤٠ عاما، أصبح حقيقة فى العام ٢٠٢٥ لنكتشف تصدره المشهد العام فى غالبية القطاعات والأنشطة الرئيسة ولم يعد فى حاجة إلى ارتداء القناع ليلا أو استبدال زى النهار وارتداء قناع فى المساء بعد أن تحول الإعلام والصحافة إلى سيرك تدعمه الدولة وأصبح البهلوان مهنة الصباح والمساء يقدم برامج تلفزيونية، ويرأس اللجنة الأولمبية.

××××

بمجرد الإعلان عن وفاة السباح يوسف محمد غرقا فى المسبح المسمى خطئا بالأولمبي، شيطن السيد ياسر إدريس، رئيس اتحاد السباحة، رئيس اللجنة الأولمبية (للأسف)، السباح يوسف، وادعى على غير حقائق ما أثبته الطب الشرعي، إنه تناول المنشطات، وحاول السيد «إدريس» إبعاد الشبهات عنه وعن الاتحاد الذى يرأسه، وتنصل من واجباته، وألقى بالمسؤولية على أفراد لا تشمل واجباتهم تنظيم المسابقات وتجهيزها بما يتماشى مع البروتوكول الطبى المعمول به فى كل الاتحادات الرياضية.

تاريخ السيد ياسر إدريس، مثل تاريخ أحمد دياب ومجاهد وسويلم وأبو ريدة فى كرة القدم، والشعب المصرى يعرف عن بكرة أبيه تاريخهم الوهمى فى اللعبة.. السيد ياسر كل تاريخه فى اللعبة كان مجرد سباحا عاديا لم يدون أسمه فى سجل أبطال الجمهورية، أو حتى من اللامعين فى مسابقات المناطق، إلا أنه استطاع بمهارة «الحواة» أن يرتقى ليصبح عضوا فى مجلس إدارة الزمالك (لأسباب ليس هنا مجال لذكرها)، ليتبناه الوزير الأسبق حسن صقر ويتم اختياره عضوا باتحاد السباحة بالتعيين ويساعده ويدعمه إلى أن تربع على عرش اتحاد السباحة.. وأثناء ولايته الأولى للاتحاد، تمكن بمهارة «الأبالسة» من تعديل اللائحة الداخلية للاتحاد، ويقلص عدد أعضاء الجمعية العمومية الذين لهم حق التصويت، وانتخاب مجلس الإدارة إلى عشرة فقط، ليضمن بذلك الهيمنة والسيطرة على كل وأى قرار يتعلق باللعبة على مستوى الجمهورية، ويحتكر قرارات الثواب والعقاب وحده دون شريك.. ولأنه من «الشلة» ويرضى عنه وزير الرياضة والشباب الحالي، تم تزكيته ليتولى مقعد رئيس اللجنة الأولمبية، بعد انتهاء ولاية الرئيس السابق هشام حطب.

منذ أيام قليلة، قررت النيابة العامة، إحالته إلى القضاء بتهمة القتل الخطأ فى وفاة السباح يوسف.. وبعيدا عن ما إذا كان القضاء العادل سيدينه أم سيبرئه، لن يكون ياسر «إدريسا» داخل الوعى الجمعى لأسرة السباحة والرياضة فى مصر، إنما «إبليسا» تسبب بنرجسيته وغريزته فى التكويش على المناصب فى الاتحادين الدولى والأفريقي، وهروبه من تحمل المسؤولية، فى وفاة زهرة من زهور شبابنا الواعد.

بيد أن القدر قد يخفى لياسر إدريس مفاجأة مزعجة له.. فقد تولى السيد مرتضى منصور، عدوه اللدود، والمحامى الأشهر فى مصر، ملف القضية، وقرر أن يعيد الحق للسباح المغدور بالإهمال.. حظك «هباب» يا ياسر.

المدهش والمريب فى الأمر أن إدريس أقام حفلا أسطوريا لزفاف نجله، حضره صديقه وحبيبه الوزير أشرف صبحى وقيادات عليا فى البلد، قبل الحادث طبعا، ما ترك انطباعا، أن ياسر إدريس من الشلة المرضى عنها، لن يحاسبه أحد من المسؤولين، مهما فعل..

خاتمة للمحامين المدافعين عن ياسر إدريس

اسم إدريس فى اللغة يعنى المُجتهد، الذكي، أوالمُعلّم، بينما كلمة «إبليس» تعنى فى اللغة بشكل أساسى اليأس من رحمة الله، ومشتقة من الفعل العربى «أبَلَسَ» بمعنى يئس وانقطع عن الخير.. ياسر ليس إدريسا، إنما إبليسا يرتدى المايوه ويترأس كل الألعاب الرياضية فى بلدنا.

ترى كم عدد «الأبالسة» فى الإتحادات الرياضية المصرية؟.. وكم عدد البهلوانات فى السياسة والإعلام؟

بقلم: أحمد عادل هاشم

تصدر عن شركة «المشهد» للصحافة والطباعة والنشر «ش.م.م»

مدير التحرير
محمد موسى
الإخراج الصحفى للعدد:
هالة سعيد - شيماء جمال

الإدارة والإعلانات والاشتراكات
٤٥ ش عبدالرحيم صبرى. الدقى
ت: ٠١٠١٩٤٤٤٠٠٣ـ ٣٧٧٢٢٠٣٥
فاكس: ٣٧٧٢٢٠٣٤
البريد الإلكترونى
almash_had@yahoo.com
التوزيع والاشتراكات: مؤسسة الأهرام

العدد 343 السنة الرابعة عشرة- الأحد 28 ديسمبر 2025م - 8 رجب 1447هـ

موقف الأستاذ وفضيحة مرتزقة الإعلام

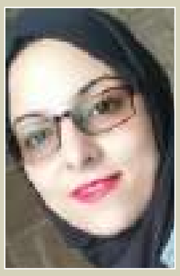

بقلم: إيمان جمعة

من ترك في جيلنا والجيل الذي قبلنا أثرًا كما فعل هو؟ من صاحب الأعمال التي شاهدناها وشكّلت وعينا ووجداننا وحفرت داخلنا قيمًا ومُثُلًا وأخلاقًا؟

لو سألت مواليد السبعينات والثمانينات، عن تأثير فنان من فناني مصر على حياتهم وأخلاقهم ووعيهم، سيكون أول من يخطر ببالهم هو الفنان الكبير محمد صبحي، فمن يتابع مسيرته الفنية يدرك جيدًا أن وعيه لم يكن يومًا نظريًا أو خطابيًا، بل تُرجم عمليًا إلى أعمال درامية هدفت إلى تربية الوعي قبل تحقيق المشاهدة، فقدّم إلينا نموذج الأب المربي لا الواعظ في سلسلته الشهيرة "بابا ونيس"، فناقش قضايا الأسرة، والضمير، والانتماء، واحترام العقل، بلغة بسيطة وصلت إلى البيوت المصرية والعربية دون استعلاء أو ابتذال، وساهم في تشكيل وجدان أجيال كاملة.

لم يُدرك مرتزقة الإعلام، الذين صعّدوا موجة ضد الأستاذ

وجاء مسلسل "فارس بلا جواد"، في بداية الألفية الثانية، ليخوض منطقة شديدة الحساسية، ويطرق باب الفكر والبحث في عقولنا، كاشفًا من خلاله زيف السرديات التاريخية ومستخدمًا الدراما كوسيلة تنوير لا ترفيه.

لم تكن هذه الأعمال - التي ذكرت نموذجين فقط منها - مجرد مسلسلات، بل مشروعات وعي بقي تأثيرها حيًا حتى اليوم، أصبح محمد صبحي من خلاله رمزًا للفنان الذي يرى في الشباب مسؤولية لا جمهورًا فقط.

لم يُدرك مرتزقة الإعلام، الذين صعّدوا موجة ضد الأستاذ، هذا الواقع، ولم يدركوا أن موقفه ورأيه الذي عبّر عنه بوضوح، لطالما كان جزءًا أصيلًا من شخصيته ومسيرته في أعماله الفنية.

محمد صبحي ليس فنانًا عابرًا في تاريخ الفن المصري، بل هو واحد من القلائل الذين ربطوا الفن بالوعي، والمسرح بالرسالة، والضحك بالسؤال الصعب، اختار على مدار مسيرته أن يكون صاحب موقف حتى لو كلّفه ذلك الابتعاد عن دوائر النفوذ والظهور وخسارة فرص أسهل وأكثر ربحًا.

لم يُهاجم مرتزقة الإعلام، الأستاذ محمد صبحي، بسبب رأيه أو موقفه الواضح والصريح، هاجموه لاختلافه عنهم، فهو لم يُغيّر جلده، لم يُناقض نفسه، ولم يتراجع عن مبادئه مقابل المال كما فعلوا هم، فهو نفس الرجل الذي انتقد الإسفاف الفني قبل أن يصبح تريند، ورفض الابتذال وهو في قمة نجوميته، وآمن أن الفن رسالة ومسؤولية لا سلعة فقط تُباع وتُشترى.

المفارقة أن بعض الإعلاميين الذين هاجموه، هم أنفسهم من مجّدوا أعماله سابقًا ووصفوه بـ "ضمير المسرح"، و"فنان القيم"، لكن يبدو أن ذاكرة الإعلام قصيرة أو انتقائية تتغير بتغير المزاج العام أو اتجاه البوصلة.

الاختلاف مع الفنان حق مشروع، لكن الهجوم الشخصي والتشويه لا علاقة له بالرأي، المجتمعات الحية تُناقش لا تُقصي، تحاور لا تُخوّن، تحترم رموزها حتى وهي تختلف معهم، وسيبقى الأستاذ محمد صبحي بالنسبة للمصريين رمزًا لا يُسمح بإهانته أو التقليل منه، كما سيبقى المرتزقة مرتزقة لا وزن لهم ولا تاريخ ولا تأثير.

من دولة الحاكم إلى دولة المواطن

بقلم: محمد حماد

لم يكن تاريخ مصر الحديث مجرد تعاقب حكام، بقدر ما كان مسارًا طويلًا لسؤال لم يُحسم بعد: لمن تكون الدولة؟ هل هى دولة تُبنى حول الحاكم، وتُدار بإرادته، وتُقاس قوتها بسطوته؟ أم دولة يكون المواطن فيها هو السيد، وأصل الشرعية وغايتها، وهدفها الأسمى خدمة الإنسان، ويستمد حكامها شرعيتهم من رضاه ومشاركته فى القرار؟

منذ أن تولى محمد على باشا الحكم، تشكّلت الدولة المصرية الحديثة على قاعدة مركزية صارمة. كانت دولة قوية، ذات جيش ومؤسسات، ومشروع طموح، لكنها لم تكن دولة مواطنين بقدر ما كانت دولة مشروع يقوده الحاكم. ورغم الإنجاز التأسيسى الضخم، فإن العلاقة بين الدولة والمجتمع وُضعت منذ البداية على قاعدة الطاعة لا المشاركة، وعلى فكرة أن البناء يسبق الحرية، وأن الاستقرار يعلو على العدالة.

تعاقبت الأجيال وتبدّلت الأسماء، لكن البنية الأساسية ظلت على حالها. ففى عهد إسماعيل تضخّم الحلم، واتسعت الدولة شكلًا، لكنها ارتهنت للخارج. ثم دخلت فى طور أكثر خطورة مع الخديوي توفيق، حين انكشفت هشاشة السيادة، وفضّل الاحتماء بالقوى الأجنبية على التفاهم مع الداخل، فانحنت الدولة لإملاءات الخارج، واشتدت فى مواجهة الحركة الوطنية. وكانت تلك لحظة مفصلية ترسّخ فيها نمط سياسى بالغ الخطورة: الشعف أمام الخارج، والعنف مع الداخل، وهو النمط الذى سيعود بأشكال مختلفة لاحقًا.

غير أن التاريخ لم يكن خطًا واحدًا من الانكسار. جاءت ثورة ١٩١٩ لتشكّل أول محاولة حقيقية لبناء دولة المواطن فى مصر الحديثة. خرج المصريون، بمسلميهم وأقباطهم، رجالًا ونساءً، مطالبين بدولة تمثلهم، لا تُدار باسمهم فقط. ولأول مرة، بدا أن فكرة الأمة سبقت الحاكم، وأن الشرعية يمكن أن تنبع من الشارع لا من القصر.

لكن هذه اللحظة، رغم عظمتها، أُجهضت بفعل التحالف بين القصر الملكى والسفارة البريطانية. فالدولة الملكية الدستورية التى نشأت بعدها ظلت منقوصة السيادة، مقيّدة بالاحتلال، ومكبّلة بصراع القصر والأحزاب، فلم تتجذر دولة المواطن بما يكفى لتحمى نفسها من الارتداد.

بعد ثورة يوليو ١٩٥٢ عاد السؤال من جديد، لكن بصيغة مختلفة. تصاعد الأمل فى أن تُعاد صياغة الدولة على أسس جديدة. جاء جمال عبد الناصر بمشروع اجتماعى واسع، منحاز للفقراء، وساع إلى العدالة الاجتماعية والتحرر والاستقلال الوطني. ولأول مرة فى التاريخ، اقتربت الجمهورية الناشئة. لا نظريًا بل فعليًا. من حلم أن تكون دولة المواطنين: تعليم مجاني، وتظلم صحى شامل، وصعود اجتماعي، مع اتساع الطبقة الوسطى فى ظل إحساس جارف بالكرامة الوطنية.

غير أن هذا الاقتراب من الحلم لم يكتمل؛ إذ لم تتجذر دولة المواطن مؤسسيًا، ولم تُحمَ بدستور راسخ، ولا بتعددية سياسية، ولا باستقلال حقيقى للقانون. بقيت الدولة مرتبطة بشخص الزعيم ومشروعه، لا بالمجتمع نفسه، وحين غاب الزعيم تراجع الحلم سريعًا، لأنه لم يتحول إلى بنية قادرة على التطور والاستمرار.

ومع السادات تغيّرت الاتجاهات وتبدّلت السياسات واختلف الخطاب، لكن جوهر الدولة لم يتغير: السلطة ما زالت متمركزة، والشرعية تُدار من أعلى. وانتكست فكرة دولة المواطن، وتوارَت لصالح دولة الاستقرار وإدارة التوازنات.

وفى عهد مبارك تحولت الدولة إلى جهاز إدارى ضخم، بلا رؤية ولا حلم، يُدير الاستقرار أكثر مما يقود التقدم. وحين اندلعت ثورة يناير ٢٠١١، بدا وكأن الفرصة التاريخية قد حانت أخيرًا للانتقال إلى دولة المواطن. طالب الناس بالحرية والعدالة والكرامة الإنسانية، لكن الانقسام والخوف وضعف البنية السياسية سمح بعودة الدولة القديمة بأدوات جديدة.

جاء عبد الفتاح السيسى فى لحظة شعور عميق بتهديد الدولة، ورحبت به قوى مدنية واسعة، تمامًا كما رحبت الحركة الوطنية بتوفيق فى بدايات حكمه، أملًا فى إنقاذ الدولة لا تكريس السلطوية. لكن التاريخ كرر نفسه؛ فمع تصاعد التحديات الداخلية طغى منطق السيطرة على منطق المشاركة، وقُدّمت الدولة بوصفها كيانًا يجب حمايته من شعبه، لا عقدًا يُعاد بناؤه معه. ضاقت مساحات السياسة، وتراجعت الوعود، وسقطت الأحلام التى عُلّقت على لحظة الخلاص، وتبدّد الأمل فى انتقال حقيقى نحو دولة المواطن. وهكذا يتكرر المشهد عبر قرنين: لحظات يقترب فيها الحلم لكنه لا يتجذر، وفرص تاريخية تُفتح لكنها لا تُحمى، ودولة يُعاد تشكيلها دائمًا حول الحاكم لا حول المواطن.

إن الخروج من هذا المسار لا يكون بتغيير الأشخاص، ولا بالرهان على الزعيم المنقذ، بل بإعادة بناء الدولة من أساسها: دولة القانون لا الوساطة، ودولة العدالة لا السطوة، ودولة المواطنة لا الرعية. وما لم يتحقق هذا التحول البنيوي، سيظل التاريخ يعيد نفسه، وستقع النخب فى الأخطاء ذاتها، وسيبقى الانتقال من دولة الحاكم إلى دولة المواطن وعدًا مؤجلًا، مهما تبدلت الأسماء والوجوه.

إن أخطر ما فى دولة الحاكم ليس قسوتها فحسب، بل قدرتها الدائمة على إعادة إنتاج نفسها، حتى بعد الثورات والانكسارات. فهى تتغذى على الخوف، وتستند إلى الحاجة للأمن، وتُغرى النخب بوهم الاستقرار، ثم تُقصيهم حين يستتب الأمر. وفى كل مرة يُطلب من المجتمع تأجيل الحرية باسم الضرورة، دون أن تأتى لحظة الوفاء.

أما دولة المواطن، فليست وعدًا رومانسيًا ولا حلمًا طوباويًا، بل مشروعًا شاقًا، بطيئًا، ومكلفًا. إنها دولة تُبنى بالصبر لا بالمراسيم، وبالحقوق لا بالهبات، وبالواجبات المتبادلة لا بالطاعة العمياء. وهى لا تحتاج إلى زعيم ملهم بقدر ما تحتاج إلى قانون عادل، ومؤسسات مستقلة، ومجتمع يؤمن أن الدولة ملك له لا عليه.

تأجلت ولادة دولة المواطن فى مصر، لكنها لم تُجهض بعد. تظهر فى لحظات الوعى الجمعي، وتختفى حين يُعاد إنتاج الخوف. والسؤال الذى يطرحه التاريخ. لا على الحكّام وحدهم بل على المجتمع كله. هو:

هل سنظل ننتظر الدولة من أعلى، أم سنبنيها من القاعدة؟

وهل نطلب الخلاص فى الشخص، أم نبحث عنه فى النظام؟

حين يُجاب عن هذا بالفعل لا بالقول، عندها فقط يمكن للتاريخ أن يتوقف عن تكرار نفسه.

الثلاثة يشتغلوننا!!

بقلم: أحمد عادل هاشم

السياسة والاقتصاد والإعلام، محاور رئيسة تصب فى الحياة الاجتماعية مباشرة وتؤثر فى معيشة الناس من أول المأكل والمشرب، والمأوى (السكن) مرورا بالتعليم والصحة والخدمات وحركة المرور، وانتهاء بالرياضة فى بلدنا.. والثلاثة محاور يشتغلوننا كل يوم بالوهم والوعد والفرج القريب.

١ . السياسة تم تشييعها خلال الانتخابات الأخيرة إلى مقابر الخوف والصمت، بعد مقتلها عمدا مع سبق الإصرار، وأقيم لها سرادق عزاء لم يحضره إلا المزورون والراشون، وغاب عنه الناخبون، وقام بتلاوة فسادها القائمون على الانتخابات، بعد أن سمحت للراشين الترشح مرة أخرى بدلا من عقابهم.

غرفتا التشريع (الشيوخ والبرلمان) بلا شرعية شعبية، بعد الفساد المتبجح الذى شاهده الناخبون فى التزوير، وكمَ الطعون المقدمة من المرشحين إلى محكمة النقض، على ما شاب عملية التصويت خلال عملية الفرز (آخرها فى دائرة المطرية).. الأدلة على فساد الانتخابات دامغة، من نسبة مشاركة فى التصويت مخجلة تعكس الرفض الشعبى لتمثيلية سياسية بلا أبطال، وشهادة السيد رئيس الجمهورية على فسادها ومطالبته بإعادة الانتخابات فى سابقة تاريخية لم تحدث من قبل فى أى من دول العالم، إلى النتائج المضحكة للتصويت التى أطاحت بمرشحين حصدوا خلال جولة الرشى وشراء الأصوات ما يزيد عن العشرين ألفا من الأصوات، ونالوا فى الإعادة ما يقل عن ١٥٠٠ صوت، ولا نعرف ما إذا كان هذا الفارق فى التصويت المضحك نتيجة تزوير التصويت فى الجولة الأولى، أم إفلاس الراشين فى جولة الإعادة بما لا يمكنهم من تكرار شراء الأصوات.

غرفتا التشريع (الشيوخ والبرلمان) بلا شرعية شعبية

السياسة «تشتغلنا» بالانتخابات والوطن والأمن القومى، والشائعات المغرضة والقلة المندسة، الذين يستحقون الحبس والنفى فى أقبية السجون، وفى الوقت ذاته تقدم لنا القتلة (الأخ هشام) والفاسد صاحب العز، وغيرهم كواجهة للمصريين خلال افتتاح متحف الحضارة.

الاقتصاد هو الآخر أقيم له سرادق عزاء «خمسة نجوم»، استدانت الدولة مليارات الدولارات لتشيده قبل تشييعه إلى مقبرة الديون الخارجية والمحلية.. التجار والمستوردون والصناع يحققون أرباحا خيالية تتجاوز النسب العالمية فى الأرباح التى يحققها دوران رأس المال سواء فى الأغذية أو العقارات والسيارات والسكن والتكليف الباهظة التى تجنيها المستشفيات الاستثمارية من المواطن المصري، أضافة إلى الضرائب الباهظة التى يتحملها أبناء الطبقة الوسطى ومحدودو الدخل، فى ظل غياب الرقابة تماما على السوق الاقتصادى المصري، الذى بات قريب الشبه من المراحيض العمومية (أعتذر عن التشبيه الاضطراري) التى يدخلها كل من هب ودب لقضاء حاجته، ويغادرها دون حتى مراعاة النظافة والصيانة.

الإعلام يشتغلنا هو الآخر، بسرادق لا تريد الدولة تفكيكه وتُبقى عليه مشيدا بأيادى غير المؤهلين شكلا وموضوعا، لا يميزهم عن سواهم إلا الخبراء فى التضليل والكذب وخدمة من يمتلك مفاتيح «أكل العيش».. إعلام يهين العقول والرموز والثوابت الوطنية، ويثير الفتنة، ويجنى القائمون عليه ثروات هائلة، وهناك كثر ممن يسمونهم بالإعلاميين، ليسوا أكثر من خدم لأصحاب السلطة والنفوذ والثروة، كل همهم غسيل وجه المفسدين وتقديمهم للجمهور باعتبارهم قديسين لا يأتيهم الباطل من أى جهة من الجهات الأربع.

الثلاثة يشتغلوننا، ويوهموننا بما ليس هو حق، ويروجون للباطل (عينى عينك) والنتيجة مزيد من التردى والتراجع للحياة الاجتماعية فى مصر: أخلاق وسلوك، ومعايش، وصحة وتعليم و..حرية إبداء الرأى تحت سيف الحبس المسلط على الرقاب.

الثلاثة يشتغلونها عنوان فيلم كوميدى للفنانة ياسمين عبد العزيز، قدم مؤلفه يوسف معاطى ومخرجه على إدريس واقع «إشتغالة» المصريين بثلاثية الدين والثورة (سياسة) والجنس..وعلى نهج «الإشتغالة» لم تضيف السياسة ولا الاقتصاد أو الإعلام إلى المصريين إلا ما يزيد من آلامهم وأوجاعهم وأزماتهم.. الثلاثة يشتغلوننا بلا كلل.

مسرح 2025 .. الفخراني يدهش جمهوره

قدم الموسم المسرحي عددا من العروض التي عكست ثراء الحركة المسرحية المصرية وتنوّعها، كان في مقدمة العروض وأهمها عودة الفنان القدير يحيي الفخراني بعرض "الملك لير" في رؤية جديدة، وأنتج قطاع المسرح في موسمه ٢٠٢٤/ ٢٠٢٥ ١٥ عرضًا مسرحيًا جديدًا من خلال الفرق التابعة له، من بينها: "مش روميو وجوليت" لفرقة المسرح القومي، "في يوم وليلة" لفرقة المسرح الكوميدي، "كازينو"، "سجن النسا"، "شمال في أول يمين" لفرقة المسرح الحديث، "حكايات الشتا" لفرقة مسرح الغد، "كارمن" لفرقة مسرح الطليعة، "الفندق" لفرقة مسرح الشباب، "مروان وحبة الرمان" و"قطر الندى" لفرقة مسرح القاهرة للعرائس، "الحلم حلاوة" و"مملكة الحواديت" لفرقة المسرح القومي للأطفال، و"غرام في المسرح" و"مغامرات المدينة الأسطورية" لفرقة مسرح الإسكندرية، كما واصل المخرج المبدع خالد جلال مهمته المقدسة في اكتشاف المواهب الشابة بعرضه الجديد على مسرح الإبداع.. وقدم مدحت العدل عرضه المسرحي الكبير أم كلثوم دايبين في صوت الست وهو عرض توافرت له كل عناصر الإبهار

رحيل سميحة أيوب وسمية الألفي

توفيت الفنانة المصرية القديرة سميحة أيوب في ٣ يونيو ٢٠٢٥ عن عمر يناهز ٩٣ عامًا، وذلك في شقتها بحي الزمالك بالقاهرة، بعد مسيرة فنية حافلة بالنجاحات في المسرح والسينما والتلفزيون، وقد نعاها الوسط الفني والثقافي في مصر والعالم العربي كأيقونة للفن المصري و"سيدة المسرح العربي، وتوفت إلى رحمة الله الفنانة سمية الألفي "نسمة الرقيقة" في مسلسل رحلة المليون عن عمر ناهز ال ٧٣ عاما

فيلم الست .. مفيش مؤامرة ولكن "فهلوة" و "أخطاء كارثية"!

تعظيم سلام لهذا الشعب الأصيل، العريق، الذي انتفض على قلب رجل واحد عندما تعلق الأمر برمز من رموزه بعد أن اكتشفنا أن لدينا ٥٠ مليون ناقد على أقل تقدير!

وبعد التحية نطمئن الجميع أنه "مفيش مؤامرة" ولا يحزنون، لكن فيه "سلق فيلم" اتعمل بأقل مجهود، لقد اكتشف المشاهد أن صناع الفيلم مضوا مغمضي العين مع نص غير مفهوم، غير مترابط.. وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا.

الفنانة منى زكي اجتهدت ولها أجرها، ولكن من دون أن تتحرى خطواتها، ووقعت في المحظور أمام سيرة سيدة معلق على جبينها عبارة "ممنوع الإقتراب"، تماما كمنطقة ملغمة بحب الناس، وكانت إحدى خطايا الفيلم هو تلك اللهجة الغريبة التي تحدثت بها البطلة، متصورة أنها اصطادت الشخصية، فالست طالما وأنها تنتمي إلى قرية ريفية؛ فلابد وأنها تتكلم لهجة أهل الريف، على الرغم من أن العبد لله طاف بأرجاء "طماي الزهايارة" قرية أم كلثوم التي سبق وأن ناشدنا محافظة المنصورة بأن تتفضل وتطلق على القرية إسم الكوكب، ولم نجد هذه اللهجة على ألسنة الأهالي، وهو خطأ شنيع لأن أم كلثوم حافظة للقرآن الكريم وتغني وتنشد اللغة الفصحى وهو ما يوحد لغتها مع أهل المدن، ويعمق من فهمها للغة العربية؛ وهل قال أحد أنها كانت تتكلم بهذه اللهجة مع الشيخ أبو العلا محمد ومع رامي العظيم أو السنباطي أعظم من لحن لها القصائد وزكريا أحمد، وهي كانت بمثابة الند لهم جميعا؟

مفيش مؤامرة إذا، لكن فيه ثقافة معدومة عن طبيعة الشخصية التي تصدوا لها بجرأة يحسدون عليها..وهناك فهلوة هي سمة العمل ومعلومات لم يذكرها أحد، أي دون سند أو مرجع علمي معتمد، حتى أن كاتب السيناريو - وأنا مندهش للغاية أن تلك هي ثقافته وهو كاتب له قاعدة من القراء الشباب، لم يكلف نفسه بمشاهدة مسلسل العظيم محفوظ عبد الرحمن ونعمات أحمد فؤاد وأنعام محمد علي المدققة والمبدعة والفنانة صابرين الذي تتأكد موهبتها ونجاحها المذهل بعد ربع قرن من عرض المسلسل، هل كانت أم كلثوم تتكلم لهجة لا تشبه حتى أهلنا في السواحل، حتى شاهدناها شخصية من شخصيات الكوميدي التي سبق وقدمتها منى زكي على المسرح ولم تضحك أحدا؟

مفيش مؤامرة.. رغم الأخطاء الكارثية، تاريخيا وسلوكيا لأسطورة الغناء العربي، قريبة ونسيبة كل المصريين، من الأخطاء الفادحة أن كاتب السيناريو لا يعرف أن زوج أم كلثوم هو طبيب أمراض جلدية، بعيد تماما عن أزمات أم كلثوم الصحية، وأن الأستاذ محمد التابعي الملقب ب "أمير الصحافة المصرية" كان أكبر من أن يقف كالتلميذ أمام صديقته كوكب الشرق، وأنه لم يكن مستجديا لتصريح أو خبر أو حتى حوار، ثم يطلب منها فتعطيه خمسة آلاف جنيه لإصدار أخر ساعة، التي كانت قد صدرت قبل هذا التاريخ بعشر سنوات، ونحن نعتد ونتمسك بما قاله امير الصحافة المصرية في مقالاته أنه لجأ إلى طلعت باشا حرب ليحصل على قرض من بنك مصر، هذا المشهد إذا وضع إلى جوار مشهد أخر تبدو فيه أم كلثوم ككاتبة مقال في نفس الإصدار، يعني أنها قدمت تدفع المال لتصبح كاتبة (!) وهو أمر شديد الإساءة إليها لأن موهبتها كانت تكفيها، وعلى الرغم من أننا كصحفيين نعلم أن مقالات المشاهير تكتبها الصحيفة بعد استئذان النجم ليس أكثر باعتبارها مادة جاذبة للقارئ، أي أن أم كلثوم كانت في غنى عن هذا الأمر.

مفيش مؤامرة.. لكن هناك أدوات أفلتت من بين أصابع المخرج المهم مروان حامد رغم أن له إسمه المعروف دوليا، أقول ذلك عن دراية وقد سبق وحاورته وأعرف ثقافته ورؤاه في الفن والحياة، من العناصر الخارجة عن السيطرة الموسيقى الحديثة والتي طغت على مشاهد الست نفسها.

مفيش مؤامرة.. لكن في ماكياج سئ تصور أن "لغد" ام كلثوم هو أبرز ما يميزها، يعني أم كلثوم لا تختزل في لغد حول الرقبة، على الرغم من تفوق الإكسسوار الذي قدمته عزة فهمي،

مفيش مؤامرة.. لكن في عدم وعي بالشخصية، ف أم كلثوم المرحة، الذكية، صانعة الإفيه، هي في الفيلم وحيدة مكتئبة، ربما تصور الكاتب أن ذلك هو الجديد الذي يقدمه عن حياتها، وهو أمر غير صحيح بالمرة.

مفيش مؤامرة.. فالهرم الرابع لن يسقط أبدا رغم افتتاحية الفيلم

تقارير: طاهر البهي

نكتة 25 .. من ياسمين عز إلى محمد صبحي: إلزم حدودك!

شهدت الأيام الأخيرة من العام موقفا أشبه بالطرفة أصبح هو ترند المواقع..

ماحدث مع الفنان محمد صبحي على يد التليفزيونية صاحبة نصيحة: قومي اغسلي رجل الفرعون! يكشف عن حالة من الفوضى انتابت بعض القنوات..

ياسمين توجه خطابا شديد اللهجة إلى حد التجاوز إلى فنان قامة وقيمة هو محمد صبحي؛ فتقول له: إلزم حدودك، وتهدده بتذكر فعلته الشنعاء مع سائقه، وكان صبحي قد ظهر في مقطع فيديو عبر السوشيال يعنف السائق الذي ظل ينتظر قدومه لمدة ٢٠ دقيقة، بعد تكريمه .

لمدة ساعة في سنه أطال الله في عمره، ولو لم تبالغ السوشيال في انتشار المقطع ودخول المزايدين، لمر الموقف مرور الكرام، فما هي الجريمة التي ارتكبها الفنان الملتزم صاحب الرصيد المسرحي الذي كان ينبغي أن يشفع له، ومن هي المذيعة التي تخاطب فنانا بكل هذا العنف في اغتيال معنوي، بعد أن تصورت أن دورها هو محاكمة الناس من المنصة التي تمثلها، فتحولت فقرتها إلى نكتة تداولتها البوستات والتغريدات.

موسيقى ٢٠٢٥ .. ألبومات أهل المغنى

شهد عام ٢٠٢٥ عودة قوية للألبومات المصرية والعربية، أبرزها ألبوم عمرو دياب "ابتدينا" و تامر حسني "لينا معاد" و رامي جمال "محسبتهاش"، بالإضافة إلى ألبومات لآمال ماهر، ومحمد منير ومحمد فؤاد ، وكريم محسن.

الفنانون ولعنة الترند

عندما قال أبو بكر عزت: أجدع نجم تجيبه البيت بـ "جوز جنيهات"!

شهد العام المنقضي اتساع دائرة الفنانون في استخدامهم وسائل التواصل الاجتماعي عبر مختلف الوسائط، حيث أصبحت السوشيال ميديا عمل أساسي يعطيه الفنانون كامل اهتمامهم، وظهرت من خلاله كثير من الفنانات في استعراض شبه يومي للأزياء التي يعرضونها بمشاركة بيوت أزياء مصرية وعالمية، ومن أبرز المستخدمين عمرو دياب وليلى علوي التي تظهر في إطلالات مميزة من تسريحة الشعر إلى الماكياج والمجوهرات الثمينة فضلا عن الأزياء، وهي تذكر أسماء هذه البيوت والصالونات عبر خاصية الأستوري، بما يعني اهتمام كامل باعلانات يدفع ثمنها المتابعون من باقاتهم.

في المقابل استخدمت الميديا ومعظمهم هواة، استخدموا الفنانين في مقاطع فيديو كان ضررها أكبر من الفائدة المرجوة، وبعيدة كل البعد عن الترفيه والتسلية والإمتاع، واستطاعت الميديا التأثير في جمهورها إلى حد تأثيرها في تشكيل رأي عام بشكل سلبي؛ حيث نالت من مكانة الفن والفنان إبتغاء للترند الملعون.

شهدنا حالة من الحصار الشديد شكل طوقا من المطاردات اليومية لكل من ينتمي إلى محراب الشهرة والفن على وجه التحديد، زاد من اشتعال بعض المقاطع اصطياد أخطاء بعض أهل الفن ونجومه، قابلها تربص مقصود من جانب السوشيال بما يعد انتهاكا للحريات الشخصية، وقد يكون صحيحا مقولة أن الشخصيات العامة مسؤولة عن أفعالها، طالما أن مسرح الأحداث في مكان عام وليس داخل الغرف المغلقة، ولكنها تمادت في الخطورة لتؤثر على بريق النجومية ومصداقية الفنان على وجه التحديد.

للفنان الكبير الراحل أبو بكر عزت مقولة اشتهرت في الثمانينات، مفادها أنه مع ظهور الفيديو كاسيت ونوادي الفيديو أصبحت في إمكانك أن تعزم أجدع نجم بجوز جنيهات هو الإيجار اليومي لشريط الفيديو! الآن ومع السوشيال خاصة مع امتلاك معظم الفنانين لصفحات عامة وقنوات يوتيوب، انطفأ بريق النجم وحرق بعضهم بكثرة الظهور، اليوم بامكانك أن تستدعي عبر محركات البحث صفحات النجوم وقنواتهم، تشاهده على المقهى وفي الشوارع العامة في كل أحواله المبهجة والحزينة، ولا توجد أدنى مبالغة في ذلك، وبعض النجوم توارت في الظل ولم يخفت بريقهم.

اليوم أصبح الفنان فريند لجمهوره، وأنشأ قنوات خاصة به يهبد فيها كما يشاء؛ فسقط الحائط الرابع بينه وبين جمهوره، أصبح في متناول يدك صباح مساء، وهو لا يدري تأثير ذلك على سعره في شباك التذاكر، وبالمناسبة هذا هو سر النجومية الطاغية لنجم مثل عادل إمام الذي يعرف متى يظهر ومتى ينزوي..

نهيب بالفنان الدكتور أشرف ذكي أن يتدخل ويضع قيودا على زملائه الذين امتهنوا الظهور عبر قنواتهم من أجل مصداقيتهم ومصداقية الفن الذي يمثلونه.

٢٠٢٥ .. زواج بالجملة

شهد هذا العام زيجات متعددة لنجوم ونجمات الفن .. نرصدها على هذه المساحة

في شهر مايو الماضى، احتفلت الفنانة رنا رئيس بحفل زفافها على رجل الأعمال يسرى على

زفاف المخرج هادى الباجورى، على الفنانة الشابة هايدى خالد فى ١٣ أكتوبر

زفاف الفنانة أمينة خليل، شهر مايو الماضى، على المصور الفوتوغرافى أحمد زعتر،

عقد قران هاجر السراج،في سبتمبر الماضى على عمر.

زواج مصطفى شعبان و هدى الناظر، مديرة أعمال عمرو دياب السابقة

زواج المطربة مى فاروق، من الفنان محمد العمروسى، فى شهر يناير

احتفلت الفنانة سارة درزاوى، إحدى نجمات «مسرح مصر»، بزفافها

كما احتفلت الفنانة أروى جودة، فى شهر يناير االيضا بعقد قرانها على رجل أعمال إيطالى

فى شهر إبريل الماضى، احتفلت الفنانة ليلى زاهر بزفافها على الفنان هشام جمال

احتفل المخرج هادى الباجورى، بحفل زفافه على الفنانة الشابة هايدى خالد، فى أكتوبر الماضي

زواج الفنانة رانيا يوسف من المخرج المنفذ أحمد جمال، فى سبتمبر

عقد قران الفنانة مى عز الدين، من مدرب اللياقة البدنية أحمد تيمور

زواج الفنانة منة شلبى من المنتج أحمد الجناينى

احتفل الفنان حاتم صلاح بحفل زفافه

زواج المطربة آمال ماهر من رجل الأعمال المصرى على محجوب

زواج المخرجة إيناس الدغيدى من خارج الوسط الفنى